وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنـــوان

دور تفعيل آليات الحوكمة حسب المتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية

(دراسة حالة عدد من البنوك التجارية الجزائرية)

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطلبة:

زنيفش فتيحة

لعيروج سمية

إشراف الأستاذ:

حنوف عبد الرحمان

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ: بولغب وليد	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: حنوف عبد الرحمان	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ: قيرة عمر	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنـــوان

دور تفعيل آليات الحوكمة حسب المتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية

(دراسة حالة عدد من البنوك التجارية الجزائرية)

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطلبة:

زنيفش فتيحة

لعيروج سمية

إشراف الأستاذ:

حنوف عبد الرحمان

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ: بولغب وليد	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: حنوف عبد الرحمان	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ: قيرة عمر	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وتقدير

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء والمرسلين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أما بعد

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أحمد الله سبحانه وتعالى أن هداني

ووفقني على هذا العمل وأتقدم بجزيل الشكر لكل الأستاذ

الذين ساعدوني في أنجاز هذه المذكرة دون أن ننسى أساتذتنا الأعزاء الذي

سيناقشون بحثي هذا

فلهم الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم التي ستنير

دربنا العلمي

الشكر موصول لكل أساتذتي وزملائي بالكلية

إهداء

الحمد لله الذي أنار عقلي بسراج العلم وأعانني على انجاز هذا العمل والذي أهديه:

إلى أعز إنسانة على قلبي وأقرب روح إلى روحي، رفيقة دربي وسندي في الحياة "إلى أمي الغالية".

إلى مرشدي في درب الحياة وداعمي في سبيل العلم، والذي قدم لي كل المساعدة والعون في انجاز هذا العمل "أبي العزيز".

إلى من جمعتني بهم الحياة، إخوتي وأخواتي الأعزاء خاصة مدلل البيت "حسام" أتمنى لهم دوام الصحة والنجاح.

إلى زميلتي في العمل، من قاسمتني الجهد على إنجاح هذا العمل "منال

إلى كل أهلي وأقاربي، من قريب أو بعيد.

إلى كل الأساتذة والمعلمين الذين كان لهم الفضل في نجاحي وتخرجي في كل الأطوار الدراسية.

سمية

الإهداء

إلى من ألهمني بحبه منذ أن فتحت عيني لهذه الدنيا

إلى من علمتني معنى الحياة والصبر والإرادة سر كل نجاح

إلى التي لم أرجو إلا رضاها إليك يا من أعطتني من الحنان ما فاض

أمي الغالية حفظك الله

إلى سندي ومن فرح لفرحي ومدني بالقوة

إلى من وقف على خدمتنا والسهر على راحتنا وكد وجد في حياته كي ننام هانئين

ولم يبخل

علينا يوما بدعمه المادي والمعنوي

أبي غالي حفظك الله

إلى إخوتي وأخواتي

شكرا على دعمكم المتواصل لي

إلى زميلاتي الطالبات الذين شاركوني في مشواري الدراسي

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

فتيحة

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	I
إهداء	II
فهرس المحتويات	V
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	X
قائمة الملاحق	XII
مقدمة	أ
الفصل الأول: تأصيل نظري للحوكمة البنكية	
تمهيد	10
المبحث الأول: النظريات الممهدة لظهور الحوكمة البنكية	11
المطلب الأول: نظرية الوكالة	11
المطلب الثاني: نظرية تكاليف الصفقات	13
المطلب الثالث: نظرية أصحاب المصالح	14
المطلب الرابع: نظرية تجدر المسيرين	15
المبحث الثاني: ماهية الحوكمة البنكية	16
المطلب الأول: مفهوم الحوكمة البنكية	16
المطلب الثاني: الأطراف الفاعلة في الحوكمة البنكية	18
المطلب الثالث: أهداف الحوكمة البنكية	21
المطلب الرابع: أبعاد وركائز الحوكمة البنكية	22
المبحث الثالث: آليات تطبيق الحوكمة البنكية	24
المطلب الأول: محددات الحوكمة البنكية	24
المطلب الثاني: عوامل الحوكمة البنكية	26
المطلب الثالث: إدارة مخاطر الحوكمة البنكية	27
المبحث الرابع: مبادئ الحوكمة البنكية حسب المتطلبات الدولية	28
المطلب الأول: المبادئ المتعلقة بمجالس الإدارة	29
المطلب الثاني: المبادئ المتعلقة بالإفصاح والشفافية	30
المطلب الثالث: المبادئ المتعلقة بأنظمة الرقابة والتدقيق	30

المطلب الرابع: المبادئ المتعلقة بأنظمة إدارة المخاطر	31
الخلاصة	32
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للفساد المالي	
تمهيد	34
المبحث الأول: ماهية الفساد المالي	35
المطلب الأول: مفهوم الفساد المالي	35
المطلب الثاني: خصائص الفساد المالي	37
المطلب الثالث: أنواع الفساد المالي	38
المبحث الثاني: أساسيات حول الفساد المالي	40
المطلب الأول: أسباب الفساد المالي	41
المطلب الثاني: آثار الفساد المالي	43
المطلب الثالث: طرق مكافحة الفساد المالي	44
المبحث الثالث: مظاهر الفساد المالي	47
الطلب الأول: الإنحرافات السلوكية	47
المطلب الثاني: الإنحرافات التنظيمية	48
المطلب الثالث: الإنحرافات الجنائية	49
المطلب الرابع: الإنحرافات المالية	49
المبحث الرابع: دور آليات الحوكمة في الحد من الإنحرافات المالية	51
المطلب الأول: دور الآليات الداخلية للحوكمة في الحد الانحرافات المالية	51
المطلب الثاني: دور الآليات الخارجية للحوكمة في الحد الانحرافات المالية	53
المطلب الثالث: دور الشفافية والإفصاح في الحد من الانحرافات المالية	55
الخلاصة	57
الفصل الثالث: دراسة تأثير أليات الحوكمة البنكية في الحد من الإنحرافات المالية	
تمهيد	59
المبحث الأول: الإطار المنهجي لدراسة	60
المطلب الأول: منهج ومجتمع و عينة الدراسة	60
المطلب الثاني: أداة الدراسة	60
المطلب الثالث: أساليب تحليل آراء عينة الدراسة	68

المبحث الثاني: عرض وتحليل بيانات الدراسة	69
المطلب الأول: عرض وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية	69
المطلب الثاني: عرض وتحليل بيانات محاور الإستبانة	72
المبحث الثالث: اختبار صحة فرضيات الدراسة	83
المطلب الأول: اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى	83
المطلب الثاني: اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية	84
المطلب الثالث: اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة	85
المطلب الرابع: اختبار صحة الفرضية الفرعية الرابعة	86
المطلب الخامس: اختبار صحة الفرضية الفرعية الخامسة	87
المطلب السادس: اختبار صحة الفرضية الرئيسية	88
الخلاصة	92
الخاتمة	93
قائمة المراجع	97
الملاحق	104
الملخص	124

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
3-01	مقياس ليكارث الخماسي	62
3-02	صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الأول المتعلقة بمجالس الإدارة	63
3-03	صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثاني والمتعلقة بالشفافية والإفصاح	63
3-04	صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثالث والمتعلقة بالرقابة والتدقيق	64
3-05	صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الخامس والمتعلقة بتبني القيم السلوكية المثلى	65
3-06	صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الخامس والمتعلقة بإدارة المخاطر	65
3-07	صدق الاتساق الداخلي للعبارات والمتعلقة بالإنحرافات المالية	66
3-08	صدق الاتساق الداخلي المتعلقة بالأبعاد والمحاور	66
3-09	صدق الاتساق الداخلي المتعلقة بالمحور الأول والمحور الثاني	67
3-10	معامل الفا كرونباخ لثبات محاور الاستبانة	67
3-11	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	70
3-12	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر	70
3-13	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	71
3-14	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	71
3-15	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	72
3-16	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	72
3-17	إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد مجالس الإدارة	73
3-18	إجابات أفراد عينة الدراسة حول الإفصاح والشفافية	75
3-19	إجابات أفراد عينة الدراسة حول أنظمة الرقابة والتدقيق	77
3-20	إجابات أفراد عينة الدراسة حول تبني القيم السلوكية المثلى	78
3-21	إجابات أفراد عينة الدراسة حول أنظمة إدارة المخاطر	79
3-22	إجابات أفراد عينة الدراسة حول الإنحرافات المالية	81
3-23	نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى	83
3-24	نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية	84
3-25	نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة	85
3-26	نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الرابعة	86

3-27	نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الخامسة	88
3-28	نتائج اختبار صحة الفرضية الرئيسية	89

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-01	الأطراف الفاعلة في الحوكمة البنكية	18
1-02	مسؤوليات مجلس الإدارة	19
1-03	ركائز الحوكمة البنكية	23
2-01	أنواع الفساد المالي	39

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
3-01	استبانة الدراسة	105
3-02	قائمة الأساتذة المحكمين للاستبانة	109
3-03	الصدق البنائي لأبعاد ومحاور الاستبانة	110
3-04	نتائج معامل الفا كرونباخ	116
3-05	نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية	117
3-06	نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة	118
3-07	نتائج اختبار صحة الفرضيات	119

مقدمة

إن مكافحة الفساد بجميع صوره من جهة وتطبيق مبادئ الحوكمة البنكية من جهة أخرى ما هما إلا وجهان لعملة واحدة، فوضع مكنزمات الحوكمة على مستوى التطبيق مع الحرص على فعاليتها يعتبر من أهم الأساليب المستعملة في إطار مكافحة الفساد والوقاية منه في المنظومة المصرفية، كما أنه في الوقت الراهن عند تقييم الأداء المالي للبنوك تأخذ قضايا مكافحة الفساد والحوكمة البنكية قدرا كبيرا من الاهتمام، وعليه تتجه حاليًا جميع البنوك عبر العالم إلى تبني هذي المبادئ كمكون استراتيجي لضمان استمرارية واستدامة أعمالها.

تتمحور مبادئ الحوكمة البنكية على مجموعة من أليات التي من أهمها الشفافية الإفصاح، إدارة المخاطر، تبني القيم السلوكية المثلى التي لها دور في الحد من الممارسات داخل المؤسسات المالية، فالبنوك التي تطبق هذه الآليات تتفوق على غيرها في مزايا كثيرة أبرزها تحسين أداء البنوك، بالإضافة إلى التقليل من مستويات المخاطرة وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي وذلك من خلال توفر مجلس إدارة فعال وشفاف يقوم بصياغة السياسة العامة للبنك ويعمل على تنفيذها، وكذلك دعم الشفافية والإفصاح في المعلومات والبيانات المالية، ووجود نظام فعال لإدارة المخاطر حيث من الضروري توفر البيئة الملائمة لدعم تطبيق السليم للحوكمة في البنوك، وضمان قيام البنك بنشاطه في بيئة خالية من الفساد.

في إطار الحديث عن أهمية مبادئ الحوكمة البنكية في الحد من الفساد المالي و الإداري، يطرح موقع البنوك التجارية الجزائرية لتطبيق هذه المبادئ للنقاش بحدة، فمنذ إصدار قانون النقد والقرض في إطار توجه نحو اقتصاد سوق تم تحديد الكثير من أنظمة والقوانين التي تعتبر بمثابة البيئة القانونية والتشريعية للحوكمة بهدف تماشي والتوافق مع أهم المتطلبات الدولية خصوصا في مجالات الشفافية والإفصاح، الإدارة المخاطر، الرقابة والتدقيق، تبني معايير سلوكية مثلى.

➢ إشكالية الدراسة:

بناءا على ما يمكن حصر الغرض الرئيسي لهذه الدراسة فيما إذا كان تطبيق آلية الحوكمة حسب المتطلبات الدولية في البنوك التجارية الجزائرية لها دور في الحد من الإنحرافات المالية، وعليه فإنه يمكن صياغة الإشكالية التي يعلجها هذا البحث في السؤال الرئيسي التالي:

- هل يوجد أثر دو دلالة إحصائية لفعالية آليات الحوكمة البنكية وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة (a=0.05)؟

وللإجابة على هذا السؤال، سوف نقوم بتقسيمه إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

1- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية مجالس الإدارة وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي (a=0.05)؟

2- هل يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لفعالية الإفصاح والشفافية وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الانحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي (a=0.05)؟

3- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية أنظمة الرقابة والتدقيق وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الانحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي (a=0.05)؟

4- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتبني القيم السلوكية المثلى وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي (a=0.05)؟

5- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية أنظمة إدارة المخاطر وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي (a=0.05)؟

➢ فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة على الأسئلة السابقة، نقدم في هذا الإطار الفرضية الرئيسية التي تسلم بوجود فعالة في تطبيق آليات الحوكمة البنكية في البنوك التجارية في الحد من الفساد المالي ، ومن خلال الفرضية الأساسية يمكن تقديم مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية مجالس الإدارة وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي (a=0.05).

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية الإفصاح والشفافية وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الانحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي (a=0.05).

3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية أنظمة الرقابة والتدقيق وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي (a=0.05).

4- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتبني القيم السلوكية المثلى وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي (a=0.05).

5- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية أنظمة إدارة المخاطر وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي (a=0.05).

➢ أهمية الدراسة:

تتضح الدراسة كونها تطرح موضوع يسمح بإبراز دور آليات الحوكمة حسب المتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية، حيث أن تطبيق البنوك التجارية لمبادئ الحوكمة سوف تقلل من حجم الفساد المالي، وتعزز الثقة في عدالة ونزاهة أداء البنك، وتؤدي إلى الاستقرار المالي وازدهار القطاع البنكي، حيث تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية متغيراتها(الحوكمة البنكية، الإنحرافات المالية)، فتبني مبادئ الحوكمة البنكية له أهمية كبيرة للبنك تحسين أداء البنوك و التقليل من مظاهر الإنحرافات المالية.

➢ أهداف الدراسة:

إن تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية الجزائرية يتطلب جهودا كبيرة لتهيئة الوضع المناسب لها من الجانب القانوني والتنظيمي، وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نلخص أهمها فيما يلي:

– دراسة وتحليل وتقييم دور آليات الحوكمة البنكية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية، بالإضافة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها:

– دراسة وتحليل أهم مبادئ الحوكمة البنكية؛

– دراسة وتحليل التأصيل النظري للفساد المالي وصوره؛

➢ منهجية الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات، سوف نعتمد على المنهج الوصفي، ذلك من خلال وصف عناصر الفصول والتأصيل النظري لمتغيرات الدراسة وتحليل البيانات والرسومات والجداول.

➢ أسباب اختيار الموضوع:

من أهم أسباب التي دفعت إلى اختيار الموضوع والذي جاء تحت عنوان "دور تفعيل أليات الحوكمة حسب المتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية" هي:

– ارتباط الموضوع بمجال التخصص "إدارة مالية".

– أهمية موضوع، ودور الحوكمة البنكية في الحد من الانحرافات المالية.

– خطورة ظاهرة الفساد على اقتصاديات الدول، وتصنيف الجزائر في المراتب متأخر ضمن تصنيفات منظمات الدولية ضمن مؤشرات الفساد.

➢ حدود الدراسة:

– **الحدود المكانية:** بنسبة لدراستنا في السنة الدراسية 2022–2023 فقد شملت على عينة من البنوك التجارية الجزائرية المكونة من 4 بنوك(بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الخارجي الجزائري، بنك الخليج، صندوق الوطني لتوفير واحتياط) من خلال إعداد الاستبانة سيتم طرحها على عينة من الموظفين في البنوك والمحاسبين معتمدين ومحافظي حسابات.

– **الحدود الزمنية والموضوعية:** دراسة أثر آليات الحوكمة من خلال مجموعة من المبادئ التي تمثل الأساس في الاستبانة التي تطبيق على مجموعة من البنوك التجارية خلال السنة الدراسية.

➢ الدراسات السابقة:

من خلال عملية المسح المكتبي الذي قمنا به، يمكنا لإشارة إلى أهم الدراسات التي لها علاقة بالموضوع قيد الدراسة:

الدراسات باللغة العربية:

الدراسة الأولى:

دراسة حنوف عبد الرحمان، 2017–2018، الموسومة بدور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري في البنوك المملوكة للدولة، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة مالية، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى نجاعة تطبيق آليات الحوكمة البنكية في ضوء تعليمات بنك الجزائر في الحد من الفساد المالي والإداري في

البنوك العمومية الجزائرية، حيث اعتمد في هذا الإطار على المنهجين الوصفي والتحليلي، بالإضافة الى جمع البيانات من خلال تحليل أراء عينة الدراسة والمكونة من قضاة في مجلس المحاسبة ومفتشين في مديرية تقييم عمل البنوك العمومية الجزائرية والمراجعين الخارجيين، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

– عدم نجاعة آليات الحوكمة في ضوء تعليمات البنك الجزائر في الحد من الفساد المالي والإداري في البنوك العمومية الجزائرية.

– وجود نظام فعال لحوكمة البنوك يساعد على توفير الثقة والسلامة والشفافية الفعالة والسليمة للعمليات المصرفية.

– الفساد المالي والإداري يمثل انحراف وخلل في مسار عمل الوظائف الإدارية عن شكلها السليم، من خلال استخدام الموظف صلاحياته المهنية لتحقيق مصلحة خاصة أو لتحقيق مكسب مالي.

في هذه الدراسة قام الباحث بإجراء الدراسة الميدانية على عينة من البنوك العمومية الجزائرية، أما الدراسة الحالية فقد تركزت على مجموعة من الموظفي في البنوك التجارية الجزائرية (03 بنوك) و محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، وعليه يمكن لهذه الدراسة أن تفيدنا في مجموعة من المحاور المهمة، فهي تهتم بطبيعة العلاقة نفسها بين المتغيرات المستقلة الحوكمة من جهة، و الفساد المالي والإداري من جهة أخرى، وسوف في بناء نموذج يتماشى مع عينة دراستنا.

الدراسة الثانية

دراسة محمي محمد مسعد، 2014، الموسومة بدور آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والإداري، وهي عبارة عن مقال منشور بمجلة الشروق للعلوم التجارية، هدفت هذه الدراسة إلى الحوكمة ودورها في مكافحة الفساد المالي والإداري بشكل عام ودور الحوكمة المصرفية في تطبيق آليات الحوكمة بشكل خاص، حيث اعتمد في هذا الإطار على المنهجين المنهج التحليلي ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

– الحوكمة الجيدة تساعد على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية وتساعد على الحد من هروب رؤوس الأموال ومكافحة الفساد؛

– وجود نظام فعال وقادر على توفير الثقة ومكافحة الفساد في المنشآت المالية سيعود عليها بالمزيد من النجاح، وستدعم توسع عملياتها؛

– تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات المالية عموما أضحى ضرورة حتم تفرضه التحديات التي جاءت مواكبة لتطورات العولمة المالية والاقتصادية.

في هذه الدراسة اعتمد الباحث على المنهج التحليلي والكمي، أما الدراسة الحالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وعليه هذه الدراسة تفيدنا في دراسة متغيرات الدراسة سواء بالنسبة للمتغير المستقل الحوكمة أو المتغير التابع الفساد المالي.

الدراسة الثالثة:

دراسة بورواس بودالية، 2021-2022، الموسومة بآليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد الإداري المالي، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، هدفت هذه الدراسة لمعرفة دور آليات حوكمة الشركات في الكشف والحد من الفساد الإداري والمالي، حيث اعتمد في هذا الإطار على المنهجين الوصفي والتحليلي كما استخدمت برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss 25)، حيث تم تصميم استبيان كأداة لجمع البيانات وتوزيعه على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات والتقليل من فرص ارتكاب الفساد الإداري والمالي .ومن هنا تبرز ضرورة الاعتماد على تطبيق الحوكمة الجيدة كمنهاج أمثل في الحد من الفساد الإداري والمالي.

وفي هذه الدراسة قامت الباحث بإجراء دراسة ميدانية على عينة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومتمثل في 234 عينة، أما في الدراسة الحالية سوف نختار عينة أخرى لإجراء الجانب التطبيقي والمتمثلة في مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية و محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، وعليه يمكن لهذه الدراسة أن تفيدنا في دراسة المتغير التابع والمتمثل في الفساد المالي.

الدراسات باللغة الأجنبية

- الدراسة الرابعة

دراسة علي عبودي الجبوري، 2022، الموسومة بالحوكمة الإدارية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري" adminstrative governance and its role in reducing financial and adminstrative corruption m"وهو عبارة عن مقال في مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، هدفت هذه الدراسة لمعرفة دور الحوكمة وآلياتها في الحد من الفساد المالي والإداري، حيث اعتمد في هذا الإطار على المنهجين الوصفي والتحليلي وقد توصل الباحث إلى أن الحوكمة ضرورية من أجل تقليل معدل الاحتيال الإداري والمالي وتحسين جودة تقديم الخدمات لتحسين الأداء، كما أن الفساد يقلل من كفاءة الحوكمات في إدارة شؤون بلاد.

في هذه الدراسة قام الباحث بدراسة الحوكمة الإدارية أما دراستنا تركز على الحوكمة ، وعليه يمكن لهذه الدراسة أن تفيدنا في دراسة المتغير التابع.

➢ صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في إطار إعدادنا لهذه الدراسة:

- حساسية الموضوع الذي يدرس الفساد المالي ، فمن خلال توزيع الاستبانات على الموظفين في البنوك التجارية الجزائرية لاحظ الباحثتان تخوف من الإجابة عليها وعند إطلاع على إجاباتهم كانت أغبيتها محايدة.
- نقص المعلومات لدى الموظفين بخصوص موضوع الحوكمة وأهم آلياتها.

➢ هيكل الدراسة:

بناءا على الأهداف والفرضيات الموضوعة سابقا، وفي حدود الإشكالية المطروحة ، سوف نقوم بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

- **الفصل الأول** بعنوان تأصيل نظري للحوكمة البنكية، يندرج تحته أربعة مباحث، المبحث الأول يتضمن النظريات الممهدة لظهور الحوكمة(نظرية الوكالة، تكاليف الصفقات، تجدر المسيرين، نظرية أصحاب المصالح)،كما سنتطرق في المبحث الثاني إلى ماهية الحوكمة البنكية عن طريق عرض مفاهيمها، أما المبحث الثالث يتضمن آليات الحوكمة البنكية، أما بخصوص المبحث الرابع فيتضمن مبادئ الحوكمة البنكية حسب المتطلبات الدولية(التركيز على مبادئ 2006).

- **الفصل الثاني** والذي سوف يأتي تحت عنوان الإطار المفاهيمي للفساد المالي ويتضمن أربعة مباحث أساسية، المبحث الأول يتناول ماهية الفساد المالي، أما المبحث الثاني تضمن أساسيات حول الفساد المالي حيث سنتطرق إلى أسباب وآثار وطرق مكافحة الفساد المالي، أما المبحث الثالث يتضمن مظاهر الإنحرافات المالية(الإنحرافات السلوكية، التنظيمية، الجنائية، المالية)، والمبحث الرابع دور الحوكمة في الحد من الإنحرافات المالية.

-**الفصل الثالث** والأخير فسوف يخصص لدراسة وتحليل وتقييم تأثير آليات الحوكمة البنكية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية، وهذا باستخدام الاستبيان الذي يكون الخيار الملائم لقياس درجة التطابق نتائج الجانب النظري مع وجهات نظر مجتمع الدراسة الذي ستختار عينته بناءا على عمل المدروس، وعليه سوف نقوم بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، المبحث الأول بعنوان الإطار المنهجي للدراسة، من خلال عرض منهج ومجتمع وعينة الدراسة، أما المبحث الثاني تناول عرض وتحليل بيانات الدراسة مع مناقشة نتائجها، وفي الأخير قمنا باختبار صحة الفرضيات الفرعية والفرضية الرئيسة.

الفصل الأول: التأصيل نظري للحوكمة البنكية

المبحث الأول: النظريات الممهدة لظهور الحوكمة البنكية

المبحث الثاني: ماهية الحوكمة البنكية

المبحث الثالث: أليات تطبيق الحوكمة البنكية

المبحث الرابع: مبادئ الحوكمة البنكية حسب المتطلبات الدولية

تمهيد:

تعد الحوكمة البنكية من ابرز واهم الموضوعات في المؤسسات المالية والمنظمات الإقليمية والدولية مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية الأخرى نظرا لطبيعتها الخاصة، حيث إن عدم تطبيق الحوكمة أو تطبيق حوكمة ضعيفة يمكن أن تساهم في إفلاس البنوك، كما شهدت في الأواني الأخيرة العديد من المتطلبات المالية والمتغيرات العالمية المعاصرة التي حدثت في الكثير من الدول بضبط في الشركات وخاصة المتقدمة منها مثل خطر العدوى المالية التي بدأ في منتصف عام 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية.

ولمواكبة هذه التغيرات والانهيارات المالية أصدرت مجموعة العمل المتعلقة بالحوكمة البنكية المنبثقة من لجنة بازل مجموعة من المبادئ المتعلقة بتفعيل الأنظمة الرقابية للحد من الانحرافات المالية وخصوصا فيما يتعلق بدور مجالس إدارات البنوك في تحسين هيكل الحوكمة وإرساء التطبيق السليم للحوكمة البنكية.

وعليه سنتطرق من خلال هدا الفصل والموسوم بعنوان التأصيل النظري للحوكمة البنكية إلى النظريات الممهدة لظهور الحوكمة البنكية في المبحث الأول، ماهية الحوكمة البنكية في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث سنتطرق من خلاله إلى معرفة آليات عمل الحوكمة البنكية من خلال دراسة أهم محددات وركائز الحوكمة البنكية والعوامل الداعمة لها مع إدارة المخاطر، وفي المبحث الرابع سنقوم بتقديم أهم مبادئ الحوكمة البنكية حسب المتطلبات الدولية.

المبحث الأول: النظريات الممهدة لظهور الحوكمة البنكية

تستمد الجذور التاريخية للحوكمة من مجموعة من النظريات الممهدة لظهورها وذلك في أعقاب الانتشار الواسع لمفهوم انفصال الملكية عن الإدارة وما ترتبت عنه من تعارض في المصالح بين الإدارة وأصحاب المصلحة، وعليه سيتضمن هذا المبحث أربعة نظريات كان لها دور بارز في ظهور الحوكمة.

المطلب الأول: نظرية الوكالة

لقد نشأت نظرية الوكالة كمحاولة لحل مشكلة تضارب المصالح، وتبحث هذه النظرية في العلاقة بين الملاك والمسيرين بهدف الوصول إلى نماذج رقابية وتحفيزية مهمتها تخفيض تكاليف الوكالة.

أولا: مفهوم نظرية الوكالة

إن اقتصاديات حوكمة بنكية ترتبط بنظرية الوكالة، والتي تأسست لواقع الانفصال بين الإدارة والملكية، ويعتبر أول من تكلم على انفصال الملكية عن الإدارة هو أولف كارن 1931 إلا أنه من خلال العمل المكثف : (Aichian & Demest) 1972 بدأ النشر في الأبحاث الخاصة بنظرية الوكالة[1]، بالإضافة إلى كل من مينس وبارل (Means & Berle)، اللذان ناقشا المدى الذي أدى إلى افتراق الملكية والتحكم في المؤسسة وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

كما وصف جنسن وماكلين (Jenesen &Meckling) سنة 1976 علاقة الوكالة بأنها عقد يقوم بموجبه واحد أو أكثر من الأفراد (الموكل أو الأصيل) بتعيين شخص واحد أو أكثر (الوكيل)، لكي ينجز بعض الأعمال والخدمات بالنيابة عنه، وفي المقابل يفوض الأصيل الوكيل في اتخاذ بعض القرارات. وتشرح نظرية الوكالة مشكلات الحوافز الناتجة من انفصال الملكية عن الإدارة ومراقبة الموارد، وقد استخدمت لتفسير دوافع الاختيار الطرق المحاسبية والإفصاح الاختياري وتعيين مراقبي الحسابات وتجمع الشركات في مراكز قوى للعمل معا بشأن المعايير المحاسبية المقترحة. وقد ارتبطت الحوكمة بمفهوم انفصال الملكية عن الإدارة من خلال أن كل طرف يسعى إلى تحقيق مصلحته ولو على حساب الآخرين، فنظرية الوكالة تقدم إيطارا نظريا لفهم ومعالجة المشاكل انفصال الإدارة والمالكية وتضارب المصالح[3].

ثانيا: فروض نظرية الوكالة

تنطلق نظرية الوكالة من مجموعة من الفروض أهمها[4]:

- يتميز الموكل والوكيل بالرشد الاقتصادي، وكل منهم يسعى إلى تعظيم منفعته الذاتية؛

---

[1] أمين سيد أحمد لطفي، **المراجعة وحوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص: 214.

[2] Oliver WILLIAMSON, **Corporate Governance**, **the Yale law journal**, vol.93, N.7, Jan.; 1984, p: 4.

[3] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (شركات قطاع عام وخاص ومصارف، المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات)**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 2.

[4] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات(المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة المصارف)**، طبعة الأولى، دار الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص: 67.

– اختلاف أهداف وأفضليات كل من الموكل والوكيل فبينما يسعى الأول إلى الحصول على أكبر قدر من جهد وعمل وتصرفات الوكيل مقابل أجر معلوم، فإن الوكيل يسعى إلى تعظيم منفعته من خلال الحصول على أكبر قدر من المكافآت ومزيا مع بذل جهد أقل.

– التباين في المخاطرة التي يتعرض لها كل من الوكيل والموكل نتيجة لاختلاف الخلفية العلمية والعملية لكل منهم.

ثالثا: تكاليف الوكالة

تصنف تكاليف الوكالة إلى ثلاث أنواع هي[1]:

1- تكاليف المراقبة: وهي التي تنتج بهدف التأكد من التصرفات وأعمال الوكيل لأنه لا يعمل على تحقيق مصالحة شخصية أثناء إدارته للمؤسسة.

2- تكاليف الالتزام: وهي تنتج عن الدعم والتحفيز الذي يتحصل عليه الوكيل من أجل بناء الثقة التي تعتبر الأساس.

3- الخسائر المتبقية: وهي التكاليف الملازمة لتباعد المصالح بين المدراء والمساهمين(علاوة ضعيفة، اختيار استراتيجية غير ملائمة).

رابعا: مشكلة الوكالة

تعمل نظرية الوكالة على معالجة مشكلات العلاقة بين الأصيل والوكيل من ناحية انفصال الملكية عن الإدارة، واختلاف مصادر إمداد المشروع برأس المال وكذلك مشكلة انفصال تحمل المخاطر، ووظائف صنع القرار والمراقبة على أداء الوكلاء، و اذا تصرف أطراف علاقة الوكالة حسب مصالحهم الذاتية فإن عملية الانفصال تلك سوف تتسبب في وجود صراعات مما يؤدي بأطراف هذا الصراع إلى تحمل تكاليف الوكالة، ويكون لدى هؤلاء الأفراد بعد ذلك الحافز لتخفيض تكاليفها، وفي حالة تعرض الموكل أو الأصيل إلى خسارة بسببها أن الوكيل لم يول العناية الكافية لتعظيم العائد للموكل، مما يزيد من فرص حدوث هذا الأمر هو أن الموكل ليس لديه وسائل الرقابة المباشرة لقياس المجهودات الوكيل، كما أن هذا الأخير هو الذي يقدم إليه المعلومات ويطلق عليها مشكلة التخلخل الخلقي ويرتبط بها أيضا مشكلة الاختيار العكسي أو المناقض وتنشأ هذه المشكلة نتيجة الاختلاف في كمية ونوعية المعلومات المتاحة لكل من الموكل والوكيل، وتظهر في الحالات التي لا يمكن للموكل أن يلاحظ أداء الوكيل بصورة مباشرة والتحقق من نتائج قراراته حيث أنه في هذه الحالة لا يستطيع الموكل أن يحدد ما إذا كان الوكيل قد اختار البديل المناسب أم لا عند عملية اتخاذ القرارات المختلفة[2].

[1] Amen cahe, **Examen empirique des principaux systèmes de gouvernance dans le monde d'entreprise,** intervention presentee au forum national sur ha gouvernance dentreption pour reduire ha corruption administrative et financiere,universite muhammad kheidar, ahgerie,2012,p 06.

[2] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

فيتضح أن مشكلة الوكالة تنشأ من خلال قدرة الوكيل على مراقبة عمل الوكيل وعدم تماثل المعلومات لكلا طرفي التعاقد.

المطلب الثاني: نظرية تكاليف الصفقات

تعود جذور نظرية تكاليف الصفقات إلى الحائز على جائزة نوبل عام 1991 رونالد كوز (Ronald coase) سنة 1937 وذلك في مقاله "طبيعة المنشاة " حيث قام باستخدام مفهوم تكاليف الصفقات لتوضيح طبيعة المنشاة التي تعد من وجهة نظره نظام أكثر فعالية من السوق لتخصيص الموارد[1]، حيث تساءل الكاتب حول أسباب إدراك أو تواجد المنشاة حيث قدم مقارنة بين تكاليف المعاملات في السوق وتكاليف المعاملات الداخلية من اجل حالة معروفة أو معلومة[2] .

إلا أن أعمال ويليا مسون (Williamson) طورت أكثر في نظرية تكاليف الصفقات حيث فاز الاقتصادي الأمريكي اليفر ويليا مسون (Oliver Williamson) بجائزة نوبل للاقتصاد سنة 2009 رفقة الينور استرون (Elinor Ostron) عن مجمل أعماله حول الحوكمة وتطويره لنظرية تكاليف الصفقات حيث قام ويليا مسون بتحليل نظرية تكاليف الصفقات إلى 3 مراحل، في المرحلة الأولى ركز على دراسة سمات الصفقات وذلك لاختلافها من صناعة لأخرى، ثم في المرحلة الثانية حدد وسائل دعم الصفقة من خلال هياكل الحوكمة وفي المرحلة الأخيرة اقترح نموذج للاختيار بين هياكل الحوكمة، حيث من وجهة نظره لا يوجد هياكل للحوكمة المثالية لذا يجب مقارنة المزايا النسبية لهياكل الحوكمة الفعلية[3].

أولا: فروض نظرية تكاليف الصفقات

وهي في مجملها تقوم على الفرضيات السلوكية لنظرية تكاليف الصفقات تتمثل في ما يلي:

1- العقلانية المحدودة: طور هذا المفهوم من قبل هربرت سيمون(Herbert Simon) والمقصود به الرشاد ليست مطلقة وإنما محدودة، حيث أن الفرد ليس له القدرة على الفهم بطريقة كاملة المحيط، لأنه لا يملك المعلومات الضرورية والكافية لاتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، بالتالي يكون قراره ضمن حالة عدم التأكد، وكنتيجة لذلك تكون في غالب الأحيان العقود غير مكتملة وهذا النقص في العقود يؤدي إلى الزيادة في تكاليف المعاملات.

2- الانتهازية: حيث يرى النيو كلاسيكيين أن الأطراف تطمح إلى تحقيق مصلحتهم الشخصية، من هذا المنطلق يرى ويليا مسون إن طرف يتعرض لانتهازية الطرف الآخر، مما يشكل حالة تضارب في المصالح بين الأطراف المتعاقدة، وهذه الفرضية ترتكز بالأساس على عدم تماثل المعلومة بين أطراف المعاملة، حيث يبحث

---

[1] نوي فطيمة الزهرة ، **اثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك ، كلية العلوم الإ قتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2016-2017 ، ص: 45.

[2] حجاج عبد الرؤوف ، **محاضرات في النظريات الاقتصادية للمنشاة** ، تخصص إدارة أعمال، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2020 ، ص: 01.

[3] نوي فطيمة الزهرة، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

كل طرف عن المصلحة الشخصية من خلال اللجوء إلى الحيل والغش، وعند الاقتضاء يعمل على خسارة شريكه أن تعارضت المصالح.

ثانيا: سمات نظرية تكاليف الصفقات

حيث يعتبر تحديد فرضيات وخصائص نظرية تكاليف الصفقات المرحلة الأولى في هذه النظرية حسب ويليا مسون وتتمثل هذه السمات في:

1-خصوصية الأصول: يكون الأصل متخصص عندما لا يكون إلا في إطار صفقة معينة وإذا استخدم في صفقة أخرى تكون تكاليفه اكبر وعالية, وبالتالي يكون الأصل منخفض نسبيا من ناحية الخصوصية عندما يمكن إعادة استخدامه في صفقات أخرى بتكلفة منخفضة.

2-عدم التأكد: وذلك لأنه ليس بالضرورة توفر المعلومات وتنقسم حالة عدم التأكد إلى:

- **عدم التأكد الداخلي:** والتي تشمل الطبيعة الضمنية للمهام التي تقوم بها المؤسسة داخليا؛
- **عدم التأكد الخارجي:** وهي متعلقة بالبيئة الخارجية للمؤسسة.

3- درجة التكرار (تعدد الصفقة): حيث انه في حالة عدم تكرار الصفقات, فانه لن يكون هناك مبررا لتكاليف هياكل الحوكمة المختلفة عند الاختيار، ومنه الحجم، العدد والبعد الزمني للصفقات مهمة لتحديد هياكل الحوكمة، ونجد أن هذه النظرية ساهمت في التوصيل لبعض الحلول للمشكلات الاقتصادية من خلال الحوكمة المؤسسية، وذلك باختيار الهيكل المناسب الذي يسمح بتخفيض التكاليف إلى أقصى حد ممكن[1].

وإجمالي القول فان نظرية تكاليف الصفقات ساهمت في توسيع الإطار النظري للحوكمة، من حيث تناولها للعلاقة بين المساهمين والمسيرين كإحدى العقود العديدة المبرمة بين المؤسسة وباقي الأطراف[2].

المطلب الثالث: نظرية أصحاب المصالح

تركز نظرية أصحاب المصلحة على المجموعات التي لها علاقة مباشرة بالشركة أداء، ولها تأثير على أداء الشركة وعملية تحقيقها لأهدافها باتخاذ قرارات الشركة. وتضم هذه المجموعة المستثمرين والعملاء والموظفين والمودعين والموردين ومنظمات المجتمع وحماية البيئة والمجتمع كله، و يتضح أن أصحاب المصالح لهم علاقات مباشر أو غير مباشرة مع الشركة ولهم أيضا مطالب مالية أو غير مالية، ولهم تأثير كبير على عمليات الشركة وتحقيق أهدافها، لذلك على الشركة مراعاة علاقات أصحاب المصالح سواء أكانت محمية بالقانون أو حسب إدارة الشركة [3].

---

[1] نفس المرجع السابق، ص ص: 46-47.

[2] بوراس بودالية، **آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وإدارة أعمال، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، الجزائر، 2021-2022، ص: 38.

[3] براق محمد وقمان، **أهم نظريات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ورؤية الفكر الاقتصادي الإسلامي لها**، الملتقى الدولي الثالث بعنوان :منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، الجزائر، 2012 ، ص 07.

المطلب الرابع: نظرية تجدر المسيرين

تعتبر نظرية تجدر المديرين بالبنوك من بين أهم النظريات التي نادت بأهمية الحوكمة وتطبيقاتها، حيث عملت هذه النظرية قبل ظهور مفهوم الحوكمة إلى إبراز طرق تطبيق آليات الرقابة الداخلية والخارجية والتي تُعتبر من الأدوات الهامة لتطبيق الحوكمة في المؤسسة[1].

أولا: مفهوم نظرية تجدر المسيرين

التجدير يعني به عملية تكوين الشبكات العلائقية (الرسمية غير الرسمية) التي ينجح فيها القائد من تحرير نفسه، جزئيا على الأقل من وصاية مجلسه من أعضاء المجلس الإدارة ومساهميها[2]، تفترض نظرية التجدر أن المسيرين في المؤسسة يطورون استراتيجياتهم للحفاظ على مكانتهم بالمؤسسة، ما يسمح لهم بالرفع من سلطتهم ومساحة إدراكهم لما يجري بالمؤسسة وحرمان المنافسين المحتملين من الدخول إليها[3].

ثانيا: استراتيجيات تجدر المسيرين

حتى يتمكن المسير من التجذر فإنه يتبنى عدة استراتيجيات نذكر منها[4]:

1- **استثمارات محددة خاصة بالمسيرين:** تهدف هذه الاستراتيجية إلى الانسجام مع المحيط بحيث المسير باستثمارات محددة أو انتهازية لتغيير بيئته وتشكيل شبكة علاقات مع المساهمين أو شركاء المؤسسة، فالمسير إذن يمكنه أن ينجز استثمارات خاصة به، حتى وإن لم تكن هي الحل الأمثل للمؤسسة، لأنه يسعى لتحقيق أقصى قدر من القيمة.

2- التلاعب بالمعلومات: تعد من الاستراتيجيات المهمة، إذ يسعى المسيرين لتعظيم مداخيلهم من خلال التحكم في المعلومات وإحداث عدم تماثلها وهذا يقلص من التهديد الذي يشكله منافسيه في سوقة المسيرين.

3- شبكة العلاقات: في ظل هذه الاستراتيجية يعمل المسير على استغلال نفوذه من خلال شبكة العلاقات ويحرص على الحفاظ عليها، والتي تم تكوينها مع مختلف الأطراف الفاعلة في المؤسسة سواء كانت هذه العلاقات رسمية أو غير رسمية، والتي تعمل على ضمان بقائه على رأس المؤسسة.

---

[1] Héla Charbi, **actionnaria salaire et enracinement des dirigeants vers une compréhension fondée sur la théorie de pouvoir et de la dépendance,** IRGO, Université Montesquieu, Bordeaux, 2008, p: 01

[2] Bénoit Pige, **Enraciement des dirigeants et richesse des actionnaires**, finance contrôle stratégie, Volume 01, N°03, France, 1998, p: 134.

[3] Hervi Alexandre et Mathieu Paquerot**, efficacité des structures de contrôle et fincance enracinement des dirigeants _ finance contrôle stratégie** _, Volume 03, N°02, France, 2000, P: 05.

[4] أم خير حمودة، **دور الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جلفة، 2022، ص: 31.

المبحث الثاني: ماهية الحوكمة البنكية

يلاقي موضوع الحوكمة البنكية قدر كبير من الاهتمام بسبب أهميتها للأداء الاقتصادي, ونتيجة لتطورات السريعة في الأسواق المالية وعولمة التدفقات المالية والتقدم التكنولوجي, مما أدى إلى ضغوط تنافسية متزايدة بين البنوك والمؤسسات الغير مصرفية, لدلك كان على هده الأخيرة زيادة تركيز الاهتمام بالحوكمة البنكية لقياس المخاطر وإدارتها والسيطرة عليها, مما يتطلب الابتكار المستمر لطرق إدارة الأعمال والمخاطر وتغيير للقوانين ونظم الإشراف مما يحافظ على سلامة النظام المصرفي.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة البنكية

أصبحت الحوكمة البنكية قضية مهمة حظيت باهتمام واسع من الحكومة والمؤسسات المالية وصانعي القوانين والباحثين لذلك تعددت التعاريف حيث يشير إلى أن تعريف الحوكمة البنكية يعتمد على الشخص الذي يحدد المصطلح.

أولا: مفهوم الحوكمة البنكية

توجد تعاريف متعددة للحوكمة البنكية طبقا لما جاء في مقالات وكتابات الباحثين، وتقارير مختلف الهيئات، وفيما يلي عرض لبعض هذه التعاريف:

1- يعرف بنك التسويات الدولية التي تعمل تحت سلطته لجنة بازل للرقابة المصرفية الحوكمة في البنوك: بأنها الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين.

2- تعرف الحوكمة وفقا للمنظور البنك: "الطريقة التي تدار بها شؤون البنك، عبر الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يؤثر في تحديد أهداف البنك، مراعاة حقوق المستفيدين حماية حقوق المودعين"[1].

3- في تعريف آخر: "حوكمة البنوك هي مجموعة القواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية للبنوك ومن ثم أصحاب التي توجه وتحكم الإدارة في أداء عملها والوفاء بمسؤولياتها، ليس فقط أمام المساهمين الذين هم جزء أساسي من منظومة حوكمة البنوك، ولكن أبضا إمام المودعين الذين هم الدائنون الرئيسيون المصالح والمجتمع في المنطقة التي يعمل بها القطاع البنكي"[2].

---

[1] تيسير زاهر وغذوان علي وآخرون، **الحوكمة المؤسساتية ودورها في الحد من الفساد المالي والاداري في المصارف**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، المجلد36، العدد04، 2014، ص: 72.

[2] عبد الرزاق حبار، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لارساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص: 80.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج انه يقصد بالحوكمة البنكية وضع الخطط والسياسات، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات والإجراءات التي تضمن حسن تنفيذ وانتظام العمل على مختلف المستويات الإدارية، بهدف حماية حقوق المودعين وأصحاب المصالح مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح المالكين الأساسيين.

ثانيا: أهمية الحوكمة البنكية

نظرا للدور الحيوي الذي تقوم به البنوك في الاقتصاد، فان تطبيق الحوكمة البنكية يعد أمرا في غاية الأهمية، وذلك لدورها في ضمان سلامة الجهاز المصرفي(البنكي) وتحقيق الكفاءة في الأداء، من خلال تطوير الهياكل الداخلية للمصارف ، ويمكن تلخيص أهمية الحوكمة البنكية في النقاط التالية:

– إن البنوك التي تطبق مبادئ الحوكمة تتفوق على غيرها في مزايا كثيرة أبرزها تحسن أداء البنوك، ارتفاع قيمتها في السوق، بالإضافة إلى الحد من مستويات المخاطرة؛

– تفيد الحوكمة الجيدة في الحد من التقلبات الكبيرة التي تشهدها أسواق المال كتلك التي تشهدها المنطقة مؤخرا وأسفرت عن خسارة المستثمرين في دول مجلس التعاون الخليجي لأكثر من 200 مليار دولار[1]؛

– تعد الحوكمة نظاما يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك؛

– تمثل الحوكمة السليمة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية للبنوك، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي[2]؛

– البنوك التي تتمتع باليات حوكمة جيدة تمكن إداراتها من رقابة المخاطرة في تلك الشركات وتقويم أدائها[3]؛

– جذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية[4]؛

– تطبيق الحوكمة البنكية يسهم في منح العملاء الثقة وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر التي قد تتعرض لها أموالهم[5].

---

[1] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمسيرين التنفيذيين**، الدار الجامعية، مصر،2008، ص ص: 244-245.

[2] معاريف محمد وشيخي مختارية، **الحوكمة ودورها في ادارة المخاطر المصرفية في البنوك**، مجلة التكامل الاقتصادي، العراق، المجلد07، العدد01، 2019، ص: 34.

[3] حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك واثرها في الأداء والمخاطرة**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 46.

[4] علاء كامل حسن خليفة، **اثر تطبيق آليات الحوكمة على جودة التقارير المالية والإفصاح عن المخاطر المصرفية والحد منها**، مجلة الشروق للعلوم التجارية، مصر، العدد10، 2018، ص: 271.

[5] فهد مطر المطيري، **مدى التزام المصارف الإسلامية السعودية بمبادئ الحوكمة المصرفية**، مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، جامعة ام القرى، سوريا، مارس 2022، ص: 189.

المطلب الثاني: الأطراف الفاعلة في الحوكمة البنكية

تتضافر جهود عدة أطراف من أجل ضمان نجاح تطبيق مبادئ الحوكمة البنكية، وتتمثل في مجموعة من الفاعلين أساسين(خارجين وداخليين) ولتحقيق فعالية التطبيق لابد من وجود تنسيق متبادل بينهما، والشكل الموالي يوضح أهم الأطراف الفاعلة في الحوكمة

لشكل رقم(1-01): الأطراف الفاعلة في الحوكمة البنكية.

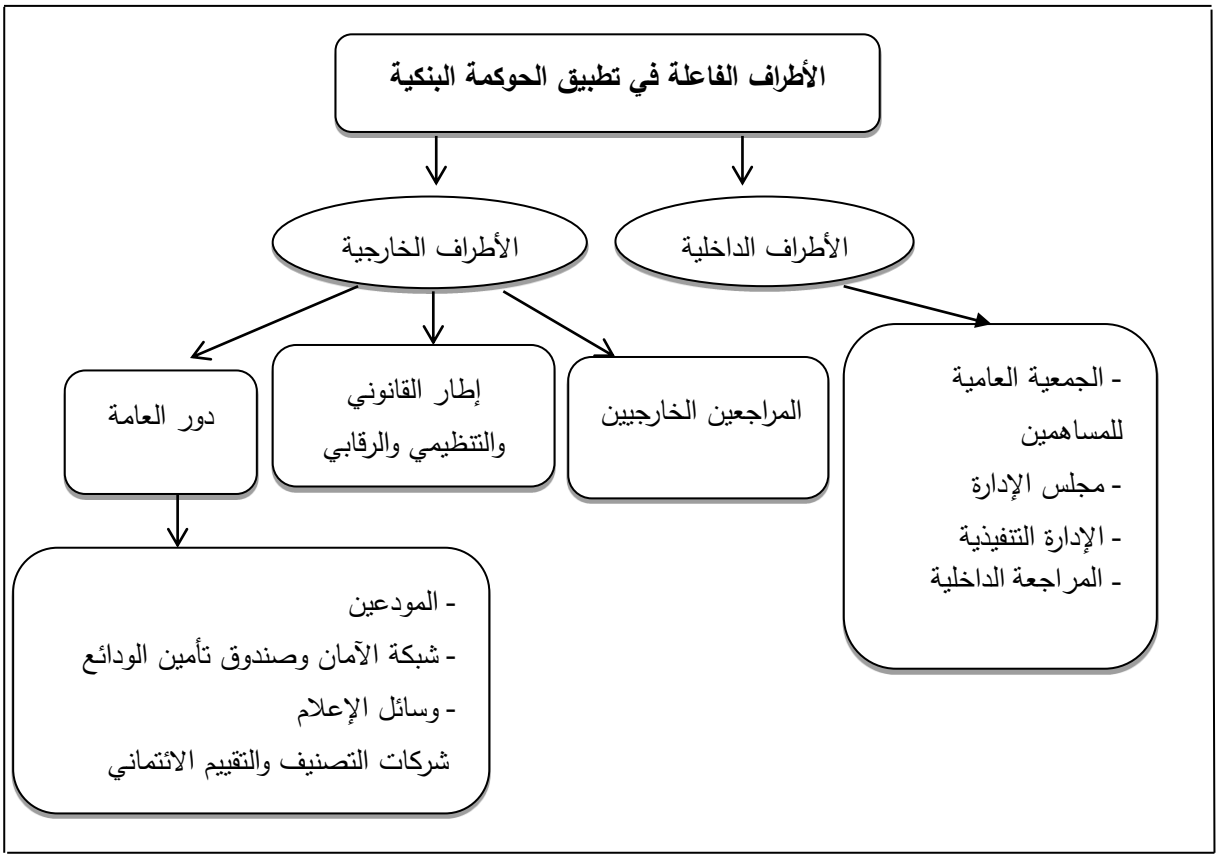

المصدر: طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات(المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة المصارف)**، دار الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص:70.

من خلال الشكل رقم(1-01) نجد أن تطبيق حوكمة بنكية جيدة يجب توفر مجموعة من الأطراف تنقسم بدورها إلى الأطراف داخلية و الأطراف خارجية، وتتمثل الأطراف الداخلية في الجمعية العامة للمساهمين، مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، أما الأطراف الخارجية فتتمثل في المراجعين الخارجين، إطار القانوني والتنظيمي والرقابي، دور العامة، وسوف نقوم بالاستعراض مسؤوليات فيما يلي:

أولا: أدوار ومسؤوليات الخاصة بالأطراف الداخليين

تتمثل الأطراف الداخلية الفاعلة في الحوكمة البنكية فيما يلي:

1-الجمعية العامة للمساهمين:

يكمن الدور الجوهري للجمعيات العامة للمساهمين للحوكمة البنكية في الإشراف على إدارة شؤون البنك ويتوقع منهم اختيار مجلس إدارة كفئ يتمتع أعضائه بالخبرة ، كما تقوم بمراقبة أعمال مجلس الإدارة من خلال عقدها لاجتماعات سنوية لسماع تقارير عن إدارته للبنك والنظر فيما يقدمه من حسابات، ولتحقيق هذا الغرض فإنها تستعين بمراجعي حسابات، فإذا اقتنعت الجمعية العامة بما قدمه مجلس الإدارة أبرأته في إدارته وإذا لم تقتنع فلها الحق وفقا للقانون في التحقيق معه، وللمساهمين الحق أيضا في تقديم طلب للتفتيش على أعمال البنك[1].

2- مجلس الإدارة:

وهو السلطة الأعلى في البنك الذي ترجع إليه جميع الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لتحقيق مصلحة المساهمين الذين منحوا له التفويض اللازم. ويعتبر مجلس الإدارة أكثر آليا الحوكمة أهمية لأنه يمثل قمة إطار الحوكمة البنكية، فالوظيفة الأساسية لمجلس الإدارة هي تقليل التكاليف الناتجة عن الفصل بين الملكية والإدارة، كما يقوم المجلس بتكوين لجان لمساعدته على التأكد من سلامة إدارة البنك ومن بين هذه اللجان الأكثر تواجدا في كل البنوك تقريبا هي اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق والمراجعة[2]، ولمجلس الإدارة مسؤوليات متعددة ويمكن توضيحها في الشكل التالي:

لشكل(1-02): مسؤوليات مجلس الإدارة

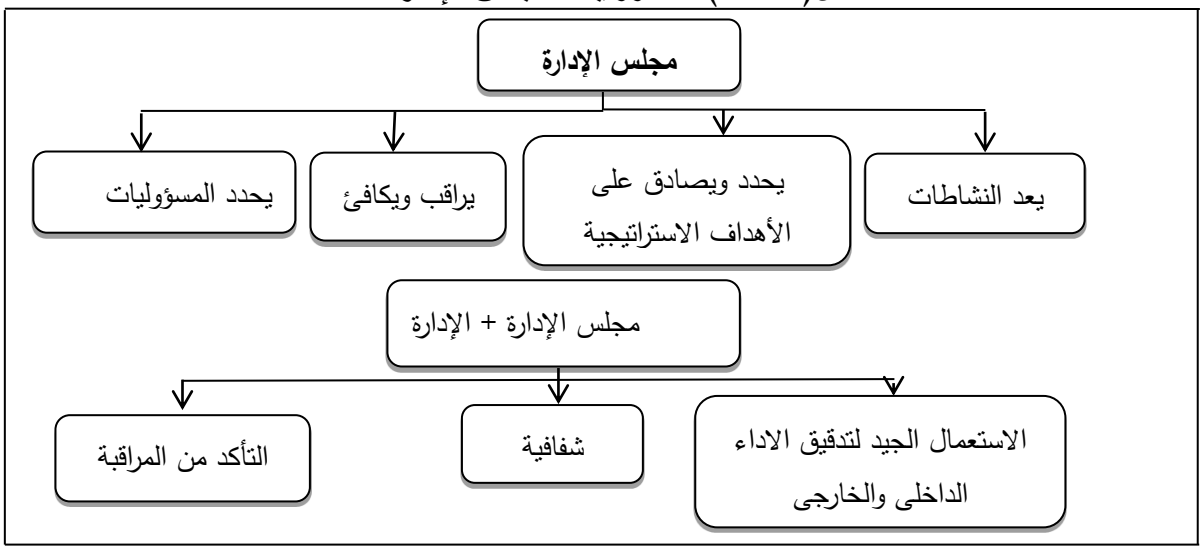

Dhafer saidane , LA bonne governance bancaire : une condition necessaire pour aedevloppement , seminire sur :financement du developpement en afrique du nord, 2010, p 16.

[1] ريم عمري، **الحوكمة المصرفية ودورها في مواجهة الأزمات المالية**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، أم البواقي، 2017، ص 22.

[2] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذين**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 249.

من خلال الشكل رقم(01-2) نلاحظ تعدد مهام المجلس حيث يقوم بإعداد النشاطات، تحديد والمصادق على الأهداف الاستراتيجية، تحديد المسؤوليات ومراقبة الأعمال، أما مسؤولياته إلى جانب إدارة فيعمل على الحرص على الاستعمال الجيد لتدقيق الأداء لداخلي والخارجي، تحقيق شفافية وأخيرا تأكد من المراقبة.

3- **المراجعة الداخلية:**

لجنة فرعية منبثقة من مجلس الإدارة تلعب دورا رئيسيا في الإشراف والرقابة المالية ، فهي وظيفة تقييم مستقلة داخل التنظيم تهدف إلى خدمته عن طريق فحص وتقييم أنشطته المختلفة ويتمثل هدف المراجعة الداخلية في مساعدة أعضاء التنظيم في تنفيذ مسؤوليتهم بفعالية، وذلك بإمدادهم بالبيانات والمعلومات التحليلية وعمل الدراسات وتقديم المشورة والتوصيات بصدد الأنشطة التي تم مراجعتها[1]، وهدف من إنشاء لجنة المراجعة الداخلية يتمثل في:

- مساعدة جميع أعضاء الإدارة العليا في الإجراء الفعلي لمسؤولياتهم عن طريق تزويدهم بتحليلات وتقييم وتوصيات متعلقة بأنشطة الراجعة؛

- مساعدة المراجع خارجي في إنجاز مهمته حتى يتسنى له أن يقرر لأصحاب رأس المال بان الميزانية العمومية تعبر تعبيرا صحيحا صادقا عن حقيقة المركز المالي للمنظمة، والتعاون بين كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي يؤدي إلى زيادة جودة عملية المراجعة وتقليل تكاليفها حيث يسهم توافر خدمات المراجعة الداخلية في نهاية السنة في زيادة فعالية المراجع الداخلي في مراجعة القوائم المالية وزيادة كفاءة عملية المراجعة؛

ثانيا: الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالأطراف الخارجيين

زيادة عن دور الأطراف الداخليين بالبنك فإنه لابد من وجود أطراف خارجيين يكون لهم دور الإشراف والرقابة على أعمال البنوك، وحماية حقوق أصحاب المصالح والأطراف الأخرى حيث تتمثل الأطراف الخارجية في:

1- **المراجعين الخارجيين:**

تعتبر من أهم الوظائف الأساسية للإدارة السليمة للبنك وفقا لمبادئ الحوكمة، حيث يتطلب تعيين مراجع مستقل ومؤهل لمراجعة كافة عمليات البنك ،فهي المؤهلة للاكتشاف المبكر للأخطاء والانحرافات المتعمدة وغير المتعمدة ،أما مسؤولية المراجعين الخارجيين فتتمثل في فحص القوائم المالية والدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية، وكذلك فحص أعمال المراجعين الداخليين كجزء من فحصه وتقويمه لأنظمة الرقابة الداخلية، كما يجب عليهم إبلاغ الإدارة المنشأة بنواحي ضعف والقصور في نظام الرقابة الداخلية[2].

[1] أنيسة سدرة، **حوكمة البنوك في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة 2008**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، الجزائر، العدد 04، 2013، ص 88.

[2] عبد الوهاب نصر علي ، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية ، مصر، 2007، ص: 92.

2- **الإطار القانوني والتنظيمي و الرقابي:**

يعتبر وجود إطار تنظيمي وقانوني متطور لنظام البنك أمرا هاما وحيويا، بالإضافة إلى الدور الرقابي للبنك المركزي الذي لا يقل أهمية، فقد شهد هذا الدور تغير كبير خلال الفترة الأخيرة، حيث تحول الإطار العام له من السيطرة المطلقة إلى العمل على تشجيع إتباع السلوك الحصيف، ولم تعد الجهة الرقابية هي المتحكم في توجيه الائتمان، بل أصبح دورها يقتصر على ضمان سلامة الجهاز المصرفي[1].

3- **دور العامة:** ويمكن تقسيمها كما يلي[2]:

- **المودعين:** يتمثل دور المودعين في الرقابة على أداء الجهاز المصرفي في قدرتهم على سحب مدخراتهم إذا ما لاحظوا إقبال المصرف على تحمل قدر مبالغ فيه من المخاطر؛
- **شبكة الآمان وصندوق تأمين الودائع:** وهو أحد أشكال شبكة الآمان، نظام التأمين الضمني، نظام تأمين الصريح؛
- **وسائل الإعلام:** حيث يمكن أن تمارس وسائل الإعلام ضغطا على المصارف وذلك لنشر المعلومات ورفع كفاءة رأس المال البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق
- **شركات التصنيف والتقييم الائتماني:** تساعد مؤسسات التقييم على دعم الالتزام في السوق، حيث تقوم فكرة التقييم على التأكد من توافر المعلومات لصغار المستثمرين ومن ثم فان توافر هذه الخدمة من شأنه أن يساهم في زيادة درجة الشفافية ودعم الحماية التي يجب توافرها للمتعاملين في السوق.

المطلب الثالث: أهداف الحوكمة البنكية

تهدف الحوكمة البنكية من خلال قواعدها وضوابطها إلى تحقيق العديد من الأهداف أبرزها:

- الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي؛ وحماية حقوق المودعين والمساهمين؛
- تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وبالتالي تنمية المدخرات والأرباح؛
- تسيير الحصول على التمويل المالي وبتكلفة اقل؛
- تعزيز الثقة بين الأطراف ذات العلاقة مع المصرفة او البنك؛
- تقليل مخاطر الأزمات المالية للمصاريف وللاقتصاد ككل وضبط مخاطر الفساد بالمصاريف[3]؛
- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة وحماية حقوق المساهمين وأموال الغير؛
- العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي وتحقيق رقابة مستقلة على جميع الأعمال داخل البنك؛
- الحد من استغلال السلطة في غير مصلحة العامة وحماية حقوق المودعين والمساهمين؛

---

[1] عبد الرزاق حبار، مرجع سبق دكره، ص: 83.

[2] أمال عياري و أبوبكر خوالد، **تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية _دراسة حالة الجزائر**، مداخلة في إطار الملتقى الوطني بعنوان حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012 ، ص: 09 .

[3] حوكمة المصاريف مفهومها، خصائصها، أهدافها، أهميتها، موقع: https://ww.starshams.com.، 22أفريل 2023، 14.30.

– إيجاد الهيكل الذي تحدد من خلاله أهداف البنك, ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء[1].

المطلب الرابع: أبعاد وركائز الحوكمة البنكية

تستند الحوكمة البنكية في أعمالها على بعدين أساسيين إلى جانب مجموعة من الركائز مما يساهم في تحقيق حوكمة جيدة، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: أبعاد تنفيذ الحوكمة البنكية

يشير الباحثون في مجال الحوكمة إلى أن للحوكمة البنكية بعدين رئيسيين، هما البعد الداخلي والبعد الخارجي، ويمكن توضيحهما كما يلي:

1-البعد الداخلي :

يتمثل البعد الداخلي للحوكمة البنكية في طريقة إدارة البنك، وذلك من خلال اعتماد نموذج الحكم الرشيد، وخاصة في عمل مجلس الإدارة، الأمر الذي يسهم في إيجاد قيادة أكثر فعالية للبنك خاصة مع تطور عمل مجلس الإدارة، حيث أصبحت مسؤولياته تركز على وضع استراتيجيات طويلة الأمد لأعمال البنك، وإنشاء وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية، والتأكد من أن قرارات البنك تم اتخاذها بطريقة مسؤولة وشفافة.

2-البعد الخارجي:

ويتمثل هذا البعد بالقواعد الاحترازية التي يعتمدها البنك، وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تمكن البنك من التحكم بالمخاطر الناجمة عن المكونات المختلفة للنظام البنكي، ومحاولة تخفيضها لأدنى مستوى[2]، وتهدف هذه القواعد إلى تحقيق التنسيق بين شروط المنافسة البنكية، وتقوية السلامة المصرفية وتطوير نشاط البنوك، ومن جانب أخر للقواعد الاحترازية هدف رئيسي يتمثل في تجنب ومواجهة أي أزمة تؤدي إلى التأثير على القطاع المصرفي، مما سبق يقع على المنظمين والمشرعين إرساء قواعد احترازية تمكن من إجراء رقابة مستمرة على سلامة القطاع المصرفي[3].

ثانيا: ركائز الحوكمة البنكية

تتمثل ركائز الحوكمة البنكية في ثلاثة ركائز أساسية والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] معاريف محمد وشيخي مختارية، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

[2] فهد مطر المطيري، مرجع سبق ذكره، ص:08.

[3] عون الله سعاد وبلعزوز بن علي، **الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، المجلد14، العدد19، 2018، ص ص: 180-181.

الشكل(1-03): ركائز الحوكمة البنكية

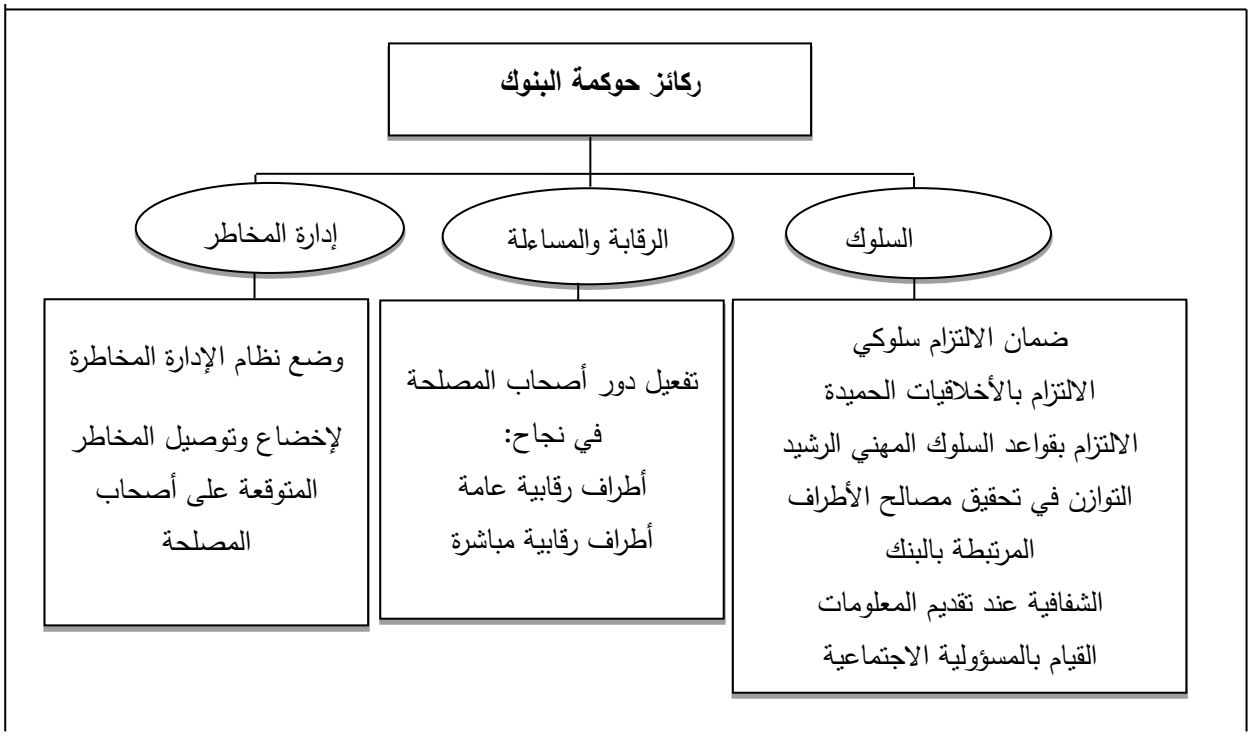

مصدر: علاء فرحان، الحوكمة المؤسسة و الأداء المالي الإستراتيجية المصارف، دار هناء لنشر والتوزيع، عمان، 2011، 51.

من خلال الشكل رقم(1-04) نجد أن عمل الحوكمة البنكية يرتكز على ثلاث أسس، ومتمثلة في السلوك وذلك بسعي إلى تحقيق قيم سلوكية مثلى بكفاءة مع الأفراد، بالإضافة إلى الرقابة والمساءلة وذلك من خلال هيكل تنظيمي سليمة من خلال تفعيل دور أصحاب المصلحة، وأخيرا إدارة المخاطر من خلال وضع أنظمة وتشريعات تتوافق مع إدارة والمراجع الدورية من أجل تقليل المخاطر وتجنبها وتحكم فيها.

وسوف نقوم بالاستعراض هذه الركائز بشكل أوضح فيما يلي[1]:

1- السلوك الأخلاقي: ويتضمن البنية الأخلاقية ومجموعة القيم الخاصة التي يتم تعميمها في المصرف، إذ تحدد هذه القيم النطاق المناسب لإجراء الحوار الصحيح في الوقت الصحيح حول حل المشاكل وتمنع الفساد وتعاطي الرشوة في العمليات المصرفية الداخلية والخارجية، وتحد من العلاقات والنشاطات التي تقلل من دور الحوكمة كالإقراض الداخلي المتصل بالمسئولين والموظفين والتعاملات التفضيلية لأطراف معنيين.

2- الرقابة والمساءلة: وذلك عن طريق نظام رقابة داخلي فاعل يعمل بموجب القوانين واللوائح الداخلية، ونظام رقابي خارجي يتمثل في المدققين الخارجيين الذين يعتمدون على معايير وأصول مهنة المحاسبة والتدقيق، كما تسهم الأسواق المالية والبنك المركزي والبورصة والفرق التجارية بشكل مباشر في عملية الرقابة، فضلا عن

[1] إيناس ناصر عكلة الموسوي، **اثر تكنولوجيا المعلومات المصرفية وحوكمة المصارف في تحقيق الرقابة السلوكية**، رسالة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، العراق، 2010، ص: 87.

تمكين أصحاب المصالح من الأفراد والمنظمات غير الحكومية من مراقبة ومسائلة الموظفين والمسؤولين، وبالتالي فان توافر هذا المرتكز يضمن الدور الفاعل للسلطات الرقابية وإدراكها لأهمية دورها في بناء نظام حوكمة فاعل في المصارف.

3- إدارة المخاطر: تعد هذه الركيزة مهمة فبسبب التطورات السريعة في أسواق المال وعولمة التدفقات المالية والتقدم التكنولوجي والتحرر من القيود التشريعية، تزايدت حدة التنافس بين المنظمات المالية وغير المالية فأخذت الأعمال المصرفية التقليدية بالنقصان يقابلها تزايد اعتماد المصرف على الابتكارات المالية، أدى ذلك إلى ارتفاع تقلبات الأرباح والتعرض لدرجات المخاطرة العالية، الأمر الذي دعا إلى إدارة المخاطر وهي من أهم ركائز الحوكمة لان تقليل المخاطر هو احد الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال الحوكمة.

المبحث الثالث: آليات تطبيق الحوكمة البنكية

تستند الحوكمة البنكية على مجموعة من المحددات التي تضمن السير الحسن لمختلف الأنشطة في البنوك وحماية حقوق أصحاب المصالح وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: محددات الحوكمة البنكية

لكي تتمكن المصارف من لاستفادة من مزايا تطبيق الحوكمة يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات والضوابط التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة وتتمثل ما يلي[1]:

1- المحددات الخارجية

تتضمن المحددات الخارجية للحوكمة البنكية جملة العناصر المتواجدة في البيئة الخارجية للبنك والتي تطرأ من خلالها تغيرات في بجاحة الحوكمة لدى البنوك بمجرد تغيرها. وما يميز هذا النوع من المحددات أنه لا يمكن للبنوك التحكم فيها بشكل مباشر و إنما ينبغي التكيف مع معطياتها، وتتمثل عناصر المحددات الخارجية لحوكمة البنكية فيما يلي:

- **البيئة القانونية:** والتي تتضمن كلا من القانون البنكي، قانون الاستثمار، القوانين المنظمة لمواضيع منع الاحتكار والمنافسة والإفلاس، إذ أن ضبط هذه القوانين وفق ما يحقق مصالح جميع الأطراف دون تعارضها يساهم بشكل مباشر في تعبيد الطريق مبادئ الحوكمة البنكية؛

- **كفاءة الأجهزة الإشرافية والرقابية:** باعتبار أن تجسيد مبادئ الحوكمة لدى البنوك ميدانيا لا يمكنه أن يتحقق ما لم يتم دعمه ومتابعته من البنك المركزي من خلال التأكد على صحة المعلومات المنشورة وشفافيتها وفرض إطار القانوني وإداري ومحاسبي لتعميم ممارسات الإدارة الرشيدة لأعمال البنوك؛

- **وسائل الإعلام:** يمكن لوسائل الإعلام أن تمارس الضغط على المصارف لنشر المعلومات ورفع كفاءة رأس المال البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق، بالإضافة إلى تأثيرهم على الرأي العام؛

[1] وسام عبادي، **الرقابة البنكية وفق مقررات لجنة بازل ودورها في إرساء مبادئ الحوكمة لدى البنوك**، أطروحة دكتوراه طور الثالث، تخصص علوم مالية ومصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2021، ص ص: 122-124.

– **شركات التصنيف و التقييم الائتماني:** تساعد المؤسسات التقييم على دعم الالتزام في السوق حيث تقوم فكرة التقييم على التأكد من توافر المعلومات لصغار المستثمرين ومن ثم توافر هذه الخدمة من شأنه أن يساهم في زيادة درجة الشفافية ودعم الحماية التي يجب توافرها للمتعاملين في السوق؛

– **أصحاب الودائع:** بإمكان المودعين تشكيل ورقة ضغط على البنك ودفعه إلى تبني مبادئ الحوكمة من خلال سحب الودائع عند ظهور بوادر تحمل البنوك لمخاطر عالية أو إجراءات توحي بوجود مغالطات إعلامية أو تجاوزات قانونية قد تؤدي إلى إفلاسه.

2- محددات الداخلية

إلى جانب المحددات الخارجية لحوكمة البنكية، فإنه تتأثر هده الأخير أيضا بجملة من المحددات الداخلية والتي تشير إلى القواعد والأسس تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الوحدة الاقتصادية بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الذي يؤدي توافرها وتطبيقها إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاث إذ يؤدي حملة الأسهم دورا مهما في مراقبة أداء الوحدات الاقتصادية، وذلك من خلال إمكانيتهم في التأثير في تحديد توجهات الوحدة، في حين يبرز دور مجلس الإدارة في وضع الاستراتيجيات وتوجيه بالإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل وتحمل المسؤولية والتأكد من سلامة موقف الوحدة الاقتصادية، وتتمثل عناصر المحددات الداخلية للحوكمة البنكية فيما يلي:

– **المساهمين:** باعتبار أن المساهمين يمثلون أحد أهم الأطراف الفاعلة داخل في البنوك فإنه حفاظا على مصالحهم بإمكانهم التأثير على إدارة البنك لتبني مبادئ الحوكمة وفرض مبادئ الشفافية والنزاهة والسلوك الإداري الرشيد في الإدارة البنكية؛

– **مجلس الإدارة:** إذ تتحدد آفاق نجاح الحوكمة لدى البنوك وفقا لسياسات مجلس الإدارة ورؤيته الإستراتيجية في تنظيم العلاقات بين الأطراف الفاعلة والحفاظ على مصالحهم جميعا؛

– **الإدارة التنفيذية:** إلى جانب مجلس الإدارة فإن الإدارة التنفيذية أيضا معنية بالالتزام بقواعد ومبادئ الحوكمة البنكية، والتي تزداد الحاجة إليها كلما ابتعدت ممارسات الإدارة التنفيذية عن الشفافية والنزاهة والحيادية والسلوك الإداري الرشيد؛

– **المراجعين الداخليين:** باعتبار أنه لحوكمة البنوك بعدا محاسبيا فإن نجاعتها تتأثر بشكل كبير بمدى دقة عمل المراجعين الداخليين.

المطلب الثاني: العوامل الأساسية الداعمة للحوكمة البنكية

إن تطبيق قواعد الحوكمة البنكية يحتاج إلى تضافر العديد من الجهود والعناصر التي تعد أمرا في غاية الأهمية ومن العناصر الأساسية الداعمة للحوكمة البنكية ما يلي[1]:

1- وضع الأهداف استراتيجية ومجموعة القيم والمبادئ تكون معلومة لجميع العاملين في البنك:

يصعب إدارة الأنشطة المتعلقة بأية مؤسسة مصرفية بدون تواجد أهداف استراتيجية ومجموعة من المبادئ للإدارة ممكن الاستعانة بها، لذا تقع على عاتق مجلس إدارة البنك وضع الاستراتيجيات التي تمكنه من توجه وإدارة أنشطة البنك، كما يجب عليه أيضا تطوير المبادئ التي يدار بها البنك ويجب أن تأكد هذه المبادئ أهمية المناقشة الصريحة والآنية للمشاكل التي تعترض البنك، وأن تضمن هذه المبادئ وضع حد لحدوث الفساد و الرشوة و يتطلب الأمر من مجلس الإدارة أن يضمن قيام الإدارة العليا بالبنك بتنفيذ السياسات من شأنها منع أو تقييد الممارسات التي تضعف من كفاءة تطبيق الحوكمة.

2-وضع وتنفيذ السياسات محددة وواضح في البنك:

يجب على مجلس الإدارة الكفء أن يحدد سلطات والمسؤوليات الأساسية للمجلس وكذلك للإدارة العليا، كما يعين على الإدارة العليا تحديد المسؤوليات المختلف للموظفين وفقا لتدرجهم الوظيفي.

3- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة:

يتعين على أعضاء مجلس الإدارة إدراكهم لدور المنوط بهم في عملية الحوكمة، وعدم خضوعهم لأي تأثيرات خارجية أو داخلية، إذ يعتبر مجلس الإدارة المسئول الأول عن عمليات البنك وعن المتانة المالية له، مما تحتم عليه مجلس الإدارة متابعة أداء البنك وأن تتوافر لديه المعلومات الكافية حتى يستطيع تحديد أوجه القصور وبالتالي يتمكن من اتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب.

4- ضمان توافر مراقبة ملائمة لأنشطة البنك:

من المهم للغاية أن تضمن الإدارة العليا للبنك مراقبة ملائمة لنشاطاته، على اعتبارها عنصرا أساسيا في السهر على تطبيق مبادئ الحوكمة داخل هياكل البنك.

5- الاستفادة الفعلية من تقارير المراجعين الداخليين والخارجيين:

يعد دور الذي لعبه المراجعون دورا حيويا بالنسبة لعملية الحوكمة، لذا يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا إدراك أهمية عملية المراجعة والعمل على نشر الوعي بهذه الأهمية لدى كافة العاملين بالبنك، واتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن استقلالية المراجعين وتمكنهم من رفع تقاريرهم مباشرة إلى مجلس الإدارة، كما يتعين الاستفادة بفعالية من النتائج التي توصل إليها المراجعون مع العمل على حل المشاكل التي يحددها المراجعون.

[1] محمد زيدان، **أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بإشارة إلى البنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الشلف، المجلد 05، 2009 ، ص ص: 17-18.

6- ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك :

يجب أن تتوافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك وأهدافه واستراتيجيته والبيئة المحيطة به، ويتطلب تحقيق هذه الأمر أن يكون في البنك سلم واضح للمكافآت والحوافز وربطها بالأداء.

7- مراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة :

البد من مراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة إذ إلا يمكن تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك بدقة في حالة نقص الشفافية في المعلومات وعدم تمكين أصحاب المصالح والمساهمين والمتعاملين في السوق والزبائن من الحصول على المعلومات الكافية حول البنك ومدى صحته المالية وكفاية رأس ماله وغيرها من الأمور التي تدعم ثقة البنك مع محيطه، لذا فإن الشفافية تعد أحد الأسس الرئيسية لدعم التطبيق السليم للحوكمة.

8- دور سلطة الإشراف والرقابة:

يتعين أن تكون السلطات الرقابية على دراية ووعي كامل بأهمية الحوكمة وتأثيرها على أداء البنوك، كما تعمل بحرص على جعل البنوك تتبنى هذه المبادئ، ونظرا لأهمية دور سلطات الإشراف والرقابة فقد أكدت لجنة بازل على ضرورة توافر البيئة الملائمة لدعم التطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي، مثل القوانين والتشريعات التي تتولى الدولة إصدارها والتي من شانها حماية حقوق المساهمين وضمان قيام البنك...إلخ.

المطلب الثالث: إدارة المخاطر البنكية

تتزايد أهمية قيام البنوك بإدارة المخاطر فيها تماشيا مع تنوع وزيادة تعقيد المخاطر القائمة وظهور أنواع جديدة منها، باعتبارها الجزء المركزي في الإدارة الاستراتيجية لأي منظمة، فهي الإجراءات التي تنتهجها المنظمات بشكل منهجي لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل النشاطات.

أولا: تعريف إدارة المخاطر

هي تلك العملية التي تتم من خلالها رصد المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبة والرقابة عليها وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن حدود المقبولة والإطار الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة المصرف المخاطر[1].

ثانيا: مراحل عملية إدارة المخاطر

تمر عملية إدارة المخاطر عموما بثلاث مراحل أساسية تتمثل قفي ما يلي[2]:

[1] أسعد مبارك حسين موسى، **دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر بالمصارف دراسة ميدانية على عينة من فروع المصارف السودانية بمدينة الأبيض**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، الجزائر، المجلد 05، العدد 02 ، 2020، ص: 385.

[2] أنيسة سدرة، **جوكمة البنوك الجزائرية في ظل التطورات المالية العالمية خلال الفترة 1990-2010**، رسالة ماجستير، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 3، الجزائر، 2014، ص: 135.

1- تحديد المخاطر: يعتبر التحديد المنظم للمخاطر أساس أي إدارة فعالة لها، بحيث يجب تحديد مجموعة المخاطر التي ينطوي عليها نشاط البنك والأهمية النسبية لكل منها والعوامل الحقيقية المؤدية إليها، والإستراتيجية التي يعتمدها البنك لمواجهتها.

2- قياس المخاطر: إ ن الهدف من قياس المخاطر هو التحديد الرقمي للخسائر المتوقعة من كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك، وذلك اعِتمادا على طرق ونماذج معروفة ومناسبة وتمت الموافقة عليها من قبل الإدارة العامة للبنك.

3- التحكم في المخاطر ومتابعتها: انطلاقا من متابعة الميل ورصد تحركات المخاطر، يتبنى البنك في إدارة مخاطره الإجمالية التدابير المناسبة التي لا تخرج عن وجهتين أولهما التحكم بها عن طريق الاستحواذ أي حصرها في مستوى معين أو استئصالها بحذف النشاط أو عدم الخوض فيه، أما الثاني فيتمثل في التخفيف من آثارها نظرا لطبيعة المخاطر غير قابلة للسيطرة كالكوارث الطبيعية مثلا أو التطلع إلى أهداف كامنة وراء نشاط لا يمكن الاستغناء عنه، ومن بين أدوات التخفيف :المؤن، الضمانات تحويل المخاطر إلى خارج البنك.

ثالثا: أهداف إدارة المخاطر

يمكن القول بداية أن أي نظام لإدارة المخاطر يجب أن يعمل على تحقيق العناصر التالية[1] :

- إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك؛
- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك؛
- الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة؛
- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها؛
- اسِتخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي.

المبحث الرابع: مبادئ الحوكمة البنكية حسب المتطلبات الدولية

من اجل حماية وتعزيز استقرار النظام المصرفي من الأزمات المالية، أصدرت لجنة بازل عام 1999 تقريرا يضم مبادئ خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية، ليتم بعدها إصدار نسخة معدلة سنة 2005، وفي جوان 2006 وبشكل نهائي مع بداية 2007 أصدرت نسخة محدثة بعنوان" تعزيز حوكمة الشركات في التنظيم المصرفي"(Enhancing corperate gouvernance of banking organisation) حيث تحتوي هذه النسخة على مبادئ أساسية للحوكمة البنكية وهي متشابهة مع مبادئ سنة 1999 من حيث انطلاقة كل مبدأ، ولكن مطورة ومعززة في لب وجوهر كل مبدأ وخاصة فيما يتعلق بالمبدأ الثامن الذي يعتبر الجديد مقارنة بمبادئ 1999 والمتعلق بالمخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك على اعتبار الافلاسات والانهيارات التي حصلت

[1] ماجدة احمد شلبي، **الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل**، مداخلة في مؤتمر بعنوان عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، كلية القانون، جامعة اليرموك، الأردن، ديسمبر 2002، ص: 1.

في البنوك نتيجة سوء تقدير المخاطر التشغيلية (الاختلاس، التدليس، الغش في القوائم المالية)، كما هو الأمر في تقرير لجنة جويلية 2003.

تعرف لجنة بازل بأنها عبارة عن لجنة استشارية فنية, لا تستند أي اتفاقية دولية وإنما نشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية وبالتالي فمقرراتها وتوصياتها لا تتمتع بصفة قانونية أو إلزامية لكنها في نفس الوقت تحظى بالرعاية والاهتمام من طرف المجتمع الدولي.

المطلب الأول: المبادئ المتعلقة بمجلس الإدارة

أصدرت لجنة بازل سنة 2006 ومع بداية عام 2007، العديد من المبادئ المتعلقة بمجلس الإدارة والتي تنص على ضرورة كفاءة وفعالية مجلس الإدارة باعتباره يمثل المصالح الأساسية للمساهمين، حيث يقدم التوجيهات العامة للمديرين ويشرف على أداء الإدارة، وتتمثل هده المبادئ فيما يلي:

– **المبدأ الأول:** يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين لمناصبهم وقادرين على ممارسة الحكم الرشيد فيما يتعلق بشؤون البنك ولديهم فهم واضح بالحوكمة وأدوارهم في البنك، ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسئولين بشكل تام عن أداء البنك وسلامة وضعه المالي وعند صياغة استراتيجية العمل بالبنك وسياسة المخاطر والقدرة على تجنب تعارض المصالح وإعفاء أنفسهم من اتخاذ القرارات عند وجود تعارض في المصالح يجعلهم غير قادرين على أداء واجباتهم على أكمل وجه، وتتضمن واجبات المجلس اختيار ومراقبة وتعيين المديرين التنفيذيين بما يضمن توافر الكفاءات القادرة على إدارة البنك[1]؛

– **المبدأ الثاني:** ينبغي على مجلس الإدارة وضع وتعزيز الخطوط العريضة للمسؤولية والمساءلة، ويجب على أعضاء مجلس الإدارة ومن خلال هيكل إداري واضح تحديد المسؤوليات والصلاحيات والمهام لجميع إدارات ودوائر وأقسام المؤسسة ووضع آلية المحاسبة [2].

– **المبدأ الثالث:** ينبغي على مجلس الإدارة المصادقة والإشراف على الأهداف الاستراتيجية للبنك وعلى قيمته، كما يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة الأهداف الاستراتيجية للبنك ومعايير العمل أخذا في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين وان تكون هذه القيم سارية في البنك, ويجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن الإدارة التنفيذية تطبق السياسات الاستراتيجية للبنك وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة وأهمها تعارض المصالح مثل: الإقراض للعاملين أو المديرين أو حملة الأسهم ممن لهم السيطرة أو الأغلبية أو إعطاء مزايا تفصيلية لأشخاص ذات الصلة, ويجب على مجلس الإدارة توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدون تقارير عن ممارسات غير قانونية أو أخلاقية من أي إجراءات تأديبية مباشرة أو غير مباشرة [3]؛

---

[1] عثماني ميرة، **أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال**، مذكرة ماجيستير، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011–2012، ص: 25.

[2] طلال زغبة ومحاد عريوة، **أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية**، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، المجلد08، العدد01، 2021، ص ص: 373–374.

[3] رايس مبروك ومشري فريد، مرجع سبق ذكره، 06.

– **المبدأ الرابع:** ضمان أن هناك إشراف ملائم من الإدارة العليا يوافق سياساته، ويجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس وان يمتلك المسؤلين بالبنك المهارات الضرورية لإدارة أعمال البنك وان تتم أنشطة البنك وفقا للسياسات والنظم التي وصفها مجلس الإدارة، ووفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية[1] ؛

– **المبدأ الخامس:** ضمان كون أساليب المكافآت مشكلة من القيم الأخلاقية للبنك ومن المحيط الرقابي والاستراتيجي، ويجب على مجلس الإدارة أن يتأكد من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف واستراتيجية البنك في الأجل الطويل وان ترتبط حوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف البنك في الأجل الطويل[2].

المطلب الثاني: المبادئ المتعلقة بفعالية الإفصاح والشفافية

عملت لجنة بازل على تعزيز مبدئي الإفصاح والشفافية في حوكمة البنوك وهذا ما نص عليه المبدأ السابع من مبادئ الحوكمة البنكية حيث ينبغي العمل والسير بحوكمة الشركات في البنك وفق أسلوب ونمط شفاف. تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة، وتبعا لدليل لجنة بازل عن الشفافية في البنوك فانه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء إدارة البنك في ظل نقص الشفافية، حيث لا بد من الإفصاح في الوقت المناسب بموقع البنك على الانترنت وفي التقارير الدورية والسنوية، ويكون متلائما مع حجم وتعقيد هيكل الملكية وحجم تعرض البنك للمخاطر أو عما إذا كان البنك مسجلا في البورصة ومن ضمن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية، التعرض للمخاطر، الموضوعات المرتبطة بالمراجعة الداخلية وبالحكومة في البنك ومنها هيكل ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة والمدير.

المطلب الثالث: المبادئ المتعلقة بفعالية أنظمة الرقابة والتدقيق

تتمثل المبادئ المتعلقة بفعالية أنظمة الرقابة والتدقيق الصادرة عن لجنة بازل سنة 2006 فيما يلي[3]:

الاستفادة الفعالة من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليين والخارجيين والوظائف الرقابة الداخلية، أي يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستغلال مراقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية (ويشمل ذلك وظائف التطابق والالتزام والقانونية) باعتبارها جوهرية لحوكمة المصاريف وبغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة وتأكيد المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإدارة عن عمليات وأداء البنوك . ويجب أن تقر الإدارة العليا بالبنك

[1] عثماني ميرة، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

[2] Mohamed Ikbal Ghannaya, Hakima Halimi, **Understanding The principles Of Bankig Gouvernance Between Reality and Expectations**, Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE, The Algerian, Vol04 , No04, 2021, p: 132.

[3] محمد زيدان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 17–18.

بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية لسلامة البنك في الأجل الطويل، كما يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك التحقق من أن القوائم المالية تمثل الموقف المالي للبنك في جميع جوانبه وذلك من خلال التأكد من أن مراقبي الحسابات الخارجيين يمارسون عملهم بالتوافق مع المعايير المطبقة ويشاركون في عمليات الرقابة الداخلية بالبنك والمرتبطة بالإفصاح في القوائم المالية؛

المطلب الرابع: مبدأ إدارة الخاطر

تتمثل المبادئ المتعلقة بفعالية أنظمة إدارة المخاطر الصادرة عن لجنة بازل سنة 2006 فيما يلي:

-**المبدأ الأول:** يجب أن يشكل البنك لجنة مخاطر داخل مجلس إدارته، لتعمل جنبًا إلى جنب مع لجنة المراجعة القائمة. وينبغي أن تركز لجنة المخاطر على استراتيجيات وإدارة المخاطر، متحللةً من أي تضارب مع المتطلبات التي تضطلع بها لجنة المراجعة. وتقوم لجنة المخاطر برفع تقارير منتظمة (ضمن التقرير السنوي) حول استراتيجية وإدارة المخاطر. وللجنة المخاطر الحق في طلب المشورة الخارجية لاختبار افتراضات إدارتها للمخاطر، خاصةً فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بالمعاملات البنكية الكبيرة.

ونظرًا لأهمية وجود إدارة مخاطر مستقلة، يجب أن يعين البنك مسئول مخاطر رئيسيا، يتمتع بما يلزم من سلطات ومكانة واستقلالية وموارد ونفاذ إلى المجلس. وينبغي أن يرفع هذا المسئول التنفيذي تقاريره إلى لجنة المخاطر، وكذلك إلى رئيس البنك. وينبغي أن يخضع الاستغناء عن مسئول المخاطر الرئيسي لقرار المجلس وللإفصاح عنه علانية[1].

المبدأ الثاني: يجب أن يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها حيث يمكن أن يتعرض البنك لمخاطر قانونية بشكل غير مباشر عندما يقوم بخدمات نيابة عن عملائه الذين يستغلون خدمات والأنشطة التي يوفرها البنك لممارسة أنشطة غير شرعية مما يعرض سمعة البنك للخطر وهذا ما نص عليه المبدأ الثامن للجنة بازل ومتمثل في عنصر المخاطر التشغيلية.

حيث عرفت لجنة بازل المخاطر التشغيل على أنها مخاطر تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري والأنظمة والأحداث الخارجية[2].

[1] هاني أبو الفتوح، **الوصايا العشر للحوكمة الرشيدة في البنوك**، طبعة الأولى، مركز للمشروعات الدولية الخاصة، مصر، 2012 ، ص ص: 02-03.

[2] صلاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص 108.

خلاصة

مما سبق يمكن القول أن الحوكمة البنكية هي مجموعة القواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي توجه وتحكم الإدارة في أداء عملها و الوفاء بمسؤولياتها في البنك وهذا من قبل مجلس الإدارة ولإدارة العليا، ويتطلب التطبيق السليم للحوكمة البنكية توفر أطراف فاعلة تنقسم إلى الفاعلين الداخليين والخارجيين، إضافة إلى مجموعة من الركائز والمحددات الداخلية والخارجية التي تضمن السير الحسن لمختلف الأنشطة في البنوك وحماية حقوق أصحاب المصالح.

وحتى تستفيد البنوك من مزايا تطبيق الحوكمة يجب أن تتوفر على مجموعة من العوامل تضمن تنفيذ القواعد والقوانين التي تنظم التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة، أهمها تلك التي جاءت بها لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي أعطت أهمية بالغة لمجالس الإدارة والمعايير الأخلاقية والسلوكية التي ينبغي ان يتبناها البنك، كما حثت على الرفع من مستوى الإفصاح والشفافية في المعلومات والبيانات المالية، وأوصت على ضرورة أن تملك البنوك نظام رقابة داخلي وخارجي فعال ووظيفة مستقلة لإدارة المخاطر.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للفساد المالي

المبحث الأول: ماهية الفساد المالي

المبحث الثاني: أساسيات حول الفساد المالي

المبحث الثالث: مظاهر الفساد المالي

المبحث الرابع: دور آليات الحوكمة في الحد من الإنحرافات المالية

تمهيد:

الفساد ظاهرة شديدة التعقيد، حيث تعددت جوانبه وتشبعت مسمياته و مجالاته حتى أصبحت عالمية يسعى الجميع لمحاربته، وللفساد أشكال عديدة جميعها لا تتحقق إلا على حساب المصلحة العامة، ومن أبرز أنواع الفساد نجد الفساد المالي الذي يعد من الظواهر الخطيرة التي عاني منها الدول والمنتشرة في البنوك والمؤسسات المالية.

ولقد جاءت العديد الدراسات قدم فيها الباحثون صور ومظاهر للفساد المالي، حيث أكدت بأنه يقل كثيرا في الدول ذات الاقتصاد قوي والمستوى المعيشي المرتفع، بينما يرتفع في الدول النامية بصفة عامة وذات مستوى المعيشي المنخفض على وجه الخصوص، وقد حثت على ضرورة مكافحته والحد من انتشاره خاصة وأن الفساد تحول من ظاهرة محلية إلى ظاهرة عالمية تستوجب التعاون الدولي.

وسنحاول في هذا الفصل معالجة موضوع الفساد المالي من خلال أربعة مباحث رئيسية، سنتناول في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للفساد المالي، أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى أساسيات حول الفساد المالي، أما في المبحث الثالث سنركز فيه على دراسة أهم المظاهر المعبرة عن الفساد المالي و الأكثر انتشارا، بعدها ننتقل إلى المبحث الرابع سنركز فيه على دراسة دور آليات الحوكمة في الحد من الإنحرافات المالية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للفساد المالي

الفساد ظاهرة عالمية تأخذ أبعادا واسعة وتتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر، حيث أخد حيزا كبيرا في جل الدراسات العالمية وكثر الاهتمام بعلاج هذه الظاهرة ومحاربتها فهي من أبرز القضايا التي تواجه اقتصاديات الدول، وعليه فضمن هذا المبحث نتطرق إلى ظهر الفساد بشكل عام والفساد المالي بشكل خاص.

المطلب الأول: ماهية الفساد المالي

اختلفت معظم التشريعات المقارنة والاجتهادات الفقهية في إعطاء تعريف ونظرة محددة لظاهرة الفساد، وسعيا وراء تحديد مفهوم واضح ودقيق لهذه الظاهرة المهمة والخطيرة في آن واحد كونها أحد الآفات التي تواجه الدول بقطاعيها العام والخاص على حد سواء.

أولا: تعريف الفساد

ليس هناك تعريف محدد للفساد بالمفهوم الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم، وفي ما يلي بعض التعريف الخاصة بالفساد

1- الفساد لغة

الفساد في معاجم اللغة هو في (فسد) ضد صلح والفساد لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل، و يأتي التعبير على معان عدة بحسب موقعه[1]، فهو الجدب أو القحط كما في قوله تعالى: ﴿ **ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ** ﴾[2].

أو الطغيان والتجبر كما في قوله تعالى :﴿ **لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ**﴾[3]

2- الفساد اصطلاحا

لا يوجد اتفاق واحد على تعريف الفساد وذلك لاختلاف زاوية التي ينظر منها إليه ومن أهم التعريف يوجد ما يلي:

1- حيث تعرفه موسوعة العلوم الاجتماعية: الانحراف عن معيار متوقع للسلوك من قبل أولئك الذين هم في السلطة العامة لأجل منفعة خاصة[4]؛

---

[1] عبد رحمن محمد خيضر، **قيم الأسرة نحو التعاملات المادية في ضوء انتشار الفساد المالي بالمجتمع**، مجلة إدارة مؤسسات الأسرة والطفولة، مصر، عدد 01، 2013، ص: 182.

[2] سورة الروم الآية 41.

[3] سورة القصص الآية 83.

[4] بن لحسن الهواري، **أثر آليات العولمة على الفساد الإداري والمالي في الدول العربية(التحليل النظري والكمي)**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات للحد من الفساد الإداري والمالي، جامعة محمد خيضر ،الجزائر، يومي6-7 ماي، 2012، ص 4.

2- الفساد هو سوء استخدام الأدوار العامة أو الموارد لتحقيق فائدة خاصة، أي أنه سلوك منحرف عن الواجبات الرسمية من خلال تقديم المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة من أجل الحصول على مكاسب مالية أو اجتماعية رغم معرفته بأنه يرتكب جرما[1]؛

3- وقد عرفه البعض على أنه إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص[2]؛

4- أما من منظور إداري فيعرف الفساد بأنه: النشاطات التي تتم داخل الجهاز الإداري الحوكمي، والتي تؤدي فعلا إلى انحراف ذلك الجهاز عن هدف الرسمي لصالح أهداف خاصة سواء كان ذلك بصفة متجددة ام مستمرة، أو بأسلوب فردي أو جماعي منتظم[3]؛

ومن خلال التعريف السابقة للفساد يمكن تعريفه على أنه: مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين والهادفة إلى التأثير بسير الإدارة العامة وقراراتها أو نشاطاتها بهدف لاستفادة المالية المباشرة أو الانتفاع الغير مباشر.

3- تعريف الهيئات الدولية للفساد

لقد ساهمت بعض المنظمات الدولية والإقليمية في إعطاء تعريف للفساد، وهذا من خلال إدراج الأفعال والأوصاف التي تصنف تحت دائرة الفساد.

- منظمة الشفافية الدولية:

استغلال السلطة من أجل تحقيق مكاسب شخصية، أو أنه":عمل ضد الوظيفة العامة التي هي ثقة عامة"[4]؛

- البنك الدولي:

هو استخدام شخص ما في منصب عام ومحاولة قيامه باستغلال هذا المنصب بهدف الكسب غير المشروع[5]؛

- الأمم المتحدة

هو سوء استعمال السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية ويضير المصلحة العامة[6]، ويشمل القطاع العام والخاص، ويتدرج من الرشوة إلى عمليات استغلال النفوذ، التبييض، نشاطات جريمة المنظمة وغيرها[7]؛

---

[1] قاسم علوان سعيدة، **الفساد الإداري والمالي المفهوم -اسباب-الآثار-وسائل المكافحة**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العراق، المجلد 02، العدد 18، 2014، ص: 04.

[2] حساني رقية، **آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**، مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول: حوكمة الشركات للحد من الفساد الإداري والمالي، جامعة محمد خيضر، الجزائر، يومي 6-7 ماي، 2012، ص: 14.

[3] حسن لطيف كاظم الزبيدي، **دور ثقافة المواطنة في محاربة الفساد في العراق**، الطبعة الأولى، دار الاقتصاد، العراق، 2008، ص: 131.

[4] parwez farsan, administrative corruption in india corruption and goverannce in south asia, south ASIA institue of.heidelberg, 2007, P 03.

[5] محمود عبد العال مشعال، مرجع سبق ذكره، ص 388.

[6] علاء عبد الحسن جبر السيلاوي، **الجريمة المنظمة وأثرها في انتشار الفساد الإداري**، مجلة الكوفة، العراق، مجلد 01، عدد 02، 2016، ص: 233.

[7] عبد العادل خليل، **الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 46، 2006، ص: 91.

- صندوق النقد الدولي(IMF)

وعرفه على أنه علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة بهدف كسب الفوائد والأرباح بصورة غير مشروعة قانونا من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة بالأفراد[1]

ثانيا: تعريف الفساد المالي

ويمكن ذكر مجموعة من تعاريف للفساد المالي وذلك من خلال ما يلي:

1- يقصد بالفساد المالي مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تساهم في تنظيم سير العمل الإداري والمالي للحكومة ومؤسساتها ومخالفتها تعليمات أجهزة الرقابة المالية ويمكن ملاحظة أثار هذا الجانب في الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية[2]؛

2- لفساد المالي هو الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمد حاليا في تنظيمات الدول (إداريا) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية[3]؛

3- الفساد المالي هو السلوك غير القانوني المتمثل في هدر المال العام وأعمال السمسرة في المشاريع وتجارة السلاح[4]؛

4- كما عرف بأنه: "عبارة عن مجموعة من المخالفات السلبية التي يرتكبها الفرد الموظف عند إنجاز المعاملات المالية، سواء ما يرتبط منها بالمصلحة العامة أو بمصلحة المواطنين الذين يتعاملون مع المؤسسة"[5].

المؤسسة"[5].

من خلال التعريف السابقة يمكن القول أن فساد المالي هو مجمل الإنحرافات المالية المخالفة للقوانين والقواعد المعتمدة في أي مؤسسة.

المطلب الثاني: خصائص الفساد المالي

يمكن الإشارة إلى مجموعة من الخصائص يتميز بها الفساد المالي والإداري نذكر منها:

- الفساد بجميع أشكاله لم يعد عملا فرديا بل أصبح عملا منظما يشترك فيه أكثر من شخص، فالفساد المالي والإداري يرتكز من الناحية العقلية على عدة أطراف رئيسين هم: الموظف العام الذي يبيع خدماته مستغلا

---

[1] بوزيد سايح، **سبل تعزيز المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد والحكم الراشد في الدول العربية**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد10، 2012، ص 56.

[2] أمير فرج يوسف، **الحوكمة ومكافحة الفساد الإداري والوظيفي**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2011، ص: 134.

[3] أحمد خضر، **الحوكمة المؤسساتية ودورها في حدمن الفساد المالي والإداري في مصارف**، مجلة البحوث ودراسات العلمية، سوريا، مجلد 36، عدد 4، 2014، ص 76.

[4] هاشم الشمري، **الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، 2011، ص: 29.

[5] سامية حمريش، **الفساد المالي والإداري: أسبابه، مظاهره وآليات الوقاية منه مع عرض لأهم التجارب الدولية لمكافحته**، مجلة المنار للبحوث والدراسات والدراسات القانونية والسياسية، المدية، العدد 05، 2018، ص: 279.

سلطاته ونفوذه الوظيفي، والطرف الثاني ممن يتعاملون مع هذا الموظف سواد من يقوم منهم بشراء خدمات ليس له الحق في الحصول عليها وغياب المساءلة؛

– وجود عنصر المغامرة والمخاطر الذي يصاحب أعمال الفساد، الذي يكون مغريا في المواقف والظروف التي يكون فيها عنصر المخاطرة ضعيفا؛

– عمل خطي ومستتر حيث يتم الفساد عادة في إطار من السرية والخوف وأن الكشف عن حالات الفساد لا تؤدي في الغالب إلى الكشف إلا عن جزء من الحقيقة التي يجب معرفتها كاملا، وقد أثبتت التجارب أن الصفقات الكبيرة محل الفساد تكون معقدة وغير مباشرة تغري كبار الموظفين على الإقبال على الفساد والمغامرة، لأن احتمالات الشكوك حولها تكون ضعيفة.

– إن استنكار الفساد في عمومه لا يلغي حقيقة أن هناك بعض ممارسات الفساد التي قد تكون مقبولة في بعض المجتمعات بحكم القيم السائد في هذا المجتمع[1].

– أن الفساد ظاهرة دولية سهلة الانتقال عبر الحدود وتنتشر في كافة المجتمعات متقدمة ونامية إن كانت المجتمعات الفقيرة أو نامية لا تقوى على تحمله ومقاومته ودفع تكاليفه.

– يتخذ الفساد أشكالا ومظاهر متعددة يصعب الإحاطة بها والتصدي لها كالرشوة، والاختلاس، والتزوير، وابتزاز، وسوء الاستخدام الواضح للأموال العامة ك كسب الشخصي، أو تحقيق أهداف خاصة أو سوء استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية[2].

المطلب الثالث: أنواع الفساد المالي

تعددت أشكال الفساد المالي وأنواعه، وذلك حسب تعدد المناظير والمعايير التي صنفت من خلالها هذه الظاهرة، ونذكر في هذا السياق أنواع الفساد المالي حسب مجال ونطاق انتشاره، أو مدى تغلغله وتجدره، وشكل الموالي يوضح ذلك:

[1] فتاح صالح وفريدة معارفي، **الفساد الإداري والمالي، أسبابه، مظاهره، ومؤشرات قياسه**، مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد مالي والإداري، جامعة محمد خيضر، الجزائر، يومي 6-7 ماي، 2012، ص: 04.

[2] بودالية بوراس، مرجع سبق دكره، ص: 102.

الشكل(2-01): أنواع الفساد المالي

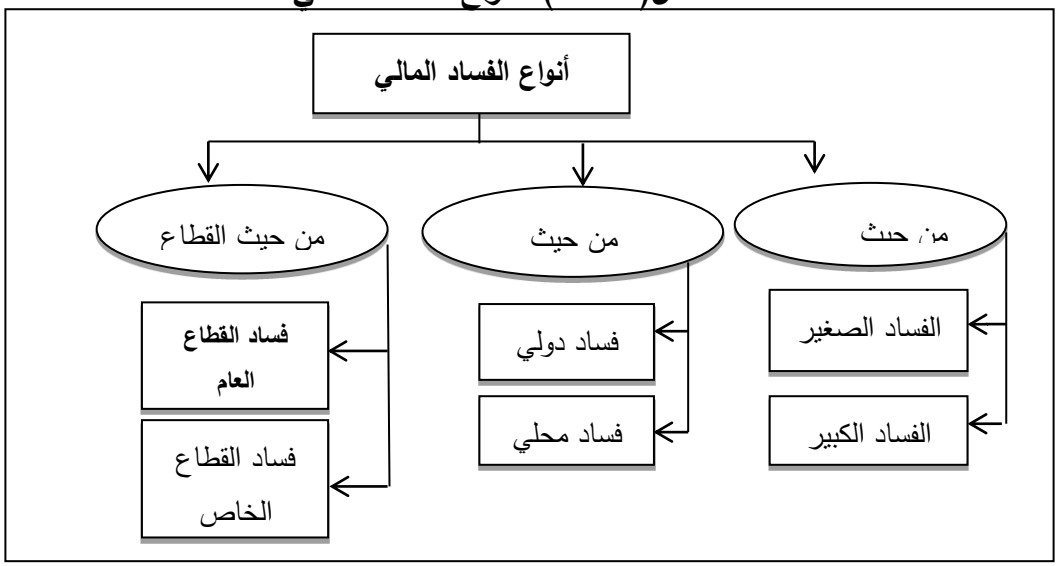

المصدر: هاشم الشمري، **الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص: 17.

من خلال الشكل رقم(2-01) نجد أن الفساد المالي يصنف إلى أربعة معايير وكل معيار به أنواع معين من الفساد، المعيار الأول وهو الفساد من حيث الحجم ويقسم إلى فساد صغير وكبير، المعيار الثاني من حيث الانتشار ويقسم إلى فساد دولي ومحلي، المعيار الثالث من حيث القطاع ويقسم إلى فساد عام وخاص، وسوف نقوم بالاستعراض هذه الأنواع فيما يلي:

1- أنواع الفساد من حيث الحجم:

يمكن تصنيف الفساد المالي وفق هذا المعيار إلى فساد كبير و فساد صغير[1]:

- **الفساد الكبير(العمودي):** وهو الفساد الذي يقوم به كبار المسئولين في الدولة، وهو الفساد الذي يهدف إلى تحقيق مكاسب مادية واجتماعية وسياسية كبيرة، وترتبط غالبا بالتأثير على صانعي ومتخذي القرار، وهذا النوع هو أخطر أنواع الفساد لصعوبة السيطرة عليه أو تطويقه، كما يكلف الدولة مبالغ ضخمة لارتباطه بالصفقات الكبرى في المقاولات وتجارة السلاح، والتعاقد مع الشركات متعددة الجنسيات و كبريات الشركات في العالم؛
- **الفساد الصغير(الأفقي):** وهو الفساد الذي ينتشر في المستويات الوظيفية الدنيا، ويمارسه عادة فرد واحد دون التنسيق مع الآخرين ويرتبط عادة بالمعاملات الروتينية اليومية كإنجازها بسرعة، أو التغاضي عن إجراء معين مقابل مكسب مادي أو معنوي بسيط و تعتبر الرشاوى و الوساطة من أهم المؤشرات الدالة على هذا المستوى من الفساد ويشمل الرشاوى للحصول أو القيام بعملية إدارية سريعة، والسرقة المباشرة لأموال الدولة، والوساطة

[1] العيد بوجمعة، **أثر تطور الايرادات النفطية على ظاهرة الفساد المالي(دراسة مقارنة)**، مذكرة ماجيستير، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، تخصص تحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013، ص: 18.

والمحسوبية، وفي هذا الصدد يجب التنويه بأن الفساد الكبير يعتبر المرتكز والأساس لانتشار ما يعرف بالفساد الصغير، وكلهما يسببان في إضعاف الدولة واقتصادها وتقليل فرص الاستثمار.

2- أنواع الفساد من حيث الانتشار

يمكن تصنيف الفساد المالي من حيث الانتشار إلى صنفين الفساد الدولي والفساد المحلي:

- **الفساد الدولي:** يأخذ هذا النوع من الفساد مدى واسعا عالميا يعبر حدود الدول وحتى القارات وهو ما يطلق عليه "بالعولمة"، ويأخذ أشكال مختلفة فقد يكون في صورة رشاوى ومدفوعات غير مشروعة في إطاره التجارة، أو في صورة مزيا تفضيلية في فرص التجارة أو التحيز لصالح اقتراحات استثمارية معينة[1].

- **الفساد المحلي:** وهو الذي ينتشر داخل بلد واحد في منشأة وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود مع الشركات أو الكيانات الكبرى أو العالمية[2].

3- الفساد من حيث القطاع

إن استخدام نوع القطاع كمعيار لتقسيم الفساد يمكننا من التمييز بين نوعين منه:

- **فساد القطاع العام** :يقصد به ما يحصل من انحرافات واختلاسات على مستوى مؤسسات الدولة وإداراتها، هذه الأخيرة التي أصبحت مرعا خصبا لانتشار الفساد في العديد من الدول رغم أنها ما وجدت إلا لخدمة أفراد المجتمع وحماية مصالحه، إذ يعمل مسئولي تلك المؤسسات على استغلال مواقعهم من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة.

- **فساد القطاع الخاص** :إن انتهاج العديد من الدول لسياسة الخصخصة جعل الفساد لا يقتصر على القطاع العام فحسب وإنما امتد ليشمل القطاع الخاص أيضا، بل هناك من الباحثين من يعتبر أن جرثومة الفساد ما كانت لتنمو وتزدهر وتزداد انتشارا لولا مساهمة القطاع الخاص، وذلك من خلال ما تقدمه الشركات المستثمرة من إغراءات مادية ورشاوى وهدايا للقائمين على القطاع العام من أجل الحصول على صفقات وإعانات وتسهيلات أو إعفاءات، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق مكاسب شخصية للطرفين سواء لمسئولي القطاع الخاص أو محتكري السلطة ومتخذي القرار على مستوى القطاع العام، ليبقى الخاسر الأكبر في كل ذلك المصلحة العامة للمجتمع.

المبحث الثاني: أساسيات حول الفساد المالي

الفساد ظاهرة شديدة التعقيد في أوساط المجتمعات في وقتنا الحالي لأسباب عديدة أدت وساهمت فيه، على المستوى المحلي والدولي، المؤسسي والمجتمعي، ومن العوامل المساعدة على إيجاد العلاج الفعال لهذه الظاهرة، دراسة أسبابها وتحليل العوامل المؤدية لها، لمحاربتها والتقليل منها.

---

[1] نقماري سفيان، مرجع سبق دكره، ص: 03.

[2] عبد الله غالم، **تفعيل دور الحوكمة كألية للحد من الفساد المالي والإداري في الوطن العربي مع الإشارة إلى تجارب الدولية**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال ، بسكرة، المجلد 02، العدد 02 ، 2012، ص: 04.

المطلب الأول: أسباب الفساد المالي

يعد الفساد المالي من أكثر أنواع انتشارا وأشدها خطورة على التنمية الاقتصادية في أي بلد وخاصة في القطاع المصرفي ويمكن تلخيص أهم أسبابه فيما يلي:

أولا: الأسباب السياسية لظهور الفساد المالي

يقصد بالأسباب السياسية غياب الحريات والنظام الديمقراطي، ضمن مؤسسات المجتمع المدني، وضعف الإعلام والرقابة بالإضافة إلى:

1- كون النظام السياسي نظاما سلطويا اقرب إلى الحكم الفردي أو هو نظام ديمقراطي يأخذ بتعدد الأحزاب[1].

2- غياب القدرة السياسية أي ضعف الإرادة لدى القادة السياسيين في محاربة الفساد نظرا لانغماسهم أو بعض منهم بقضايا الفساد أو عدم تفعيلها لإجراءات الوقاية من الفساد وتعميق ما يسمى بثقافة النزاهة وسيادة القانون[2].

3- غياب مبدأ الشفافية والمساءلة والمحاسبة للسلطة التنفيذية، المتمثلة في الوزارات أو الأجهزة العامة، إضافة إلى غياب الكفاءة والجدارة في العناصر التي تتولى المهام التنفيذية، مما يشجع الكثيرين في الوظائف العامة على تحقيق أهدافهم الشخصية على حساب المصلحة العامة، مستغلين في ذلك مناصبهم العامة للحصول على مكاسب مادية، عن طريق الرشوة والسرقة والاحتيال وغيرها[3].

ثانيا: الأسباب الاقتصدية لظهور الفساد المالي

تعد العوامل الاقتصادية من أهم العوامل الرئيسية المفسرة للفساد وتتمثل فيما يلي:

1-غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة وكثرة الصفقات التجارية المشبوهة أو الناتجة عن عمليات السمسرة حيث يحتل الفساد المالي فيها حيزا واسعا[4].

2-تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية والتي تعتبر احد الأسباب الرئيسية لظهور الفساد حيث أن تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية تؤدي بالأفراد إلى منح الرشوة للمسؤولين لتخطي القواعد والنظام والإجراءات العامة الروتينية.

3-انخفاض الرواتب والأجور في ظل ارتفاع الأسعار وانتشار الفقر وارتفاع معدلات البطالة.

---

[1] قاسم علوان سعيد وسهاد عادل احمد، **الفساد الإداري والمالي، المفهوم، الأسباب، الآثار، وسائل المكافحة**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مصر، المجلد 06، العدد18، 2014، ص: 06.

[2] أيثار عبود كاظم الفتلي، **الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة**، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2009، ص: 2

[3] Amel HaFnaoui, Foctors leading to administrative and financial corruption and indicators to measure it globally, Larbi Tebessi , university Tebessa (Algeria), 2019, p p: 121-122 .

[4] إسماعيل المهدي اسميو وخالد زيدان الفضلي، **دور دليل الحوكمة في الحد من الفساد في القطاع المصرفي الليبي المالي**" دراسة محتوى دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الليبي"، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة، قسم المحاسبة، جامعة بنغازي، الموافق 11-12 نوفمبر 2019، ص: 682.

ثالثا: الأسباب الاجتماعية والثقافية لظهور الفساد المالي

تلعب المنظومة القيمة والموروثات الاجتماعية والثقافية بما تتضمنه من معتقدات مشتركة بين أفراد المجتمع العوامل الرئيسية المفسرة للفساد وتتمثل فيما يلي:

1- غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة وكثرة الصفقات التجارية المشبوهة أو الناتجة عن عمليات السمسرة حيث يحتل الفساد المالي حيزا واسعا فيها[1].

2- تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية والتي تعتبر احد الأسباب الرئيسي لظهور الفساد حيث أن تدخل الحوكمة في الأنشطة الاقتصادية تؤدي بالأفراد إلى منح الرشوة للمسئولين لتخطي القواعد والنظام والإجراءات العامة الروتينية.

3- دورا كبيرا في بناء العلاقات الاجتماعية وتنظيمها على أسس صحيحة، ورغم ذلك توجد العديد من العوامل التي تعرقل سير عمل هذه المنظومة .

رابعا: الأسباب القضائية والقانونية لظهور الفساد المالي

تتعدد أسباب الفساد وتتنوع النظم والتشريعات المحكمة فيه، وتتمثل أهم العوامل القضائية والقانونية التي تساعد على نشر الفساد فيما يلي[2]:

1- عدم وضوح القوانين وعدم صياغتها بدقة ووضوح إضافة إلى انعدام الشفافية فيها مما يجعلها قابلة للتفسير بشكل خاطئ، إضافة إلى ذلك إن تلك القوانين قد تمنح بعض المسئولين صلاحيات واسعة وكبيرة مما يجعل المجال أمامهم مفتوحا للفساد.

2- اعتماد الأجهزة القضائية والأمنية على الأساليب التقليدية في تحقيق واثبات التهم وعدم مواكبة المستجدات التي تستخدمها شبكات الفساد وعصابات التزوير والرشوة مما يؤدي إلى إبقاء تلك العناصر حرة طليقة.

3- ضعف الجهاز القضائي، وعدم قدرته على تنفيذ الأحكام التي يصدرها، والرقابة على القرارات الإدارية الصادرة عن السلطة التنفيذية، كما أن عدم استقلالية السلطة القضائية يفتح المجال لإفسادها[3].

خامسا: الأسباب الإدارية لظهور الفساد المالي

يمكن تلخيص أهم الأسباب الإدارية للفساد المالي فيما يلي :

1- تهاون الأجهزة الحكومية في معالجة الانحرافات والفساد المالي وعدم تطبيق الجزاءات التي تردع كل منحرف.

2- عدم كفاءة الموظفين مما يسبب قيام الموظف بعمله بصورة متدنية ويصبح بيئة خصبة لارتكاب الفساد، و

---

[1] إسماعيل المهدي اسميو وخالد زيدان الفضلي، مرجع سبق ذكره، ص: 682.

[2] هشام مصطفى محمد سالم الجمل، **الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية واليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوظيفي**، قسم القانون العام، كلية الشريعة والقانون، تخصص المالية العامة والتشريع الضريبي، جامعة الأزهر، مصر، 2014، ص ص: 548-549.

[3] عبير مصلح، **النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد**، الطبعة الثالثة، القدس، 2013، ص: 29.

اختلال أنظمة الأجور والحوافز.

3- غموض التشريعات وتعددها، مع عدم الاعتماد على الكفاءات في مختلف جوانب الإدارة وسلم الترقيات، وخرق القوانين بسبب عدم دقتها، قصور الأنظمة المحاسبية والرقابية وضعف أداء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية[1].

المطلب الثاني: آثار الفساد المالي

إن الآثار المدمرة للفساد المالي ليست مجرد قضية أخلاقية بل إن لها تأثيراتها السلبية على النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويمكن إيضاحها فيما يلي :

أولا: الآثار السياسية للفساد المالي

1- يؤدي إلى تدمير العملية السياسية فانتشاره داخل السلطة السياسية يمنع وجود مطالبات حقيقية بالديمقراطية التي تقوم على محاسبة النظام السياسي ومساءلته لان السلطة إذا كانت فاسدة فمن الذي سوف يحاسبها.

2- يقلل من فاعلية وكفاءة أداء الأجهزة الحكومية ويتسبب في إيقاف نموها ودورها في إعادة بناء المجتمع على أسس صحيحة.

3- يؤدي الفساد المالي إلى تقويض شرعية الدولة ويضعف المسؤولية المؤسساتية للحكومة حيث لا يحترم القانون لأنه يفتقد إلى العدالة في التطبيق ويتم عرقلة سير الأداء الحكومي وإضعاف ثقة المجتمع بالنظام السياسي وبالتالي أضعاف شرعية الدولة وتقويض الثقة بالقوانين والمسئولين[2].

ثانيا: الآثار الاقتصادية للفساد المالي

يمكن رصد أهم الآثار السلبية للفساد المالي على التنمية الاقتصادية فيما يلي :

1- إن الفساد المالي يعرقل النمو الاقتصادي على المدى البعيد بشتى طرقه، فهو يضعف الاستثمار المحلي ويقلل من فرص الاستثمار الأجنبي، عن طريق زيادة فرص السعي للحصول على مزايا اقتصادية دون مراعاة مصلحة المجتمع.

2- يؤدي الفساد إلى خفض الإيرادات المتأتية من الضرائب والرسوم، حيث يقوم العديد من المتعاملين الاقتصاديين والمكلفين بالضرائب بدفع مبالغ مالية على شكل رشاوى وعمولات لأعوان ومفتشي الضرائب وكذا الجمارك وغيرهم من إطارات الدولة لتفادي تسديد الضرائب المترتبة عليهم، والحصول على إعفاءات ضريبية بطرق غير مشروعة.

---

[1] بوقموم محمد ومعيزي جزيرة، **الفساد في الدول العربية: دراسة في الآثار والمؤشرات**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، يومي24-25افريل، 2018، ص: 06.

[2] قاسم علوان سعيد وسهاد عادل أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

3-يؤثر الفساد المالي على الإنفاق العام عن طريق تحويل استثمار المال العام إلى مشروعات رأسمالية تكثر فيها الرشاوى، ويلجأ المسئولين إلى جلبة زيادة التعقيدات الفنية لمشاريع القطاع العام لإخفاء أو لتمهيد الطريق للتعاملات الغير مشروعة[1].

ثالثا: الآثار الاجتماعية للفساد المالي

الفساد له أثار سلبية لا تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي وإنما تشمل أيضا الجانب الاجتماعي وتتمثل فيما يلي:

1- انهيار القيم الأخلاقية حيث يقوم الفساد على إضعاف الوازع الديني وزعزعة القيم الأخلاقية القائمة في المجتمع مثل الأمانة والصدق والإخلاص....الخ.

2- يؤدي الفساد المالي إلى الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية وذلك من خلال نشوء فئة في المجتمع ثرية نتيجة معاملاتها الغير مشروعة وإكسابها أموال مختلفة المصادر بطرق ملتوية[2].

3- زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل (السكن والتعليم) وغيرها من الخدمات الأساسية، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها، مما ينعكس على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات[3].

المطلب الثالث: طرق مكافحة الفساد المالي

لقد أصبح الفساد المالي يشغل مخططات وبرامج كل دول العالم في وقتنا الحاضر لأنه أصبح يمس كل المجالات ويؤثر على الاقتصاد العالمي ككل، لذلك أصبح من اللازم وضع آليات وسبل والقيام بعدة إصلاحات في مختلف جوانب الحياة لمكافحة هذه الظاهرة ومحاولة القضاء عليها.

أولا: آليات مكافحة الفساد المالي

إن تنامي ظاهرة الفساد المالي وإمكانية تغلغله في كافة جوانب الحياة يتطلب وضع آليات لمكافحة ويمكن حصر أهمها في النقاط التالية:

1- تعزيز مفهوم النزاهة: هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، وحرص الموظف العام على عدم تلقي مقابل مالي (رشوة) من مصدر خارجي، ويرتبط مفهوم النزاهة بمفهوم الشفافية الذي يتعلق بوضوح الأنظمة والإجراءات داخل المؤسسة وفي العلاقة بينها وبين المواطنين، ومؤسسات القطاع الخاص المنتفعين من خدماتها وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف في عمل المؤسسات العامة[4]، حيث تعمل على

---

[1] عاتي يمينة، **الفساد الإداري والمالي ومفاهيمه، أسبابه وأشكاله وأثاره على التنمية الاقتصادية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، يومي 24-25 أفريل 2018، ص ص: 6-7.

[2] نفس المرجع السابق, ص: 09.

[3] تغريد داود سلمان داود، **الفساد الإداري والمالي في العراق و أثره الاقتصادي والاجتماعي، أسبابه, أنواعه، مظاهره، وسبل معالجته**، مجلة الغرب للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 10، العدد 33، 2015، ص: 105.

[4] بن حركو غنية وآخرون، **استراتيجية مكافحة الفساد الإداري والمالي في الجزائر**، مجلة تنوير، العدد 06، 2018، ص:275.

المساهمة في منع الفساد ومكافحته واعتماد الشفافية في إدارة شؤون الحكم على جميع المستويات، عن طريق[1]:
– إصدار لائحة سلوك تتضمن قواعد ومعايير السلوك الأخلاقي لضمان الأداء الصحيح والمشرف السليم لواجبات الوظيفة العامة؛
– متابعة قضايا الفساد التي لا يقوم محققو هيئة النزاهة بالتحقيق فيها عن طريق ممثل قانوني عن الهيئة بوكالة رسمية تصدر عن رئيسها.

2– المساءلة: تعد آلية المساءلة إحدى أهم أدوات الرقابة في إطار مكافحة الفساد، فهي تعد معيارا ضابطا للأداء الحكومي، وأداة تقويمية للأشخاص العاملين في مؤسسات الدولة المختلفة، عندما تتم محاسبتهم من قبل الهيئات المخولة بذلك رسميا، ومن قبل مؤسسات المجتمع المدني والرأي العام، للحد من الخروقات والانحراف في عمل الحكومة التي قد تحيد عن مسارها الصحيح إذا ما ضعفت أشكال المحاسبة، ومن الأمثلة على تطبيقات هذه الآلية فيما يتعلق بإلزام الحكومة بتقديم تقارير دورية عن أعمالها الكبرى أمام المفوضين من قبل الشعب، وبمساءلة الجمهور لممثليه بواسطة الانتخابات الدورية، وبقيام الجهات التنفيذية في المنظمات الأهلية بتقديم تقارير دورية للهيئات العامة، إضافة إلى دور الإعلام في إعداد التقارير وتقديم الأسئلة للمسئولين[2].

3– المحاسبة: وهي خضوع الذين يتولون المناصب العاملة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية إزاء قراراتهم وإعمالهم، وتتمثل ذلك بمسؤولية من يشغلون الوظائف العامة أمام مسؤوليتهم المباشرين، وهكذا حتى قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مراتبهم حتى هؤلاء يكونون مسئولين بدورهم أمام الهيئات الرقابية المختلفة القائمة في النظام السياسي وفي مقدمتها البرلمان الذي يتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية[3].

4–الحكم الصالح: ينصرف مفهوم الحكم الصالح إلى منظومة الحكم التي تعزز وتدعم وتصون رفاه الإنسان، وتقوم على توسيع قدرات البشر، وخياراتهم، وفرصهم، وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لا سيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا[4].

ثالثا: مؤشرات قياس الفساد والمالي

هناك عدد من المؤسسات على مستوى العالم تهتم بقياس ظاهرة الفساد المالي من خلال تطوير مؤشرات كمية، تستند في معظمها على استقصاء آراء الخبراء عن انطباعاتهم، من واقع ممارستهم العملية، حول مدى تفشي ظاهرة الفساد في مختلف الدول، وتشتمل أشهر المؤشرات المستخدمة في الأدبيات التطبيقية على ما يلي:

---

[1] ابتهال محمد رضا داود، **الفساد الإداري وأثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد**، مجلة دراسات دولية، الجزائر، العدد48، ص ص: 80–81.

[2] بلال البرغوتي وعزمي الشعيبي، **النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد**، الطبعة الرابعة، دار كولاج للإنتاج الفني، عمان، 2016، ص ص: 64–65.

[3] بن حركو غنية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 274–275.

[4] عبير مصلح، مرجع سبق ذكره، ص 43.

1- مؤشرات منظمة الشفافية الدولية:

هي منظمة عالمية غير حكومية مقرها في لندن، تأسست سنة 1993 من قبل المدعو "بيتراجيت [19]" هدفها هو العمل على مكافحة الفساد والحد منه [1]، تقوم بإصدار العديد من المؤشرات الخاصة بقياس مستويات الفساد، حيث يختص كل مؤشر بجانب معين من القياس واهم هذه المؤشرات هي:

- **مؤشر مدركات الفساد(CPI):** يعتبر من أهم المؤشرات الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية مند سنة 1995، والذي تتمثل الخطوة الأولى في احتسابه إلى توحيد البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال المصادر الفردية نتيجة تنوع واختلاف درجات المقاييس المستخدمة فيها، ويتم ترجمة تلك البيانات إلى مقياس عام موحد ضمن حدود درجات مؤشر مدركات الفساد، والتي تنحصر قيمته مابين (0و10)، من خلال احتساب المتوسط الحسابي لجميع القيم الموحدة لكل دولة، حيث يمثل الدرجة (0) أعلى مستوى للفساد المدرك، في حين تعني درجة (10) أدنى مستوى للفساد المدرك[2]، حيث يقوم باستطلاع رأي المختصين ورجال الأعمال عن درجة الفساد في القطاع العام، ليخرج بدراسات شمولية عن الفساد في الدولة المراد بحثها[3].

-**التقرير العالمي الشامل عن الفساد(GCR):** بدا هذا التقرير في عام 2001، حيث يناقش محاربة الفساد في قطاع حيوي مهم من قطاعات الدولة مثل: الفساد في وسائل الحصول على المعلومات، والفساد السياسي، والفساد في قطاع الإنشاءات والمقاولات وإعادة البناء والأعمار، والفساد في القطاع الصحي، والفساد في النظام القضائي، والفساد في قطاع المياه، والفساد في القطاع الخاص، والفساد في القطاع البيئي، والفساد في التعليم، والفساد في المجال الرياضي.[4]

- **مؤشر دفع الرشوة:** هو مؤشر يقيس مدى استفحال الرشوة في الوسط الاقتصادي لمختلف دول العالم، حيث يتم ترتيب دول العالم من الدول التي تكاد تتقدم فيها الرشوة إلى الدول الأكثر تميزا، بدفع الرشوة في مجال إبرام مختلف المعاملات والصفقات الاقتصادية والإدارية، ويركز هذا المؤشر منذ 1999 على مدى ميل الشركات في الدول الكبرى إلى دفع الرشوة في الخارج، وتعتمد منهجية مؤشر دافعي الرشوة على طرح أسئلة الاستبيان على المسؤولين التنفيذيين لشركات قطاع الأعمال حول مدى انخراط الشركات التي يمتلكون فيها علاقات تجارية من إحدى البلدان المعنية بالرشوة، وقد تتغير هذه الأسئلة من سنة للأخرى، للحصول على أجوبة أكثر مصداقية وتعبيرا، ويتم ترجمة البيانات على مقياس يتدرج من (0الى 10) حيث تمثل الدرجة (10) الرأي القائل بان الشركة من ذلك البلد لم تمارس الرشوة، بينما تمثل الدرجة(0) الرأي القائل بان الشركة من ذلك البلد مارست

---

[1] بن عزيز محمد، **الفساد الإداري والمالي والاقتصادي، أثاره واليات مكافحته**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات والاقتصاديات، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، العدد07، 2006، ص: 206.

[2] بن عزوز محمد، مرجع سبق ذكره، ص:206.

[3] محمد ناصر باصم، **دور الحوكمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد دراسة تحليلية لمؤشر الشفافية ومؤشر المساءلة والمحاسبة في المملكة العربية السعودية**، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، جدة، 2019، ص:570.

[4] محمد ناصر باصم، مرجع سبق ذكره، ص:570.

الرشوة بشكل مستمر، وبناء عليه تتم تصنيف الدول بأنها اقل أو أكثر احتمالا للانخراط في الرشوة على مستوى الخارج.[1]

2-المؤشر المركب للحاكمية: تم إعداد المؤشر المركب للحاكمية من طرف باحثين من البنك الدولي عام بناء 1996 بناء على جوانب للحاكمية هي التعبير والمساءلة والاستقرار السياسي، كفاءة الحكومة، نوعية التدخل الحكومي، حكم القانون والتحكم في الفساد، ويعتمد تطوير المؤشرات الفرعية لكل جانب من جوانب الحاكمية على عدد من المتغيرات تم استنتاجها من 37 قاعدة للمعلومات وتم إنشاءها بواسطة 31مؤسسة متخصصة وباستغلال المعلومات المتاحة من قواعد المعلومات بعد تنميط مؤشرات الحاكمية يتم تنظيمها في التوزيع الطبيعي بحيث تأخذ قيم متوسط مؤشر صفر وبانحراف معياري واحد وتتراوح قيمة المؤشرين(-2.5، +2.5) والنتائج المتحصل عليها المرتفعة تعني "مستوى أعلى للحاكمية"، والنتائج المنخفضة تعني "مستوى منخفض للحاكمية" [2].

المبحث الثالث: مظاهر الفساد المالي

انطلاقا من التعارف المختلفة للفساد فجميع مظاهر الفساد تنطوي على اللاشرعية لتحقيق المكاسب الشخصية، فيمكن أن يندرج كل الأعمال والتصرفات المالية أو غير مالية غير مشروعة والتي تهدف مرتكبيها أساسا إلى تحقيق منفعة الشخصية المالية، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أبرز مظاهر الفاسد المالي.

المطلب الأول: الإنحرافات السلوكية

الانحرافات السلوكية كمظهر من أكثر مظاهر الفساد المالي شيوعا وانتشارا وتأثيرا وهي تلك المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف وتتعلق بالسلوك الوظيفي الناتج عن سلوكه الشخصي وقيمه وأخلاقه ومن أهمها:

أولا: سوء استعمال السلطة

يعد سلوكا غير أخلاقي وسببا رئيسيا في الإحاطة بالعديد من الحكومات في السنوات الأخيرة لا سيما في الدول التي تحولت من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، إذ يشغل الموظفون العموميون مواقعهم وصلاحياتهم في ظل غياب الرقابة التي تقود إلى سوء استغلال السلطة، وحتى إذا ما وجدت قوانين التي تمنع الموظفين من ابتزاز الموظفين للحصول على مكافآت غير قانونية، فإن جهاز الخدمة المدنية يعاني من فساد كبير دون اعتراض الأفراد خوفا من قرارات موظفي الحكومة والتعرض للأذى الشخصي، مما يؤدي إلى حرمان المواطن من حقه في الاعتراض على أي استغلال للسلطة، فتصبح الوظيفة بالنسبة لمثل هؤلاء الموظفين مرعا خصبا للتسلط والسيطرة وبسط النفوذ وتحقيق الأهداف والمصالح الخاصة غير المشروعة على حساب االمشروعة[3].

---

[1] عبد الحفيظ بوخرص وسمير بن محاد، مرجع سبق ذكره، ص:253.

[2] بوراس بودالية، مرجع سبق ذكره، ص:114.

[3] مفتاح صالح ومعارفي فريدة، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

ثانيا: المحاباة والمحسوبية

تعتبر من أكثر مظاهر الفساد خطورة والأصعب علاجا، المحسوبية هي اختيار الأفراد للوظائف العامة لأسباب أخرى غير الجدارة والكفاءة، حيث تدخل اعتبارات الصداقة والقرابة أو التزامات أخرى وتأخذ المحسوبية شكل الروابط العائلية أو القبلية أو الطائفية والو لاءات الحزبية، من خلال استدامة شريحة معينة من هؤلاء في السلطة بغض النظر عن مستوى الكفاءة، وفقا لمبدأ(الأهل والغنيمة) ، وبالتالي فإن انتشار المحسوبية وعلى نطاق واسع في المجتمع سيتخذ عملية إعادة إنتاج الشرائح المسيطرة على الأجهزة الوظيفية[1] .

أما المحاباة فهي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقولات أو عقود الاستئجار ولاستثمار[2].

ثالثا: الوساطة

ويعني التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه كفؤ أو غير مستحق[3].

المطلب الثاني: الإنحرافات التنظيمية

يقصد بالانحرافات التنظيمية تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته لوظيفته والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل.

أولا: تراخي وعدم احترام العمل :

يظهر بعدم التزام الموظف بوقت العمل كالتأخر في الحضور والخروج في وقت مبكر عن وقت الدوام الرسمي، أو بحسب تفضيل العلاقات فإنه بذلك يصرف وقتا هو ملك للدولة فيلحق الضرر بالمراجعين من خلال سرقته لوقتهم وتأخيره وإنجاز معاملاتهم، مما يؤدي إلى ظهور الفساد الإداري والمالي لأن المراجع سيلجأ في مثل هذه الحالة إلى البحث عن مصادر غير قانونية لتسوية معاملاته حتى قبل المراجعة[4].

ثانيا: امتناع الموظف عن تأدية العمل المطلوب منه

قد يتهرب الموظف أحيانا أو يمتنع عن ممارسة صلاحياته المخولة له وهذا ناتج عن عدم ثقة الموظف بقدراته وخوفه من الوقوع في الخطأ، وتحمل نتائجه، مما يترك آثار سلبية وأزمة ما بين المواطن والموظف تقود إلى الفساد.

---

[1] يحي مناصري، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

[2] فريد عمر، **الفساد وآثاره على مناخ الاستثماري الاجنبي حالة الجزائر**، مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، الجزائر، يومي 6-7 ماي، 2012، ص: 6.

[3] عزيزة بن سمينة، **تفشي ظاهرة الفساد الإداري بين التنظير والواقع العملي**، مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، الجزائر، يومي 6-7 ماي، 2012، ص: 4.

[4] مفتاح صالح وفريدة معارفي، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

ثالثا: عدم تحمل المسؤولية

كامتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه أو عدم القيام به على الوجه الصحيح، التأخير في أداء العمل التراخي والكسل، التهرب من الإمضاءات والتوقيعات وغيرها[1].

المطلب الثالث: الإنحرافات الجنائية

يقصد بالانحرافات الجنائية وهي تلك الإنحرافات التي تتعلق بالرشوة واختلاس المال العام الذي هو من اخطر آليات الفساد.

أولا: الرشوة

ويقصد بها تجار الموظف العام (أو القائم بخدمة عامة) بوظيفته أو استغلالها بأن يطلب أو يقبل أو يحصل على عطية أو وعد بها لأداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجباته.

ثانيا: الاختلاس

الاختلاس يعني قيام الموظف أو من في حكمه أشياء مملوكة لدولة أو للأفراد وموجودة تحت حيازته، استغلالا منه لوظيفته أو بحكم صفته القانونية بقصد استيلائه عليها أو تسهيل ذلك لغيره، وتغطية ذلك التصرف عن طريق التحريف في الدفاتر والسجلات المحاسبية[2].

ثالثا: غسل الأموال

يعني تحويل و نقل الأموال التي تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة من الالتزامات القانونية إلى شكل أو أشكال أخرى من الاحتفاظ بالثروة للتغطية على مصدرها و التجهيز بها حتى تأخذ شكل الأموال المشروعة بعد ذلك فعمليات غسيل الأموال إذن هي مجموع الأنشطة التي تتم فيها الخفاء و بعيدا عن أعين الأجهزة الحكومية باعتبارها مصادر غير مشروعة ،فيتم تبييضها و تحويلها و إكسابها صفة الشرعية و القانونية حتى تكون جزء من النظام المالي الرسمي المشروع في الدولة.

المطلب الرابع: الانحرافات المالية

إن ممارسة الفساد المالي لا تقتصر على شكل من الأشكال أو نوع واحد من الأنواع، وإنما تشتمل على العديد من الممارسات المختلفة والمتباينة، والتي يتفاوت تأثيرها من مجتمع لآخر ومن دولة لأخرى، ومن أجل الإحاطة الكاملة بهذه المظاهر سوف نقوم بتطرق إلى كل مظاهر الفساد المالي.

---

[1] سامية بعيسي، **دور ثقافة التطوير الذاتي للموظفين في تطويق الفساد الاداري**، مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، الجزائر، يومي 6-7 ماي، 2012، ص: 2.

[2] بن رجم محمد خميسي وحكيمة حليمي، **الفساد المالي والإداري: مدخل لظاهرة غسيل الأموال وانتشارها**، مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، الجزائر، يومي 6-7 ماي، 2012، ص: 6.

أولا: مخالفة القواعد الأحكام المالية و القانونية

هو محاولة تخطي وخرق القوانين والأحكام المالية التي ينص عليها القانون لإظهار نوع من الوجاهة أو تأكيد النفوذ أو السلطة، كما يؤدي تفاق هذا السلوك إلى اعتباره سلوكا مبررا، يقوي بذلك الرغبة في كسر القوانين والاحتيال عليها والخروج عن أحكامها، بهدف الحصول عمى المنافع والمكاسب الشخصية[1]، وهذا الفساد يتقاطع مع الأنظمة والقوانين المتعمقة بنظام العدالة وحقوق الملكية والتسهيلات المصرفية والائتمانات وكذا التمويل الخارجي[2].

ثانيا: الإسراف في المال العام

وهو من أكبر الممارسات التي تؤدي إلى تبديد الثروة، ويتجلى في منح التراخيص و الإعفاءات الضريبية والجمركية بشكل غير عادل وغير نزيه هدفه إرضاء القادة والحكام وأطراف السلطة من جهة وتحقيق المصالح المتبادلة من جهة أخرى، ولعل أبرز مثال على الإسراف في المال العام فشل البرامج التنموية التي تبنتها الهيئات الدولية في مختلف الدول النامية، حيث بينت الدراسات أن جل هذه الدول تسيء استخدام هذه المساعدات الموجهة للأغراض التنموية والتي في كثير من الأحيان تطالها يد الفساد[3].

ثالثا: التهرب الجمركي والضريبي

التهرب الضريبي فهو تخلص الأفراد من الالتزام بدفع الضريبة بعد تحقق الواقعة المنشأة لها.وتنتشر هذه الظاهرة في كثير من بلدان العالم وخاصة في البلدان السائرة في طريق النمو كظاهرة ملازمة للنظام الضريبي لتلك الدول وتشكل أحد العوائق الأساسية للتنمية الاقتصادية، أما التهرب الجمركي فيعتبر نتيجة أخرى من نتائج الفساد وهو يشبه إلى حد بعيد التهرب الضريبي الذي يكون عاما على كل النشاطات الخاضعة للضريبة، غير أن التهرب من دفع الضريبة الجمركية يخص شريحة معينة تتعامل مع السلع المتحركة عبر المنافذ الحدودية استرادا وتصديرا[4].

رابعا: اختلاس المال العام

وهو جمع الأموال العامة بطريقة غير قانونية من خلال الغش والاحتيال مما ينتج عنه نقص في الاستخدام الأمثل للموارد المالية للدولة؛ و تتمثل صور اختلاس المال العام في تملك أموال عامة بصورة غير مشروعة

[1] هاشم الشمري ، **الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية**، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

[2] أحمد مصطفى محمد معبد، **الآثار الاقتصادية للفساد الإداري**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2012، ص: 48.

[3] محمد العيد بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[4] علي بقشيشق، **إشكالية تأثير الفساد الاداري على برامج التنمية وتطبيق آليات الحكم الراشد في البلدان النامية مع إشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص التنظيم الإداري والسياسي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص ص: 42-43.

وممارسة الاحتيال في التقارير المالية والفساد والاستفادة منها بصورة شخصية وينتج عنه نقص في الاستخدام الصحيح للموارد المالية وتراجع المشاريع التنموية في البلاد مما يزيد من البطالة وضعف الإنتاجية[1].

المبحث الرابع: دور أليات الحوكمة في الحد من الإنحرافات المالية

يعد الفساد المالي من أخطر المشكلات التي تعاني منها مؤسسات المالية بصفة عامة، ويتمثل الفساد المالي بالمكاسب والامتيازات التي يتم الحصول عليها بشكل غير مشروع، ويترتب عليها تحمل البنوك تكاليف مما يضعف قدرتها على التنافس والبقاء، وتؤدي حوكمة دورا مهما في معالجة المشكلات التي تعاني منها هذه البنوك والتي من أبرزها مشكلة الفساد المالي ، وذلك من خلال مجموعة من الآليات متمثلة في آليات داخلية وأخرى خارجية.

المطلب الأول: دور الأليات الداخلية للحوكمة البنكية في مكافحة الإنحرافات المالية

تنصب آليات الحوكمة البنكية الداخلية على الأنشطة وفعاليات البنك، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف البنك.

أولا: مجلس الإدارة واللجان التابع له في الحد من الإنحرافات المالية

يعتبر مجلس الإدارة العقل المدبر لكل بنك أو مؤسسة مالية، وبالتالي فإن وضع أي استراتيجية توجيه للإدارة العليا في مجال مكافحة الفساد المالي هي من المسؤوليات الرئيسية له.

1- مجلس الإدارة

يعتبر مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة ، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في البنك من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا . كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع استراتيجية الشركة ، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة ، ويراقب سلوكها ويقوم أداءها ، ومن ثم تعظيم قيمة البنك .ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة البنك ، وفي الوقت ذاته تأخذ الأهداف الاجتماعية للبنك بعين الاعتبار ، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها ، وتقوم باختيار الإدارة العليا ، فضلا عن الإشراف المستمر على أداء البنك والإفصاح عن ذلك ،ومن ثم فانه من الضروري أن تقاد كل بنك من البنوك بمجلس إدارة فعال، يمارس القياد ويوجه البنك بنزاهة وحكمة ويعمل لمصلحة البنك بشفافية ومسؤولية[2].

2-لجنة المراجعة: لقد حظيت لجنة التدقيق في الوقت الحاضر باهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية، والمحلية المتخصصة والباحثين خاصة بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية التي حصلت في الشركات العالمية،

---

[1] سليمان عادل ويعقوب العبيدان، **أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية**، مجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والادارية، مجلد 14، عدد 02، 2022، ص 09.

[2] أحمد خضر، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة المراجعة كأداة من أدوات حوكمة البنكية في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها البنوك، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي لبنك، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها، فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة البنكية[1].

3-لجنة المكافآت: إن وجود لجنة مكافآت في البنك يعمل على زيادة الشفافية في البنك من خلال لإفصاح عن ملخص لسياسيات المكافآت في البنك، كما أن وجود لجنة للحوكمة يعمل على تقييم فعالية عمل مجلس الإدارة عن طريق أسس محددة، كما تقوم بتحديد المكافآت واتخاذ خطوات لتعديل برامج المكافآت الإدارة العليا.

ثانيا :دور أجهزة الرقابة والمراجعة الداخلية في الحد من الإنحرافات المالية

تلعب أجهزة الرقابة والمراجعة الداخلية دورا مهما في الحوكمة البنكية وذلك في اكتشاف والتعرف على مظاهر الإنحرافات المالية في البنوك، كما امتدت دورها إلى تقديم التوصيات من أجل تحسين العمل وتقييم و تدعيم الحوكمة في البنك.

1- فعالية الرقابة الداخلية في الحد من الإنحرافات المالية

تؤدي عمليات الرقابة الداخلية دورا محورياً في الحد من مظاهر الفساد المالي والإداري كونها أداة فعّالة لاكتشاف الممارسات التنظيمية التي تتجاوز القانون والأعراف والقيم التي تحكم سلوك العاملين بالمؤسسات المالية والبنوك وعمل على تصحيحها، حيث يعتبر نظام الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق لعمل مراجعي الحسابات فيقوم بوضع برنامج المراجعة وكمية الاختبارات التي سيجريها وكذلك حجم العينة، بناء على عملية تفحصه وتقييمه لفاعلية وكفاءة هذا النظام، لذلك عندما يقوم المراجع بالتفحص والتقييم بصورة معمقة عن أهداف وطرق ومفاهيم نظام الرقابة الداخلية يلاحظ أن أهم أهدافها هو تشخيص والحد من الفساد المالي.

2- دور المراجع الداخلي في الحد من الإنحرافات المالية

إن اكتشاف الفساد يمثل تحديا كبيرا للمحاسبين حيث يملك المفسدين تقنيات محكمة يطوروها من حين لآخر لذا لابد من تأسيس وتنفيذ استراتيجيات فعالة ضد الفساد حتى نستطيع تأسيس بنوك تتمتع بأعلى درجات الحوكمة ، ويعتبر المراجعة الداخلية أحد آليات الحوكمة، والممارسات والمسؤوليات الموكلة لها في أداء العمل.

يقوم بالمراجع الداخلية هيئة أو مراجعون تابعين للبنك من أجل حماية أموال البنك، تحقيق أهداف الإدارة، تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية، وتستند المراعاة الداخلية إلى فحص أنظمة الرقابة الداخلية، مستندات، حسابات والدفاتر فحصا منظما قصد خروج برأي محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لبنك،

[1] رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص: 19

وتعلب المراجعة الداخلية دورا مهما في عملية حوكمة البنوك، إذ يزيد من قدرة مساءلة البنك و الإدارة، أي زيادة المصداقية والعدالة وتحسين سلوك الموظفين وبالتالي تقلي من المخاطر الفساد المالي والإداري[1].

المطلب الثاني: دور الأليات الخارجية للحوكمة البنكية في الحد من الانحرافات المالية

زيادة عن الفاعلين الداخليين بالبنك، فانه من الضروري أن يكون هناك أطراف خارجية فاعلة تلعب دورا رقابيا وإشرافيا على أنشطة البنك، وفي نفس الوقت تعمل على حماية حقوق أصحاب المصالح الآخرين، وهذا في ظل التصرفات غير العقلانية التي تصدر من الإداريين بتواطؤ الجهات الداخلية في البنك، لذا ينبغي وجود أطراف خارجية لإحداث التوازن في علاقات البنك مع أصحاب المصالح من جهة، والتقليل من الفساد المالي وأيضا التقليل من التعارض من جهة أخرى يمكن حصرها فيما يلي[2]:

أولا: دور البنك المركزي(بنك الجزائر) في الحد من الانحرافات المالية داخل البنوك

يعتبر البنك المركزي من الفاعلين الخارجيين الذين يعول عليهم في إرساء مبادئ الحوكمة بالبنوك، باعتباره جهاز حكومي مركزي يناط به المحافظة على سلامة المراكز المالية للبنوك وحماية أموال المودعين فيها، وتوجيه النشاط المصرفي والتمويلي والنقدي في الاتجاه الذي يخدم السياسة الاقتصادية، وتعتبر الرقابة المصرفية وسيلة لتحقيق هذا لان الرقابة المصرفية تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار المالي وصيانة الثقة الموضوعة من طرف السلطات العمومية في النظام المالي لتقليص خطر الخسارة التي قد تصيب المودعين، ويعتبر البنك المركزي أهم فاعل خارجي يعمل على ضبط الحوكمة بالبنوك العاملة في ظل أدواته وأساليبه الرقابية والسلطات الكبيرة التي يتمتع بها مقارنة بالأطراف الأخرى.

ثانيا: دور المساهمين (الملاك) في الحد من الانحرافات المالية

يكمن دور المساهمون (الملاك) في تفعيل آليات حوكمة البنوك، من خلال ممارسة الجمعيات العامة لضغوط على مجالس الإدارة ليكون عملهم أفضل ونشاطاتهم أحسن لإيجاد مناخ ملائم من الطمأنينة والثقة لدى المستثمرين وتأكدهم من تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، مع العمل على الحفاظ على حقوقهم، فالجمعية العامة للمساهمين ومن خلال ما تمارسه من ادوار في تحديد واختيار الاستراتيجية العامة للبنك وما تجيزه من خطط وعمليات تنظيمية وما يصدر عنها من توجيهات لمجلس الإدارة ومتابعة الأداء فإنها تحقق الحوكمة، ومن بين الأشكال التي تمكن المساهمين من الدخول والاشتراك في عملية حوكمة البنوك لحماية أنفسهم من جهة وأصحاب المصالح من جهة أخرى من الفساد الذي قد يطال أموالهم: النقاش مع كل من الإدارة التنفيذية والمديرين غير التنفيذيين، الاجتماعات مع البنك وباقي المساهمين، التواصل مع أمانة الشركة، الاتصال

[1] اسماء ميلاد أبو حليقة وسمير مفتاح مهلهل، **دور المراجع الداخلي كأحد اليات الحوكمة في مواجهة الفساد المالي**، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ليبيا، 2019، ص: 662

[2] عبد العالي محمدي، **دور محافظ الحسابات في تفعيل البات حوكمة البنوك للحد من الفساد المالي والإداري**، مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة الجزائر03، يومي 06-07 ماي 2012، ص ص: 14-15.

بمستشاري البنك والتباحث حول القضايا الاستراتيجية بالإضافة إلى اقتراح حلول على مدراء البنوك، وبما أن النظام البنكي الجزائري يتشكل في اغلبه من البنوك العمومية، فان الدولة هي المالك الوحيد لهذه البنوك، ولا يمكن القول أن هذه هناك مساهمين إلا بعد فتح رأسمالها.

ثالثا: دور صندوق ضمان الودائع (المودعين) في الحد من الانحرافات المالية

يعتبر المودعون من أهم أصحاب المصلحة المرتبطين بالبنوك، لأن عددهم كبير ولهم أموال ضخمة مودعة في تلك البنوك والتي تعمل على استثمارها وتوظيفها، وعلى هذا الأساس فلا بد من إيجاد وسيلة تمكن من حماية هؤلاء المودعون من احتمال ضياع أموالهم بسبب استثمارات فاشلة تقوم بها تلك البنوك أو بسبب عمليات الاختلاس والتدليس التي أصبحت تمارس في البنوك.

رابعا: دور المراجع الخارجي في الحد من الانحرافات المالية

يعتبر وجود المراجع الخارجي كجهة رقابية خارجية احد ركائز ومقومات حوكمة البنوك التي تعتبر بمثابة الترياق المضاد للفساد المالي، نظرا لإضفائه نوعا من الشفافية والمصداقية على القوائم المالية خدمة لحقوق المساهمين وأصحاب المصالح، حيث ان اضطلاعه بهذا الدور المحوري يفرض عليه أن يبقى دائما مستقلا عن الشؤون الإدارية للبنك، حتى يحافظ على استقلاليته التي تعد شرطا أساسيا في مهنة المراجعة، كما يعتبر عمل المراجع الخارجي احد أهم الأمور الأساسية التي توفر نوعا من الرقابة على الأداء والالتزام وحماية الأموال العامة والخاصة، وسيساهم بشكل فاعل في محاربة الفساد منه وهو ما يؤمن سير العمل على نحو أفضل[1].

من خلال ما سبق نلاحظ وجود علاقة وثيقة الصلة بين الفساد المالي والمراجعة الخارجية ، حيث أن كل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر، فكلما زادت مهنة المراجعة كلما انخفضت حالات الفساد المالي نتيجة اكتشافها له و الوقاية منه.

خامسا: دور المنظمات الدولية في الحد من الانحرافات المالية

تعتبر قضية مكافحة الفساد من أبرز المبررات التي تستخدمها المنظمات الدولية الداعية إلى تطبيق مفهوم الحوكمة، وتشير الدراسات التي أجريت من قبل البنك الدولي إلى وجود علاقة عكسية مباشرة بين الحوكمة الجيدة والفساد الإداري، أي أن الدول التي تتوافر فيها الحوكمة الجيدة يكون مستوى التنمية لديها أعلى ونسبة الفساد فيها أدنى من تلك التي لا تتوافر فيها هذه الخاصية، ويعد هذان البعدان (انتشار الفساد، ومستوى التنمية) من ضمن المبررات التي تستخدمها المنظمات الدولية للمناداة بتطبيق مفاهيم الحوكمة على المستوى الدولي[2]، إذ تمارس منظمة الشفافية العالمية من خلال الدور الذي تلعبه في ممارسة ضغوطا، من أجل محاربة الفساد المالي في الدول، فمثلا تضغط منظمة التجارة العالمية من أجل تحسين النظم المالية والمحاسبية، وفي قطاع البنوك،

[1] حنوف عبدالرحمان، مرجع سبق ذكره، ص: 181 .

[2] حنوف عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص: 183.

تمارس لجنة بازل ضغطا من أجل ممارسة الحوكمة فيها، وهكذا فانه يتضح الدور الذي يمكن أن تلعبه آليات الحوكمة المختلفة في الحد من ظاهرة الفساد المالي ومكافحة تفشيها[1].

المطلب الثالث: دور الشفافية والإفصاح في الحد من الانحرافات المالية

تعتبر الشفافية والإفصاح من المكونات الأساسية لحوكمة البنوك ومن بين المبادئ التي جاءت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وشددت عليها منظمات وهيئات أخرى، حيث بعد غياب الشفافية والإفصاح الكامل للمعلومات بالشركات، ومن بينها البنوك، من بين أسباب زيادة قوة الفساد الذي لن يكون هناك من يقاومه، وهو ما تم اكتشافه عقب إفلاس كل من بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي الجزائري.

أولا: أهمية الشفافية في مكافحة الانحرافات المالية

تعد الشفافية أحد الأدوات التي يقاس بها مستويات الفساد في بلد ما أو نظام ما، حيث أنه كلما كانت الأمور واضحة وهناك شفافية قلت فرص حدوث الفساد والعكس.

1- تعريف الشفافية:

تعتبر الشفافية أداة هامة لمحاربة الفساد المالي في المؤسسات المالية والغير مالية، وتعرفها هيئة الأمم المتحدة بأنها: "حرية تدفق المعلومات، أي توفير المعلومات بطريقة متفتحة تسمح لأصحاب المصالح بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم، واتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الأخطاء[2].

2-أهمية الشفافية في الحد من الممارسات الفاسدة:

يرتبط بالمنظمة أطراف عديدة، وينشأ عن تعارض المصالح بين هذه الأطراف مشكلات وكالة عديدة، حيث يسعى كل طرف إلى تعظيم مصلحته الذاتية ولو على حساب مصالح الآخرين، ويرجع الفساد المالي والإداري في معظم الأحوال إلى مشكلات الوكالة، وهو ما ثبت من خلال انهيار الشركات الكبرى مثل انرون وورلد كوم وغيرها، لذلك عملت جميع الدول والمنظمات والهيئات الرقابية على محاولة حل مشكلات الوكالة من خلال وضع نظم للحوافز تحقق مصالحهم مع بقدر الإمكان، وفي هذا الإطار يتم التركيز على الإدارة باعتبارها المهيمنة على أنشطة المنظمة من ناحية، والقادرة على توصيل الإفصاح المناسب عنها إلى الأطراف المهتمة بها، وأنها يجب أن تكون وسيط محايد وعادل بين مصالح الأطراف المهتمة بالمنظمة، ويمكن القول أن الشفافية تمثل أحد أهم مبادئ الإدارة الرشيدة وتعود هذه الأهمية إلى أنها السلاح الأول لمحاربة الفساد والاختلاسات والرشاوى، فغياب الشفافية يفتح الباب على مصراعيه لعقد صفقات الفساد خلف الأبواب المغلقة، أما مع وجود

[1] دادن عبد الغني وسعيدة تلي، **فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**، مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي06-07 ماي2012، ص: 14.

[2] لخضر رينوبة وأعمر عزاوي، **الإفصاح والشفافية كأداة لتعزيز الاتصال المالي في سياق حوكمة الشركات" دراسة ميدانية"**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، الجزائر، المجلد04، العدد01، 2018، ص: 44.

الشفافية فانه يصعب حينها إساءة استخدام السلطة لصلح فئة تعمل في الخفاء، وتنال الشفافية أهميتها من كونها تحقق العديد من المزايا والايجابيات من بينها:

-تعتبر أداة مهمة جدا لمحاربة جميع أشكال الفساد ومنع الانحراف.

-إزالة العوائق البيروقراطية والروتينية، فالشفافية في القوانين والأنظمة تساعد على تبسيط الإجراءات، والتوسع في اللامركزية مع وضوح خطوط السلطة، وبساطة الهيكل التنظيمي للمؤسسات المختلفة، وسهولة إيصال المعلومات من القمة إلى القاعدة من خلال التغذية الراجعة [1].

والعلاقة بين الشفافية والفساد المالي علاقة عكسية فكلما نضجت وسائل الشفافية، وأخذت دورها في المجالات كافة ارتفعت إمكانية محاربة ومواجهة الفساد والقضاء عليه والتقليل من أثاره المدمرة.

ثانيا: أهمية الإفصاح في الحد من الانحرافات المالية

يعد الإفصاح من المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، والتي تستخدم لأغراض عدة.

1-تعريف الإفصاح:

ويعد الإفصاح المحاسبي على أنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات أو الجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليست لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة [2] .

2- دور شفافية الإفصاح في الحد من الانحرافات المالية

- يعتبر وجود نظام إفصاح قوي يشجع الشفافية الحقيقية احد الملامح الرئيسية للإشراف على الشركات والمنشئات التي تعمل في إطار السوق الحر؛

- يعتبر الإفصاح أمرا في غاية الأهمية لتحديد قدرة المنافسين في ممارسة حقوق ملكياتهم على أسس خاصة وان الإفصاح أداة هامة ذات تأثير قوي على سلوك الشركات وقرارات المستثمرين؛

ولأهمية التطورات المادية التي تنشا بين التقارير الدورية المنظمة فان أهمية الإفصاح عنها يجب أن تكون في التوقيت المناسب لكافة هذه التطورات وان تتم في نفس الوقت لكافة المساهمين والمستثمرين والمشاركين في السوق بما يضمن المعاملة المتساوية[3] .

---

[1] عبد السيد سهام واخرون، **الشفافية الادارية ودورها في الحد من الفساد الاداري من وجهة نظر موظفي هيئة الرقابة**، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة بنغازي، الموافق 11-12 نوفمبر 2019، ص ص:462-463.

[2] إنصاف جمعة بركات القطامية، **اثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات الحكومية**، المجلة العربية للنشر العلمي، المجلد05، العدد49، 2022، ص: 68.

[3] طويطي مصطفى ومجدوب خيرة، **آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي والإداري في ظل مبدأ الإفصاح والشفافية**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد03، العدد01، 2019، ص ص:159-160.

خلاصة:

من خلال ما سبق يمكن القول أن ظاهرة الفساد المالي والإداري من الظواهر الخطيرة التي تواجه جميع الدول وخاصة النامية منها ولها تأثير كبير على التنمية الشاملة والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، واتفقت جل دراسات التنمية الاقتصادية أنه لا تنمية بدون مكافحة الفساد، ولهذا وجب وضع طرق واستراتيجيات واضحة ومحددة لمكافحة جرائم الفساد المالي والإداري من طرف الهيئات المختصة.

كما أنه من خلال هذا الفصل خلصنا إلى أن الحوكمة تعد أهم آلية في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري، وذلك من خلال مجموعة من الآليات من أبرزها الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وإعدادها وفقا للمعايير المحاسبية، وكذلك تعزيز دور وظيفتي التدقيق الداخلي والخارجي وبخاصة ما يتصل باستقلالية هاتين الوظيفتين، بالإضافة إلى آلية مجلس الإدارة لان بيدها كل الوسائل والموارد التي تمكنها من الاضطلاع بمهامها في سبيل خدمة المساهمين والمودعين بالدرجة الأولى ومن ثم أصحاب المصلحة.

الفصل الثالث: دراسة تأثير آليات الحوكمة البنكية في الحد من الإنحرافات المالية

المبحث الأول: الإطار المنهجي لدراسة

المبحث الثاني: عرض وتحليل بيانات الدراسة

البحث الثالث: اختبار صحة فرضيات الدراسة

تمهيد:

حتى نتوصل إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صدق وصحة الفرضيات التي قام عليها هذا البحث، كان لابد من تدعيم الفصول النظرية بدراسة ميدانية، والتي سوف نحاول من خلالها دراسة مستوى تبني آليات الحوكمة في البنوك التجارية الجزائرية ودورها في الحد من الانحرافات المالية، وهذا بناءا على أراء أفراد عينة الدراسة والمكونة من الموظفين العاملين على مستوى أربعة بنوك تجارية ومحافظي الحسابات ومحاسبي معتمدين العاملين في الجزائر.

وعليه سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول الإطار المنهجي للدراسة، والذي سنقوم من خلاله بتوضيح منهج الدراسة، تصميم أداة الدراسة وأساليب المعالجة الإحصائية للبيانات المتحصل عليها، أما المبحث الثاني فسوف نقوم بتخصيصه لعرض وتحليل بيانات الدراسة، أما في المبحث الثالث سوف نقوم باختبار صحة الفرضيات وتحليل النتائج الأساسية لاختبار صحة الفرضيات.

المبحث الأول: الإطار المنهجي لدراسة

في هذا المبحث سوف نقوم بالتطرق إلى منهج الدراسة الذي سنعتمد عليه، ومجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى الأدوات التي تم سيتم استخدامها للحصول على المعلومات.

المطلب الأول :منهج ومجتمع وعينة الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب توضيح منهج الدراسة المتبع، بالإضافة إلى عرض عينة ومجتمع الدراسة وأسباب الاختيار، مع توضيح العوامل التي أدت إلى الاقتصار على هذا المجتمع.

أولا: منهج الدراسة

يعرف منهج الدراسة على انه الطريقة او الاسلوب المستخدم لمعالجة او دراسة موضوع معين، ومن أجل الوصول الى الدراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة سنقوم باستعمال المنهج الوصفي التحليلي الذي يعبر عن الظاهرة المدروسة تعبيرا كميا وكيفيا، ويحلل العلاقات بين أبعادها المختلفة.

ثانيا: مجتمع الدراسة

يعتبر مجتمع الدراسة من العوامل التي يجب تحديدها قبل البدا في الدراسة، ويعرف على انه عبارة عن مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا تجمعها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى والتي يجري عليها البحث، حيث يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين على مستوى البنوك التجارية الجزائرية، كما يتكون من محافظي الحسابات ومحاسبي معتمدين العاملين والحاصلين على اعتماد من وزارة المالية الجزائرية لسنة (2022-2023).

ثالثا: عينة الدراسة

تعرف العينة على أنها: "جزء من مجتمع الدراسة"، حيث يتم اختيارها بطريقة تتناسب مع متطلبات موضوع البحث، ثم إجراء الدراسة عليها واستخدام النتائج التي توصلنا إليها من خلالها، وفي أيطار إعدادنا لهذه الدراسة تم الاعتماد على عينة عشوائية طبقية حيث تتكون هذه العينة من: موظفين عاملين في البنوك التجارية الجزائرية، المحاسبين المعتمدين، محافظي الحسابات ومحاسبين معتمدين.

حيث تم توزيع 60 استبانة على الموظفين العاملين على مستوى أربعة بنوك تجارية ومحافظي حسابات ومحاسبي معتمدين، وبعد استرجاع الاستبيانات وجدنا انه 55 فقط هي صالحة للتحليل واستبعاد 5 استبيانات نظرا لنقص المعلومات المدونة عليها.

المطلب الثاني: أداة الدراسة

لتعرف أداة الدراسة على أنها من بين أهم أدوات البحث الأساسية الشائعة الاستعمال، وهي الوسيلة العلمية

التي تساعد الباحث على جمع الحقائق، حيث تستخدم للحصول على معلومات دقيقة لا يستطيع الباحث ملاحظته بنفسه، فالاعتماد على استمارات الاستبانة تسهل على الباحث الاتصال بعدد كبير من المبحثين والحصول على البيانات في مدة قصيرة وبأقل تكلفة[1].

لقد قامت الباحثتان باستخدام الاستبانة الموجهة لأفراد مجتمع الدراسة من موظفي عاملين على مستوى البنوك التجارية، محاسب معتمد، محافظي حسابات والمحاسبين معتمدين، وإخضاع أداة الدراسة للأسس العلمية في البناء واختبارات الصدق والثبات وفق الخطوات التالية:

اولا: بناء اداة الدراسة

قامت الباحثتان بتصميم الاستبانة انطلاقا من أهداف الدراسة وفي حدود تساؤلاتها، مع أخذين بعين الاعتبار المعلومات المرغوب الحصول عليها، وقد اشتملت الاستبانة في صورتها النهائية على ما يلي:

1-البيانات الشخصية:

تحتوي البيانات الشخصية على المعلومات متعلقة بأفراد عينة الدراسة والمتمثلة في: الجنس، العمر، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي.

2- محاور الدراسة

وتضمنت هذه الدراسة محورين أساسيين، وتشمل 40 عبارة موجهة لأفراد عينة الدراسة، ومقسمة على النحو التالي:

-**المحور الأول:** فعالية مبادئ الحوكمة البنكية في البنوك التجارية الجزائرية وفقا للمبادئ الدولية، وقد تضمن 5 أبعاد مقسمة إلى 32 عبارة، وهي كالاتي:

- البعد الأول: يضم (09) عبارات حول المبادئ المتعلقة بمجالس الإدارة؛
- البعد الثاني: يضم (07) عبارات حول المبادئ المتعلقة بفعالية الإفصاح والشفافية؛
- البعد الثالث: يضم (06) عبارات حول المبادئ المتعلقة بفعالية أنظمة الرقابة والتدقيق؛
- البعد الرابع: يضم (05) عبارات حول المبادئ المتعلقة بتبني القيم السلوكية المثلى؛
- البعد الخامس: يضم (05) عبارات حول المبادئ المتعلقة بفعالية أنظمة إدارة المخاطر.

-**المحور الثاني:** مستوى الانحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية، ويقيس مستوى الإنحرافات في البنوك التجارية الجزائرية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، ويضم هذا المحور (08) عبارات متعلقة بالانحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية؛ ومن أجل قياس أراء أفراد العينة حول عبارات أبعاد الدراسة تم اعتماد مقياس" ليكارث الخماسي" المتدرج من 5 نقاط كما يوضحه الجدول:

[1] احسان محمد الحسن، **مناهج البحث الاجتماعي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005 ، ص ص: 225-226.

الجدول رقم(3-01): مقياس " ليكارث " الخماسي

درجة الموافقة	غير موافق إطلاقا	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا
الوزن	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم(3-01) الذي يعبر عن مقياس ليكارث الخماسي، لقياس آراء العينة حول كل عبارة والمتمثلة في(1)غير موافق إطلاقا،(2)غير موافق،(3) محايد،(4) موافق،(5) موافق جدا، ومن أجل الحكم على المؤشرات الحسابية وخاصة الوسط الحاسبي لابد من تحديد طول خلايا المقياس الخماسي(الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة ، وقد تم حساب المدى بين أكبر قيمة واصغر قيمة في المقياس (5-1=4)، ثم نقوم بقسمته على عدد الدرجات للحصل على طول الفئة (5/4=0.8)، ثم نضيف هذه القيمة(0.8) إلى أقل قيمة في المقياس(1) التي تمثل الحد الأعلى للفئة الأولى، وهكذا مع باقي الفئات وبالتالي تتحصل على الفئات التالية:

- من(01) إلى (1.80) تمثل غير موافق إطلاقا أي درجة ضعيفة جدا؛
- من (1.80) إلى (2.61) تمثل غير موافق أي درجة ضعيفة؛
- من (2.61) إلى (3.40) تمثل محايد أي درجة متوسطة؛
- من(3.40) إلى (4.21) تمثل موافق أي درجة مرتفعة؛
- من (4.21) إلى (05) تمثل موافق جدا أي درجة مرتفعة جدا.

ثانيا :صدق الاستبانة

يقصد بصدق الاستبانة هي قدرة الاستبانة على قياس الموضوع الذي نرغب في دراسته، وقد تم التأكد من الصدق الظاهري والصدق البنائي لأداة الدراسة كما يلي:

1-الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين): لقد تم تأكد من صدق الظاهري للاستبانة من خلال عرضها على أساتذة مختصين في مجال الإدارة المالية بجامعة جيجل(أنظر للملحق رقم 01)، وذلك للتأكد من سلامة بناء الاستبانة، وتم سؤالهم عن مدى وضوح العبارة ودقة صياغتها ومدى انتمائها للمحور الذي يتضمنها، وفي ضوء الآراء تم تعديل الاستبانة.

2- **صدق الاتساق الداخلي:** للتأكد من صدق الاتساق الداخلي لأبعاد الدراسة، سوف نقوم بالاعتماد على معامل الارتباط" بيرسون "بين كل عبارة وبعدها، ودرجة الارتباط ما بين كل بعد ومحوره وبين المحورين والدرجة الكمية.

- اختبار صدق الاتساق الداخلي لعبارات أبعاد المحور الأول الذي يقيس مستوى فعالية مبادئ الحوكمة البنكية في البنوك التجارية الجزائرية:

من أجل التحقق من صدق الاتساق الداخلي لأبعاد المحور الأول تم حساب معاملات الارتباط بين كل عبارة المحور الأول الذي يقيس مستوى فعالية مبادئ الحوكمة والبعد التي تنتمي إليه.

الجدول رقم(3-02): صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الأول والمتعلق بمجالس الإدارة

عبارات البعد الأول	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1. يتم تعين أعضاء مجالس إدارات في البنوك التجارية الجزائرية وفقا خبراتهم وكفاءتهم المهنية.	0.774**	0.000
2. يوجد في مجلس إدارة البنك من هو عضو في مجلس إدارة بنك آخر.	0.326*	0.015
3. أعضاء مجلس إدارة البنك ذوي خبرات مالية وقانونية.	0.673**	0.000
4. يتمتع أعضاء مجالس الإدارة بنزاهة والاستقلالية.	0.713**	0.000
5.تضم مجالس الإدارة العدد الكافي من الأعضاء لممارسة المهام.	0.546**	0.000
6. تنعقد مجالس إدارات البنوك التجارية الجزائرية بصفة دورية.	0.310*	0.021
7. يوجد عضو في مجالس الإدارة سبق له وتسبب في إلحاق خسائر جسيمة في بنك عمل به مسبقا.	0.377**	0.005
8. يوجد ضمن أعضاء مجالس الإدارات البنوك التجارية الجزائرية من لديه سوابق.	0.541**	0.000
9. تقوم مجالس الإدارة بتشكيل لجان متخصصة تعمل على أداء المهام بفعالية.	0.828**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss

**** مستوى الدلالة 0.01**

***مستوى الدلالة 0.05**

من خلال تحليل الجدول رقم (3-02) نلاحظ أن جميع عبارات البعد الأول المتعلقة بمجالس الإدارة لمحور مبادئ الحوكمة، تساهم في زيادة ثبات البعد، حيث نلاحظ أن كل القيم الاحتمالية اقل من مستوى الدلالة (0.05) كما نلاحظ أن معاملات الارتباط لعبارات البعد الأول تتراوح ما بين 0.326 و 0.828، وهو ما يدل على صدق الاتساق الداخلي لجميع عبارات البعد الأول.

الجدول رقم(3-03): صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثاني والمتعلقة بفعالية الإفصاح والشفافية

عبارات البعد الثاني	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1. يتم الإفصاح عن جميع المعلومات الملائمة في الوقت المناسب.	0.568**	0.000
2. يتم إعداد التقارير المالية في البنك وفق المعايير المحاسبية الدولية.	0.628**	0.000

3.يتم مراجعة التقارير المالية في البنك من قبل مراجع خارجي يتميز بالاستقلالية والنزاهة.	0.626**	0.000
4. التقرير السنوي للبنك يتضمن أهم تطبيقات الحوكمة التي يتم تبنيها.	0.657**	0.000
5.يتم نشر التقارير المالية لأصحاب المصلحة بشكل دوري.	0.624**	0.000
6.يوجد للبنك موقع إلكتروني يتم من خلاله نشر جميع المكافآت لأصحاب المصلحة.	0.618**	0.000
7. يتم من خلال الموقع الإلكتروني نشر تقرير سنوي بصفة دورية.	0.685**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss ** **مستوى دلالة 0.001**

من خلال تحليل الجدول رقم(3-03) نلاحظ أن جميع عبارات البعد الثاني المتعلقة بالإفصاح والشفافية لمحور مبادئ الحوكمة، تساهم في زيادة ثبات البعد، حيث نلاحظ أن كل القيم الاحتمالية اقل من مستوى الدلالة (0.05)، كما نلاحظ أن معاملات الارتباط لعبارات البعد الثاني تتراوح ما بين0.568 و0.685، وهو ما يدل على صدق الاتساق الداخلي بين جميع عبارات البعد الثاني.

الجدول رقم(3-04): صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثالث والمتعلقة بفعالية أنظمة الرقابة والتدقيق

عبارات البعد الثالث	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1.توجد لجنة مراجعة في البنوك التجارية الجزائرية.	0.343**	0.001
2. لجنة المراجعة هي لجنة منبثقة من مجلس الإدارة.	0.178	0.000
3. يتمتع المدققين الداخليين بالكفاءة والخبرة والمؤهلات اللازمة لتأدية مهامهم.	0.741**	0.000
4.توجد مراجعة خارجية في البنوك التجارية الجزائرية.	0.779**	0.000
5.المراجعة الخارجية في البنوك التجارية الجزائرية تتميز بالاستقلالية.	0.702**	0.000
6. أنظمة الرقابة والتدقيق تتميز بالحداثة.	0.618**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال تحليل الجدول رقم(3-04) نلاحظ أن جميع عبارات البعد الثاني المتعلقة بفعالية أنظمة الرقابة والتدقيق لمحور مبادئ الحوكمة، تساهم في زيادة ثبات البعد، حيث نلاحظ آن كل القيم الاحتمالية اقل من مستوى الدلالة (0.05)، كما نلاحظ آن معاملات الارتباط لعبارات البعد الثاني تتراوح ما بين0.343 و0.618، وهو ما يدل على صدق الاتساق الداخلي بين جميع عبارات البعد الثاني، أما العبارة الثانية فإن sig أكبر من ألفا ومعامل الارتباط ضعيف وبالتالي العبارة غير معنوية وغير دالة لا تقيس مواضيع القياس وبالتالي سيتم حذفها عند اختبار صحة الفرضيات.

الجدول رقم(3-05): صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الرابع والمتعلقة بتبني القيم السلوكية المثلى

عبارات البعد الرابع	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1.يوجد دليل مكتوب يمثل مدونة سلوك بالبنوك التجارية الجزائرية.	0.669**	0.000
2. يتم الالتزام بشرف المهنة وأخلاقياتها في البنوك التجارية الجزائرية.	0.844**	0.000
3. يلتزم الموظفين بتطبيق القوانين والأنظمة في البنوك التجارية الجزائرية.	0.810**	0.000
4.هناك مدونة أخلاقيات العمل في البنوك التجارية الجزائرية.	0.674**	0.000
5. توجد خلية تحرص على تطبيق والالتزام.	0.852**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على مخرجات spss ** **مستوى الدلالة 0.01**

من خلال تحليل الجدول رقم(3-05) نلاحظ آن جميع عبارات البعد الرابع المتعلقة بتبني القيم السلوكية المثلى لمحور مبادئ الحوكمة، تساهم في زيادة ثبات البعد، حيث نلاحظ آن كل القيم الاحتمالية اقل من مستوى الدلالة (0.05) كما نلاحظ آن معاملات الارتباط لعبارات البعد الرابع تتراوح ما بين 0.669 و 0.852، وهو ما يدل على صدق الاتساق الداخلي بين جميع عبارات البعد الرابع.

الجدول رقم(3-06): صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الخامس والمتعلقة بفعالية أنظمة إدارة المخاطر

عبارات البعد الخامس	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1.تلتزم البنوك التجارية الجزائرية بمتطلبات بازل 3 فيما يخص إدارة المخاطر.	0.734**	0.000
2.أنظمة إدارة المخاطر تتماشى مع متطلبات لجنة بازل.	0.840**	0.000
3.توجد في البنوك العمومية لجان لإدارة المخاطر منبثقة عن مجالس الإدارة.	0.673**	0.000
4. تقوم لجان إدارة المخاطر بتزويد مجلس الإدارة بتقارير دورية حول المخاطر التي يوجهها البنك.	0.721**	0.000
5. تتعامل مجالس الإدارة مع المخاطر الاستراتيجية كأحد مهامها الرئيسية و تقوم بمراجعتها دوريا.	0.823**	0.000
6. يتم الحرص على فعالية إدارة المخاطر دوريا مع مجالس الإدارة.	0.916**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على مخرجات spss ** **مستوى دلالة 0.01**

من خلال تحليل الجدول رقم(3-06) نلاحظ ان جميع عبارات البعد الخامس المتعلقة بإدارة المخاطر لمحور مبادئ الحوكمة، تساهم في زيادة ثبات البعد، حيث نلاحظ ان كل القيم الاحتمالية اقل من مستوى الدلالة (0.05) كما نلاحظ ان معاملات الارتباط لعبارات البعد الخامس تتراوح ما بين 0.683 و 0.916، وهو ما يدل على صدق الاتساق الداخلي بين جميع عبارات البعد الخامس.

- اختبار صدق الاتساق الداخلي لعبارات بعد المحور الثاني الذي يقيس مستوى الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية.

من اجل تحقق من صدق الاتساق الداخلي لبعد المحور الثاني، تم حساب معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني الذي يقيس مستوى الإنحرافات المالية والبعد الذي ينتمي إليه.

الجدول رقم(3-07): صدق الاتساق الداخلي للعبارات المتعلقة بالإنحرافات المالية

عبارات الإنحرافات المالية	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1.توجد الرشوة بين موظفي في البنوك التجارية الجزائرية.	0.679**	0.000
2.وجود إساءة استعمال السلطة الوظيفية واستغلال الصلاحيات لتحقيق أغراض شخصية.	0.787**	0.000
3.انتشار ظاهرة اختلاس المال العام في البنوك التجارية الجزائرية.	0.818**	0.000
4.بعض الموظفين قاموا بعمليات التزوير والخداع من أجل تحقيق كسب مالي...	0.863**	0.000
5. بعض الموظفين قاموا بإفشاء الأسرار المهنية لكسب ما من خلال اطلاع الغير على أسرار وظيفية.	0.845**	0.000
6.هناك تأخير في أداء العمل لبعض الموظفين.	0.774**	0.000
7.هناك صور لأعمال سلبية للموظفين كالتنقل بين المكاتب وقراءة الجرائد واستقبال زوار في المكاتب.	0.707**	0.000
8. هناك عدم احترام لوقت العمل لبعض الموظفين من خلال الخروج المبكر أو التأخر في الحضور في الوقت الرسمي للعمل.	0.474**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على مخرجات spss **** مستوى دلالة 0.01**

من خلال تحليل الجدول رقم(03-7) نلاحظ أن جميع عبارات المحور الثاني المتعلقة بالإنحرافات المالية، تساهم في زيادة ثبات المحور، حيث نلاحظ أن كل القيم الاحتمالية اقل من مستوى الدلالة (0.05)، كما نلاحظ أن معاملات الارتباط لعبارات المحور الثاني تتراوح ما بين 0.474 و 0.863، معناه أنها دالة معنويا بين جميع عبارات المحور الثاني.

-اختبار صدق الاتساق الداخلي بين الأبعاد والمحاور:

من اجل اختبار صدق الاتساق الداخلي بين الأبعاد والمحاور، سنقوم بحساب معامل الارتباط بين كل محور وأبعاده.

الجدول رقم(3-08):صدق الاتساق الداخلي المتعلقة بالأبعاد والمحور

المحور	الأبعاد	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
مبادئ الحوكمة البنكية	مجالس الإدارة	0.716**	0.000
	الإفصاح والشفافية	0.866**	0.000
	الرقابة والتدقيق	0.663**	0.000

	القيم السلوكية المثلى	**0.808	0.000
	إدارة المخاطر	**0.854	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss **** مستوى دلالة 0.01**

من خلال تحليل الجدول رقم(3-08) نلاحظ أن جميع الأبعاد تساهم في زيادة ثبات المحور الأول، إذ أن كل الأبعاد لها دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(0.05) كما نلاحظ أن معاملات الارتباط لعبارات المحور الأول تتراوح ما بين 0.663 و 0.866، وهو ما يدل على صدق الاتساق الداخلي بين جميع عبارات المحور.

- اختبار صدق الاتساق الداخلي بين المحورين:

من اجل اختبار صدق الاتساق الداخلي بين المحورين، سنقوم بحساب معامل الارتباط بين المحور الأول والثاني.

الجدول رقم(3-09):صدق الاتساق الداخلي المتعلقة بالمحور الأول والمحور الثاني

دور فعالية مبادئ الحوكمة البنكية في حد الانحرافات المالية	المحاور		معامل الارتباط	مستوى المعنوية
	مبادئ الحوكمة	الإنحرافات المالية	*0.271	0.046

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss **** مستوى دلالة0.01**

من خلال تحليل الجدول رقم(3-09) نلاحظ أن كل من المحور الأول والثاني يساهمان في زيادة ثبات الاستبانة، إذ أن كل منهما لهما دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، كما نلاحظ أن معامل الارتباط لعبارات المحور الأول والثاني هو 0.271، مما يدل على صدق الاتساق الداخلي بين المحورين.

ثالثا: ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات الاستبانة الاستقرار في النتائج، وللتأكد من ثبات استبانة الدراسة سوف نقوم بحساب معامل "الفا كرونباخ" لجميع أبعاد المحور الأول والمحور الثاني.

معامل الثبات 'الفا كرونباخ'

سنحاول التأكد من صحة الاستبانة المكونة (55) فرد من مجتمع الدراسة، بالاعتماد على معامل الفا كرونباخ ، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(3-10): معامل الفا كرونباخ لثبات محاور الاستبانة

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات	درجة الثبات
فعالية مبادئ الحوكمة	32	0.913	مرتفعة
الثبات العام	40	0.85	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال تحليل الجدول رقم(03-10) نلاحظ بان معامل الفا كرو نباخ لجميع أبعاد وعبارات محاور الاستبانة مرتفعة، مما يدل على أن درجة الثبات ممتازة، وبالتالي إمكانية التطبيق الميداني للاستبانة.

المطلب الثالث :الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل آراء أفراد عينة الدراسة:

من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة ومعالجة البيانات التي تم تجميعها، استخدمت الباحثتان العديد من الأساليب الإحصائية من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss،

اولا :الأساليب المستخدمة لاختبار الصدق والاتساق

تتمثل الأساليب المستخدمة في اختبار الصدق ولاتساق فيما يلي[1]:

- **معامل الثبات الفا كرونباخ** : يعرف الفا كرونباخ على أنه طريقة لقياس الاتساق الداخلي لمعرفة مدى الارتباط بين محتوى الاستبانة مع مستوى الإجابات، حيث تكون قيمة الفا مقبولة إذا كانت اكبر من(0.7).

– **معامل بيرسون(Pearson corrélation coefficient):** ويعرف معامل الارتباط بأنه مقياس لاتجاه وقوة العلاقة الخطية بين متغيرين كميين.

ثانيا :الأساليب المستخدمة في تحليل إجابات أفراد العينة

تتمثل الأساليب المستخدمة في تحميل إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يلي:

-المدى: من أبسط مقاييس التشتت وهو عبارة عن الفرق بين أكبر قيمة وأصغر قيمة في المجموع.

–**الوسيط:** هي تلك القيمة التي تتوسط مجموعة من البيانات المرتبة تصاعديا أو تنازليا، وهو مؤشر يستخدم أحيانا لوصف تجمع أو تمركز البيانات في توزيع ما[2].

– **التكرار والنسب المئوية :** ويستخدم بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما والتعبير عن هذا المتغير بجزء من المائة.

– **الوسط الحسابي:** هو مركز تجمع البيانات في توزيع معين، أو هو نقطة بين البيانات في التوزيع[3]؛

– **الانحراف المعياري:** من أكثر مقاييس التشتت شيوعا وأهمية، وهو الجذر التربيعي لمتوسط مربعات انحرافات القيم عن متوسطها الحسابي، أي أنه الجذر التربيعي للتباين، واتبعت القاعدة التالية في تحليل نتائج الانحراف المعياري:

– **الانحراف المعياري أقل من1:** يشير إلى تركز الإجابات وعدم تشتتها عن الوسط الحسابي، ويعني ذلك تقارب في استجابات أغلبية أفراد عينة الدراسة.

---

[1] محمد خير وسليم ابو زيد، **التحليل الاحصائي للبيانات باستخدام برمجة spss**، الطبعة الاولى، دار الصفاء لمنشر والتوزيع، الاردن، 2010 ، ص: 27.

[2] إبراهيم أبو عقيل، **مبادئ في الإحصاء**، طبعة أولى، دار أسامة لنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص: 76.

[3] نبيل جمعة وصالح البحار، **الإحصاء في التربية والعلوم الإنسانية مع تطبيقات برمجية spss**، الطبعة الاولى، دار الحامد، الأردن، 2010، ص ص: 143-154.

- **الانحراف المعياري أكبر أو يساوي1:** يشير إلى تشتت الإجابات وعدم تركزها، ما يدل على تباين أو تباعد استجابات الأغلبية لموضوع أو محتوى العبارة.

- **ألفا كرونباخ:** يستخدم هذا المعامل لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية الاتساق الداخلي لعبارات الأداة فأداة القياس تتمتع بالثبات إذا كانت تقيس سمى محددة قياسا يتصف بالصدق ولاتساق، حيث كلما اقتربت قيمته من واحد كلما دل ذلك على تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الثبات[1].

ثالثا :الأساليب المستخدمة في اختبار الفرضيات

من اجل اختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على أداتين وهما:

- **معادلة الانحدار المتعدد:** هو عبارة عن أسلوب إحصائي تدرس فيه العلاقة السببية الخطية بين المتغير المعتمد و بين متغيرين أو أكثر من المتغيرات المستقلة، حيث يشمل أكبر عدد من نقاط تقاطع المتغيرات بغية تقليل الخطأ إلى أقل ما يمكن للحصول على تقديرات دقيقة يمكن الاعتماد عليها[2].

- **معامل التحديد:**الذي يسمى أيضا بمعامل التفسير، فمن خلال قيمته التي تتراوح بين الصفر والواحد، سيتم توضيح مقدار ما يفسره المتغير المستقل من تغير في مستوى الفساد الذي يمثل المتغير التابع للدراسة، حيث أنه كلما كانت القيمة قريبة من الواحد دل على أن النموذج واقعي، وكلما كان قريبا من الصفر دل على أن المتغير التابع مستواه يتأثر بعوامل أخرى غير عامل المتغير المستقل[3].

المبحث الثاني: عرض وتحميل بيانات الدراسة

من خلال هذا المبحث سنقوم بعرض وتحليل بيانات محاور الدراسة التطبيقية، ثم مناقشة نتائجها في ضوء الإطار النظري الذي سبق عرضه والدراسات السابقة، وذلك من خلال استعراض آراء المبحثين بخصوص جميع عبارات محوري الدراسة.

المطلب الأول :عرض وتحميل البيانات الشخصية والوظيفية

سنقوم في هذا المطلب بعرض المعلومات المتعلقة بأفراد عينة الدراسة والمتمثلة في الجنس، العمر، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، التخصص العلمي والمسمى الوظيفي.

1-أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

سوف نقوم بتوضيح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس من خلال الجدول التالي:

[1] محفوظ جودة، **التحليل الاحصائي الأساسي باستخدام spss**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 298.

[2] إيهاب عبد سلام محمود، **تحليل البرنامج الاحصائي spss**، مؤسسة دار الصادق الثقافية، العراق، 2013، ص: 344.

[3] حسين ياسين طعمة و إيمان حسين حنوش، **أساليب الإحصاء التطبيقي**، الطبعة الأولى، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 215.

الجدول رقم(3-11): توزيع افرد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	30	%54.5
أنثى	25	%45.5
المجموع	55	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم(3-11) نلاحظ أن أغلب أفراد العينة هم من الذكور، حيث قدرة نسبتهم من العينة الإجمالية ب 54.5% أما بالنسبة للإناث فبلغ عددهم25 بنسبة 45.5% وهي نسبة معتبرة، وتعزوا الباحثتان أن بتكافؤ الفرص للحصول على الوظيفة في الجزائر، وهذا في ظل مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، كما أن الدولة الجزائرية في إطار السياسة الوطنية لترقية الأسرة كتجسيد لبرنامج الأمم المتحدة تعمل على منع العوائق أمام المرأة الجزائرية وهو ما شجعها على اقتحام سوق العمل في جميع الميادين وحتى الوظائف التقنية، والتي تتطلب العمل من خلال التنقل بين المؤسسات والمصالح.

2-أفراد عينة الدارسة حسب متغير العمر:

سوف نقوم بتوضيح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(3-12): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 30 سنة	11	%20
من 31 إلى 40 سنة	16	%29.10
من 41إلى 50 سنة	12	%21.80
أكبر من 50 سنة	16	%29.10
المجموع	55	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم(3-12) نلاحظ أن أكبر نسبة من عينة الدراسة هي فئة من 31 إلى 40 سنة وفئة أكبر من 50 سنة بنسبة بلغت (29.10%) ثم تليها فئة من 41 إلى 50 سنة بنسبة(21.80%)، أما بالنسبة للفئة العمرية أقل من 30 سنة بلغت بنسبة(20%)، ويعزوا الباحثتان أن هذا التوزيع راجع لطبيعة نوع وظائف مجتمع الدراسة،

3-أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة:

سوف نقوم بتوضيح توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(3-13): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية%
أقل من 5 سنوات	13	%23.6
من 5 إلى 10 سنوات	8	%14.5
أكثر من 10 سنوات	34	%61.8
المجموع	55	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم(3-13) نلاحظ أن أغلب عينة الدراسة تمثل الفئة الأكثر من 10 سنوات بنسبة 61.8%، تليها الفئة أقل من 5 سنوات المكونة من 13 فردا بنسبة 23.6%، ثم الفئة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 14.5% .

4-أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي:

سوف نقوم بتوضيح توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(3-14): توزيع عينة الدراسة حسب لمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية%
ليسانس	38	69.10%
ماستر	6	%10.90
ماجيستر	4	%7.30
دكتور	2	%3.60
مؤهلات أخرى	5	%9.10
المجموع	55	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال الجد ول رقم(3-14) نلاحظ أن عينة الدراسة المكونة من مجموعة من الأفراد تختلف مستوياتهم التعليمية وهذا بالاختلاف الوظائف الإدارية التي يشغلونها حيث نجد حوالي 90% ينقسمون ما بين ليسانس و ماستر ومؤهلات أخرى وباقي نسبة 10% راجع لكل من ماجيستر و دكتوراه، ويعزوا الباحثتان سبب ذلك أن وظائف مجتمع دراسة تتطلب مستوى علمي عالي، وعلى العموم فان أهم مميزات عينة الدراسة هي تكونها من أغلبية حاملي شهادات الليسانس بنسبة(69.10%) فعينة الدراسة مكونة من الموظفين العاملين على مستوى البنوك محاسبين معتمدين، محافظي لحسابات و المحاسبين معتمدين،

5-أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي:

سوف نقوم بتوضيح توزيع عينة الدراسة التخصص العلمي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(3-15): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية%
مالية	25	%45.50
محاسبة	15	%27.30
اقتصاد	12	%21.80
قانون	3	%5.50
المجموع	100	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم(3-15) نلاحظ أن العينة الأكبر هي تخصص مالية بنسبة 45.50% تليها محاسبة بنسبة 27.30%، ثم اقتصاد ب بنسبة 21.80% وفي الأخير بنسبة 5.50%بدرجة ضئيلة، وهذا راجع لتنوع المناصب في البنوك التجارية الجزائرية وذلك حسب التخصص المناسب للعمل.

6-أفراد عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي:

سوف نقوم بتوضيح توزيع عينة الدراسة المسمى الوظيفي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(3-16): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرارات	النسبة المئوية
رئيس المصلحة	7	%12.70
موظف	38	%69.10
محاسب معتمد	7	%5.50
محافظ حسابات و محاسب معتمد	7	%12.70
المجموع	55	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم(3-16) نلاحظ ان أغلبية عينة الدراسة هم الموظفون بنسبة 69.10% أي ما يعادل 38 موظف، ثم يليها رؤساء المصلحة ومحاسبين المعتمدين، محافظي حسابات والمحاسبين المعتمدين بنسبة متساوية 12.70% ما يعادل 7 أفراد من كل عينة.

المطلب الثاني :عرض وتحليل بيانات محاور الاستبانة

من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض بيانات محاور الدراسة وتحليل ومناقشة إجابات أفراد العينة حور محاور الاستبانة، حيث تعبر هذه الإجابات عن آراءهم حول فعالية آليات الحوكمة في الحد من الانحرافات المالية، حيث يتكون المحور الأول من خمسة أبعاد أساسية وهي: مجالس الإدارات، الإفصاح والشفافية، أنظمة الرقابة والتدقيق، تبني القيم السلوكية المثلى، وأخيرا فعالية أنظمة إدارة المخاطر أما بخصوص المحور الثاني المتعلقة بالإنحرافات المالية فيضم ثمانية عبارات فقط.

أولا :عرض وتحليل بيانات مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا للمتطبات الدولية

سنقوم بعرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بالمحور الأول للاستبانة، حيث ينقسم إلى خمسة أبعاد وكل بعد يضم مجموعة من العبارات.

1-عرض وتحليل إجابات أفراد العينة حول بعد مجالس الإدارة

يتضمن هذا البعد (09) عبارات، والجدول التالي يوضح إجابات أفراد العينة المتعلقة بهذا البعد:

الجدول الرقم(3-17): إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد مجالس الادارة

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة موافقة
1. يتم تعين أعضاء مجالس إدارات في البنوك التجارية الجزائرية وفقا خبراتهم وكفاءتهم المهنية	3.73	1.136	مرتفعة
2. يوجد في مجلس إدارة البنك من هو عضو في مجلس إدارة بنك آخر.	3.89	0.846	مرتفعة
3. أعضاء مجلس إدارة البنك ذوي خبرات مالية وقانونية.	3.93	0.912	مرتفعة
4. يتمتع أعضاء مجالس الإدارة بنزاهة والاستقلالية.	3.46	0.972	مرتفعة
5.تضم مجالس الإدارة العدد الكافي من الأعضاء لممارسة المهام	3.93	0.783	مرتفعة
6. تنعقد مجالس إدارات البنوك التجارية الجزائرية بصفة دورية	3.70	0.685	مرتفعة
7. يوجد عضو في مجالس الإدارة سبق له وتسبب في إلحاق خسائر جسيمة في بنك عمل به مسبقا.	3.39	1.039	متوسطة
8. يوجد ضمن أعضاء مجالس الإدارات البنوك التجارية الجزائرية من لديه سوابق.	3.89	0.802	مرتفعة
9. تقوم مجالس الإدارة بتشكيل لجان متخصصة تعمل على أداء المهام بفعالية.	3.79	0.847	مرتفعة
المؤشر العام للبعد الاول :فعالية مجالس الادارة في البنوك التجارية الجزائرية	3.743	0.504	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم(3-17) نلاحظ ان المتوسط الحسابي العام للإجابات بلغ (3.743) درجة من خمس درجات والتي تقع في الفئة الرابعة من فئات سلم ليكارث، والتي تمثل درجة مرتفعة من الموافقة وانحراف معياري(0.504)، وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على فعالية مجالس الادارة في الوكالات البنكية التجارية، فكانت إجابات أفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

-العبارة رقم (01): يتفق أفراد عينة الدراسة على أن تعيين أعضاء مجالس الإدارة في البنوك التجارية يتم وفقاً لكفاءتهم المهنية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة(3.73) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (1.136)، وتعزو الباحثتان أن أعضاء مجالس الادارة لا يتم تعيينهم عشوائيا في البنوك التجارية بل يخضع لمجموعة من الشروط والقوانين التي تنص على ضرورة

توفر الكفاءة المهنية والتي تتوافق مع المادة الثالثة من النظام رقم92 -05 التي تشترط أن يكون أعضاء مجالس الادارة مؤهلين لتأدية وظائفهم.

-**العبارة رقم (02):** يتفق أفراد عينة الدراسة بأنه لا يوجد في مجالس إدارة البنوك التجارية الجزائرية من هو عضو في مجلس إدارة بنك آخر، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.89) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سمم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(0.846)، وتعزو الباحثتان أن البنوك التجارية الجزائرية تستجب لقانون الرقابة الداخلية.

-**العبارة رقم (03):** يتفق أفراد عينة الدراسة على أن أعضاء مجلس الادارة في البنوك التجارية الجزائرية ذوي خبرات مالية وقانونية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.93) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(0.912) وتعزو الباحثتان أن أعضاء مجالس الادارة لا يتم تعيينهم عشوائيا في البنوك التجارية الجزائرية بل يخضعون لمجموعة من الشروط والقوانين التي تنص على ضرورة تعين الأعضاء وفقا لمتخصصات العلمية والتي تتوافق مع مبادئ لجنة بازل.

-**العبارة رقم (04):** يتفق أفراد عينة الدراسة على أن أعضاء مجلس الادارة في البنوك التجارية الجزائرية يتمتعون بالنزاهة والاستقلالية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.46) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(0.972) وتعزو الباحثتان البنوك التجارية الجزائرية تطبيق مبدأ الاستقلالية وتعزيز النزاهة.

-**العبارة رقم (05):** يتفق أفراد عينة الدراسة على أن أعضاء مجلس الادارة في البنوك التجارية الجزائرية يضم عدد كافي من الأعضاء لممارسة مهامهم، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.93) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(0.783) وتعزو الباحثتان أن البنوك التجارية الجزائرية تركز على تحقيق التوازن عند تعيين أعضاءها وهذا يتنافى مع الواقع، بحيث لا توجد قوانين تضم وضع تركيبة متوازنة من الأعضاء التنفيذيين والغير التنفيذيين في البنوك التجارية الجزائرية، كما يتنافى مع المتطلبات الدولية التي تشترط ضرورة وجود تركيبة متوازنة من الأعضاء التنفيذيين والغير تنفيذيين.

-**العبارة رقم(06):** يتفق أفراد عينة الدراسة على أن مجالس إدارة البنوك التجارية الجزائرية تنعقد بصفة دورية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.70) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(0.685) وتعزو الباحثتان البنوك التجارية الجزائرية تقوم بمراقبة أعمالها بشكل دوري.

-**العبارة رقم(07):** يتفق أفراد عينة الدراسة على أنه يوجد بعض أعضاء في مجالس الإدارة سبق لهم وتسببوا في إلحاق خسائر جسيمة في بنك عملوا به مسبقا، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.39) وهو يمثل درجة متوسطة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(1.039) وتعزو الباحثتان مجالس الإدارة البنوك التجارية الجزائرية تهتم بنسبة متوسطة بحسن السيرة الذاتية للموظفين.

-**العبارة رقم(08):** يتفق أفراد عينة الدراسة على أن جميع أعضاء مجالس الإدارة في البنوك التجارية الجزائرية ليس لهم سوابق، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.89) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(0.802) وتعزو الباحثتان أن مجالس الإدارة البنوك التجارية الجزائرية تهتم بزرع لقيم الأخلاقية والسلوكية التي تضمن سمعة البنوك.

-**العبارة رقم (09):** يتفق أفراد عينة الدراسة على أن مجالس الادارة تقوم بتشكيل لجان متخصصة تعمل على أداء المهام بفعالية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.79) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(0.847) وتعزو الباحثتان أن هذا يتوافق مع المتطلبات الدولية من خلال قانون الرقابة الجديد الذي يشترط وجود لجان متخصصة تضمن سير إعمال البنوك.

2-عرض وتحليل إجابات أفراد العينة حول مبدأ الإفصاح والشفافية

يضم هذا البعد(07) عبارات والجدول التالي يوضح إجابات أفراد العينة المتعلقة بهذا البعد:

الجدول رقم(3-18): إجابات أفراد عينة الدراسة حول مبدأ الإفصاح والشفافية

العبارات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة موافقة
1. يتم الإفصاح عن جميع المعلومات الملائمة في الوقت المناسب	3.50	1.009	مرتفعة
2. يتم إعداد التقارير المالية في البنك وفق المعايير المحاسبية الدولية.	3.82	0.876	مرتفعة
3.يتم مراجعة التقارير المالية في البنك من قبل مراج خارجي يتميز بالاستقلالية والنزاهة.	3.84	0.804	مرتفعة
4.هل التقرير السنوي للبنك يتضمن أهم تطبيقات الحوكمة التي يتم تبنيها.	3.61	0.679	مرتفعة
5.يتم نشر التقارير المالية لأصحاب المصلحة بشكل دوري	3.57	0.806	مرتفعة
6.يوجد للبنك موقع إلكتروني يتم من خلاله نشر جميع المكافآت لأصحاب المصلحة	3.30	0.952	متوسطة
7. يتم من خلال الموقع الإلكتروني نشر تقرير سنوي بصفة دورية	3.38	1.001	متوسطة
المؤشر العام للبعد الثاني :فعالية الافصاح والشفافية في البنوك التجارية الجزائرية	3.558	0.547	مرتفعة

المصدر: من أعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss

من خلال الجدول رقم(3-18) نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام للإجابات بلغ (3.558) درجة من خمس درجات والتي تقع في الفئة الرابعة من فئات سلم ليكارث، والتي تمثل درجة مرتفعة من الموافقة وانحراف معياري (0.547)، مما يعني أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على فعالية الإفصاح والشفافية، فكانت إجابات أفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

-**العبارة رقم(01):** يتفق أفراد عينة الدراسة على أن البنوك التجارية الجزائرية تحرص على الإفصاح عن جميع المعلومات الملائمة في الوقت المناسب، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.50) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(1.009) وتعزو الباحثتان ان البنوك التجارية الجزائرية تحرص على الإفصاح عن كافة المعلومات في الوقت المناسب.

-**العبارة رقم (02):** يتفق أفراد عينة الدراسة على أن البنوك التجارية الجزائرية تقوم بإعداد التقارير المالية في البنك وفق المعايير المحاسبية الدولية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.82) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(0.876) وتعزو الباحثتان أن المعلومات التي يتم نشرها هي معلومات ملائمة، وان البنوك التجارية الجزائرية تعتمد على القوائم والمدونات الخاصة بالمعايير المحاسبية والمالية الدولية.

-**العبارة رقم(03):** يتفق أفراد عينة الدراسة على أن البنوك التجارية الجزائرية تقوم بمراجعة التقارير المالية في البنك من قبل مراجع خارجي يتميز بالاستقلالية والنزاهة، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.84) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(0.804) وتعزو الباحثتان أن المراجعة الخارجية للبنوك التجارية الجزائرية والتي تتم من قبل مراجع خارجي تخضع لمجموعة من الشروط التي تضمن الكفاءة والاستقلالية والنزاهة.

-**العبارة رقم(04):** يتفق أفراد عينة الدراسة على أن البنوك التجارية الجزائرية تقوم بإعداد تقرير سنوي للبنك يتضمن أهم تطبيقات الحوكمة التي يتم تبنيها، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.61) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(0.679) وتعزو الباحثتان أن إفصاح البنوك التجارية الجزائرية عن التقارير السنوية يدل على مدى التزامها بمبدأ الإفصاح والشفافية، الأمر الذي يسمح بجذب مختلف المتعاملين واكتسابها للسمعة الجيدة.

-**العبارة رقم(05):** يتفق أفراد عينة الدراسة على أن البنوك التجارية الجزائرية تقوم بنشر التقارير المالية لأصحاب المصلحة بشكل دوري، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.57) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(0.806) وتعزو الباحثتان أن البنوك التجارية تهتم بمراجعة التقارير المالية.

-**العبارة رقم(06):** يتفق أفراد عينة الدراسة على أن البنوك التجارية الجزائرية تقوم بوضع موقع إلكتروني يتم من خلاله نشر جميع المكافآت لأصحاب المصلحة، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.30) وهو يمثل درجة متوسطة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(0.952) وتعزو الباحثتان أن البنوك التجارية الجزائرية لا تقوم بنشر كافة المكافآت لأصحاب المصلحة عبر الموقع الإلكتروني.

-**العبارة رقم(07):** يتفق أفراد عينة الدراسة على أن البنوك التجارية الجزائرية تقوم من خلال الموقع الإلكتروني بنشر تقرير سنوي بصفة دورية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.38) وهو يمثل درجة متوسطة من الموافقة حسب سلم ليكارث(1.001) وتعزو الباحثتان أن البنوك التجارية الجزائرية تعتمد على التنويع في طرق وأساليب نشر المعلومات، وذلك من خلال إقامة روابط دائمة مع المتعاملين والمؤسسات المالية، مما يسمح لها بالاستجابة لمختلف انشغالات المؤسسات المالية والأطراف ذات المصالح وتزويدها بالتوضيحات اللازمة، وهذا حسب ما جاء به التقرير السنوي 2018 لبنك الجزائر.

3-عرض وتحليل اجابات افراد العينة حول بعد أنظمة الرقابة والتدقيق

يضم هذا البعد (05)عبارات والجدول التالي يوضح اجابات افراد العينة المتعلقة بهذا البعد:

الجدول رقم(3-19): إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد أنظمة الرقابة والتدقيق

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة موافقة
1.توجد لجنة مراجعة في البنوك التجارية الجزائرية.	4.04	0.738	مرتفعة
2. يتمتع المدققين الداخليين بالكفاء والخبرة والمؤهلات اللازمة لتأدية مهامهم.	3.84	0.890	مرتفعة
3.توجد مراجعة خارجية في البنوك التجارية الجزائرية.	3.71	0.847	مرتفعة
4.المراجعة الخارجية في البنوك التجارية الجزائرية تتميز بالاستقلالية	3.64	0.672	مرتفعة
5. أنظمة الرقابة والتدقيق تتميز بالحداثة.	3.37	0.885	متوسطة
المؤشر العام للبعد الثالث: فعالية أنظمة الرقابة والتدقيق في البنوك التجارية الجزائرية	3.721	0.537	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجاتspss

من خلال الجدول رقم (3-19) نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام للإجابات بلغ (3.721) درجة من خمس درجات والتي تقع في الفئة الرابعة من فئات سلم ليكارث، وتمثل درجة مرتفعة من الموافقة وانحراف معياري (0.537)، مما يعني أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على فعالية الرقابة والتدقيق، فكانت إجابات أفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

- **العبارة رقم(01):** يتفق أفراد عينة الدراسة على أن البنوك التجارية الجزائرية تضم لجنة مراجعة، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (4.04) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(0.738)، وتعزو الباحثتان أن معظم أنشطة البنوك التجارية الجزائرية تتميز بالشفافية هذا راجع لوجود لجان مراجعة داخلية وهذا حسب ما جاء به قانون الرقابة الجديد(11-08) الذي يشترط وجود لجان مراجعة تضمن سير أعمال البنوك؛

- **العبارة رقم(02):** يتفق أفراد عينة الدراسة على أن المدققين الداخليين في البنوك التجارية الجزائرية يتمتعون بالكفاءة والخبرة والمؤهلات اللازمة لتأدية مهامهم، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.84) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(0.890) وتعزو الباحثتان أن مجلس الادارة في البنوك التجارية الجزائرية تراعي عند تعين المراجعين الداخليين ان يكونوا من ذوي التخصص والكفاءات؛

- **العبارة رقم(03):** يتفق أفراد عينة الدراسة على أن البنوك التجارية الجزائرية تض لجنة مراجعة خارجية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.71) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم

ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(0.847)، وتعزو الباحثتان أن معظم أنشطة البنوك التجارية الجزائرية تتميز بالشفافية هذا راجع لوجود لجنة مراجعة خارجية؛

- **العبارة رقم(04):** يتفق أفراد عينة الدراسة على أن المراجعة الخارجية في البنوك التجارية الجزائرية تتمتع بالاستقلالية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.64) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(0.672) وتعزو الباحثتان أن مجلس الادارة في البنوك التجارية الجزائرية تراعي تعين المراجعين داخليين ذو استقلالية؛

-**العبارة رقم(05):** يتفق أفراد عينة الدراسة على أن أنظمة الرقابة والتدقيق تتميز بالحداثة في البنوك التجارية الجزائرية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.37) وهو يمثل درجة متوسطة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(0.885)، وتعزو الباحثتان أن أنظمة الرقابة والتدقيق غير متطور بدرجة عالية؛

4-عرض وتحليل إجابات أفراد العينة حول بعد تبني القيم السلوكية المثلى

يضم هذا البعد (05) عبارات والجدول التالي يوضح إجابات أفراد العينة المتعلقة بهذا البعد:

جدول رقم(3-20): إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد تبني القيم السلوكية المثلى

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1.يوجد دليل مكتوب يمثل مدونة سلوك بالبنوك التجارية الجزائرية	3.73	0.774	مرتفعة
2. يتم الالتزام بشرف المهنة وأخلاقياتها في البنوك التجارية الجزائرية	3.75	0.958	مرتفعة
3. يلتزم الموظفين بتطبيق القوانين والأنظمة في البنوك التجارية الجزائرية	3.82	0.855	مرتفعة
4.هناك مدونة أخلاقيات العمل في البنوك التجارية الجزائرية	3.95	0.769	مرتفعة
5. توجد خلية تحرص على تطبيق والالتزام في البنوك التجارية الجزائرية	3.55	1.008	مرتفعة
المؤشر العام للبعد الرابع: فعالية تبني القيم السلوكية المثلى في البنوك التجارية الجزائرية	3.756	0.693	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss

من خلال الجدول رقم(3-20) نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام للإجابات بلغ (3.756) درجة من خمس درجات والتي تقع في الفئة الرابعة من فئات سلم ليكارث، وتمثل درجة مرتفعة من الموافقة وانحراف معياري (0.693)، مما يعني أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على فعالية تبني قيم السلوكية مثلى، فكانت إجابات أفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

- **العبارة رقم(01):** يتفق أفراد عينة الدراسة على وجود دليل مكتوب يمثل مدونة سلوك أن البنوك التجارية الجزائرية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.73) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة

حسب سلم، كما بلغ الانحراف المعياري(0.774)، وتعزو الباحثتان أن البنوك التجارية الدولية تلتزم بالسلوك حيث يعتبر قاعدة أساسية لعمل البنوك؛

- **العبارة رقم(02):** يتفق أفراد عينة الدراسة على أنه يتم الالتزام بشرف المهنة وأخلاقياتها في البنوك التجارية الجزائرية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.75) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم، كما بلغ الانحراف المعياري(0.958) وتعزو الباحثتان البنوك التجارية الجزائرية تهتم بالقيم السلوكية والأخلاقية التي تمس سمعة البنك؛

- **العبارة رقم(03):** يتفق أفراد عينة الدراسة على أنه يتم الالتزام بتطبيق القوانين والأنظمة في البنوك التجارية الجزائرية من قبل الموظفين، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.82) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم، كما بلغ الانحراف المعياري(0.855) وتعزو الباحثتان أن البنوك التجارية الجزائرية تسعى إلى تنفيذ القوانين والأنظمة عند قيام بأعمالها؛

- **العبارة رقم(04):** يتفق أفراد عينة الدراسة على وجود مدونة أخلاقيات العمل في البنوك التجارية الجزائرية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.95) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم، كما بلغ الانحراف المعياري(0.769) وتعزو الباحثتان أن البنوك التجارية تلتزم بالمتطلبات الدولية؛

- **العبارة رقم(05):** يتفق أفراد عينة الدراسة على وجود خلية تحرص على تطبيق والالتزام في البنوك التجارية الجزائرية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.55) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم، كما بلغ الانحراف المعياري(1.008)، وتعزو الباحثتان أن البنوك التجارية الجزائرية تطبق مبدأ الالتزام.

5-عرض وتحليل إجابات أفراد العينة حول بعد فعالية أنظمة إدارة المخاطر

يضم هذا البعد (06)عبارات والجدول التالي يوضح إجابات فراد العينة المتعلقة بهذا البعد:

الجدول رقم(3-21): إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد فعالية أنظمة إدارة المخاطر

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة موافقة
1.تلتزم البنوك التجارية الجزائرية بمتطلبات بازل 3 فيما يخص إدارة المخاطر.	3.52	0.786	مرتفعة
3.توجد في البنوك العمومية لجان لإدارة المخاطر منبثقة عن مجالس الإدارة.	3.41	0.804	مرتفعة
4. تقوم لجان إدارة المخاطر بتزويد مجلس الإدارة بتقارير دورية حول المخاطر التي يواجهها البنك.	3.71	0.889	مرتفعة
5. تتعامل مجالس الإدارة مع المخاطر الاستراتيجية كأحد مهامها الرئيسية و تقوم بمراجعتها دوريا.	3.64	0.923	مرتفعة
6. يتم الحرص على فعالية إدارة المخاطر دوريا مع مجالس الإدارة	3.54	0.894	مرتفعة

المؤشر العام للبعد الخامس: فعالية إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية.	3.668	0.455	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss

من خلال الجدول رقم(3-21) نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام للإجابات بلغ (3.668) درجة من خمس درجات والتي تقع في الفئة الرابعة من فئات سلم ليكارث، وتمثل درجة مرتفعة من الموافقة وانحراف معياري(0.455)، مما يعني ان افراد عينة الدراسة يتفقون على فعالية إدارة المخاطر، فكانت إجابات أفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

- **العبارة رقم(01):** يتفق أفراد عينة الدراسة على أن البنوك التجارية الجزائرية تلتزم بمتطلبات بازل3 فيما يخص إدارة المخاطر، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفرا عينة الدراسة(3.52) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(0.786) وتعزو الباحثتان إن البنوك التجارية الجزائرية تقوم بعملية إدارة المخاطر وفقا للمتطلبات الدولية وبالأخص في إطار المعايير المتعلقة بلجنة بازل03؛

- **العبارة رقم (02):** يتفق أفراد عينة الدراسة على وجود لجان لإدارة المخاطر منبثقة عن مجالس الإدارة في البنوك التجارية الجزائرية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة(3.41) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(0.804) وتعزو الباحثتان ان البنوك التجارية الجزائرية تضم لجان لإدارة المخاطر منبثقة عن مجالس الإدارة؛

- **العبارة رقم (04):** يتفق أفراد عينة الدراسة على أن لجان إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية تقوم بتزويد مجلس الإدارة بتقارير دورية حول المخاطر التي يوجهها البنك ، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة(3.71) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(0.889 وتعزو الباحثتان وجود لجان لإدارة المخاطر حسب المتطلبات الدولية؛

- **العبارة رقم(04):** يتفق أفراد عينة الدراسة على أن لجان إدارة المخاطر تقوم بتزويد مجالس الادارة بتقارير دورية حول المخاطر التي تواجها، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة(3.71)، وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(0.889) وتعزو الباحثتان أن البنوك التجارية الجزائرية تلتزم بنشر المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي تتعرض لها والتي تسمح للمتعاملين بالاطلاع عليها؛

- **العبارة رقم(05):** يتفق أفراد عينة الدراسة على أن مجالس الإدارة في البنوك التجارية الجزائرية تتعامل مع المخاطر الاستراتيجية كأحد مهامها الرئيسية و تقوم بمراجعتها دوريا، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة(3.64)، وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(0.923) وتعزو الباحثتان المخاطر الاستراتيجية لها أهمية كبيرة نظرا لارتباطها الكبير والمباشر بإدارة البنوك التجارية الجزائرية وأنظمتها؛

- **العبارة رقم(06):** يتفق أفراد عينة الدراسة على أن البنوك التجارية الجزائرية تحرص على فعالية إدارة المخاطر دوريا مع مجالس الإدارة، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة(3.54)، وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف(0.894)، وتعزو الباحثتان أن البنوك التجارية الجزائرية لها أجهزة رقابة داخلية تهتم بإدارة المخاطر التي تسمح بالكشف والقياس والتقييم للحد من المخاطر التي تتعرض له؛

ثانيا :عرض وتحميل بيانات مستوى الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية

سنقوم بعرض وتحميل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بالمحور الثاني للاستبانة، حيث ينقسم إلى بعد واحد يضم (08)عبارات.

الجدول رقم(3-22): إجابات أفراد عينة الدراسة حول محور الإنحرافات المالية

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة موافقة
1.توجد الرشوة بين موظفي في البنوك التجارية الجزائرية.	2.53	1.184	ضعيفة
2.وجود إساءة استعمال السلطة الوظيفية واستغلال الصلاحيات لتحقيق أغراض شخصية.	3.02	1.045	متوسطة
3.انتشار ظاهرة اختلاس المال العام في البنوك التجارية الجزائرية.	2.82	1.292	متوسطة
4.بعض الموظفين قاموا بعمليات التزوير والخداع من أجل تحقيق كسب مالي.	2.98	1.225	متوسطة
5. بعض الموظفين قاموا بإفشاء الأسرار المهنية لكسب ما من خلال اطلاع الغير على اسرار وظيفية.	2.95	1.096	متوسطة
6.هناك تأخير في أداء العمل لبعض الموظفين	3.45	1.051	مرتفعة
7.هناك صور لأعمال سلبية للموظفين كالتنقل بين المكاتب وقراءة الجرائد واستقبال زوار في المكاتب	3.69	1.052	مرتفعة
8. هناك عدم احترام لوقت العمل لبعض الموظفين من خلال الخروج المبكر أو التأخر في الحضور في الوقت الرسمي للعمل.	3.65	1.022	مرتفعة
المؤشر العام للمحور الثاني :قياس مستوى الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية	3.136	0.838	متوسطة

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss

من خلال الجدول رقم (3-22) نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام للإجابات بلغ (3.136) درجة من خمس درجات والتي تقع في الفئة الثالث من فئات سلم ليكارث، وتمثل درجة متوسط من الموافقة وانحراف معياري (0.838)، مما يعني أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على فعالية الإنحرافات المالية، فكانت إجابات أفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

- **العبارة رقم(01):** يتفق عينة الدراسة وجود الرشوة بين موظفي في البنوك التجارية الجزائرية حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة(2.53)، وهو يمثل درجة ضعيفة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(1.184)؛

- **العبارة رقم(02):** يتفق عينة الدراسة إساءة استعمال السلطة الوظيفية واستغلال الصلاحيات لتحقيق أغراض شخصية في البنوك التجارية الجزائرية حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة(3.02)، وهو يمثل درجة متوسطة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(1.045)؛

- **العبارة رقم(03):** يتفق عينة الدراسة شخصية انتشار ظاهرة اختلاس المال العام في البنوك التجارية الجزائرية حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة(2.82)، وهو يمثل درجة متوسطة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(1.292)؛

- **العبارة رقم(04):** يتفق عينة الدراسة على أن بعض الموظفين قاموا بعمليات التزوير والخداع من أجل تحقيق كسب مالي حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة(2.92)، وهو يمثل درجة متوسطة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(1.225)؛

- **العبارة رقم(05):** يتفق أفراد عينة الدراسة على إن بعض الموظفين في البنوك التجارية الجزائرية قاموا بإنشاء الأسرار المهنية لكسب ما من خلال اطلاع الغير على أسرار وظيفته، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة(2.95) وهو يمثل درجة متوسطة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(1.096)؛

- **العبارة رقم (06):** يتفق أفراد عينة الدراسة على أن هناك تأخير في أداء العمل لبعض الموظفين في مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(1.051)البنوك التجارية الجزائرية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة(3.45) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(1.051)؛

- **العبارة رقم (07):** يتفق أفراد عينة الدراسة على أن هناك صور لأعمال سلبية للموظفين كالتنقل بين المكاتب وقراءة الجرائد واستقبال زوار في المكاتب في البنوك التجارية الجزائرية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة(3.69) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(1.052)؛

- **العبارة رقم (08):** يتفق أفراد عينة الدراسة على أن هناك عدم احترام لوقت العمل لبعض الموظفين من خلال الخروج المبكر أو التأخر في الحضور في الوقت الرسمي للعمل، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة(3.65) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري(1.022)؛

المبحث الثالث :اختبار صحة الفرضيات

من خلال هذا المبحث سوف نقوم باختبار صحة الفرضيات الفرعية بالإضافة إلى الفرضية الرئيسية، من خلال نتائج معادلة الانحدار، المتوسط الحسابي، المدى، الانحراف المعياري، معامل الارتباط، الوسيط، معامل ألفا كرونباخ، والمتعلقة بمتغيرين رئيسيين وهما: مستوى فعالية آليات الحوكمة البنكية كمتغير مستقل، ومستوى الانحرافات المالية كمتغير تابع في البنوك التجارية الجزائرية وهذا حسب أراء أفراد عينة الدراسة.

المطلب الأول :اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى

تنص الفرضية الفرعية الأولى على أنه: يوجد أثر دو ذلالة إحصائية لفعالية مجالس الإدارة وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة(0.05).

(H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية مجالس الإدارة وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة(0.05).

(H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعلية مجالس الإدارة وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة(0.05).

الجدول الموالي يبين نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى:

الجدول رقم (3-23): نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الاولى

معامل الارتباط R: 0.264

معامل التحديد R^2: 0.070

قيمة F: 3.980

مستوى المعنوية : 0.051

	A	SEB	بيتاB	قيمة T	المعنوية
متغير ثابت	4.782	0.832	-	5.746	0.000
مجالس الإدارة	-0.440	0.220	-0.264	-1.995	0.051

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال تحليل الشكل(3-23) نلاحظ إن معامل الارتباط بين المتغير المستقل الأول الذي يقيس مستوى توفر المتطلبات الدولية للحوكمة في عمل مجالس إدارات البنوك التجارية الجزائرية والمتغير التابع المتمثل في مستوى الانحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية يبلغ القيمة(0.264) مما يدل على وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرين، كما يظهر كذلك من الجدول السابق أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد(R^2) قد بلغت قيمته (0.070) وهو يشير إلى مساهمة المتغير المستقل(مستوى مجالس الإدارة) في مستوى المتغير التابع(الانحرافات المالية) بنسبة (7%)، وان باقي النسبة والمتمثلة في(93 %) ترجع إلى عوامل أخرى.

وبناءا على تحليل لنتائج الاختبار التي يعرضها الجدول (3-23) نلاحظ انه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لفعالية آليات الحوكمة البنكية وفقا للمتطلبات الدولية والمتعلقة بعمل مجالس إدارات البنوك التجارية الجزائرية في الحد من الانحرافات المالية عند مستوى معنوية (a=0.05)، حيث أن القيمة المطلقة لT المحسوبة بلغت(1.995-) كما جاءت قيمة sig (0.051) وهي اكبر من (0.05)، وعليه فانه يتم قبول الفرضية الصفرية (H_0) التي تسلم بعدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية لفعالية آليات الحوكمة البنكية وفقا للمتطلبات الدولية والمتعلقة بعمل مجالس إدارات البنوك التجارية الجزائرية في الحد من الانحرافات المالية، عند مستوى معنوية(a=0.05)، وترفض الفرضية الفرعية الأولى البديلة(H_1) التي تسلم بوجود اثر ذو دلالة إحصائية لفعالية آليات الحوكمة البنكية وفقا للمتطلبات الدولية والمتعلقة بعمل مجالس إدارات البنوك التجارية الجزائرية في الحد من الانحرافات المالية عند مستوى معنوية(a=0.05).

المطلب الثاني: اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية

تنص الفرضية الفرعية الثانية على أنه: يوجد أثر دو دلالة إحصائية لفعالية الإفصاح والشفافية وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة(0.05).

(H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية الإفصاح والشفافية وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة(0.05).

(H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعلية الإفصاح والشفافية وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة(0.05).

الجدول الموالي يبين نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية:

الجدول رقم(3-24) :نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية

معامل الارتباط R: 0.208

معامل التحديد R^2: 0.043

قيمة F: 2.405

مستوى المعنوية : 0.127

	A	SEB	بيتاB	قيمة T	المعنوية
متغير ثابت	4.271	0.740	-	5.771	0.000
الإفصاح والشفافية	0.319-	0.206	0.208-	1.551-	0.127

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال تحليل الشكل(3-24) نلاحظ أن معامل الارتباط بين المتغير المستقل الأول يقيس مستوى فعالية الإفصاح والشفافية في البنوك التجارية الجزائرية والمتغير التابع المتمثل في مستوى الانحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية يبلغ القيمة(0.208) مما يدل على وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرين، كما يظهر كذلك من

الجدول السابق أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد(R^2) قد بلغت قيمته (0.043) وهو يشير إلى مساهمة المتغير المستقل(فعالية الشفافية والإفصاح) في مستوى المتغير التابع(الانحرافات المالية) بنسبة (4.3)، وأن باقي النسبة المتمثلة في (95.7%) ترجع إلى عوامل أخرى.

وبناءا على تحليل لنتائج الاختبار التي يعرضها الجدول رقم(3-24) نلاحظ انه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لفعالية آليات الحوكمة البنكية وفقا للمتطلبات الدولية والمتعلقة بفعالية الشفافية والإفصاح في البنوك التجارية الجزائرية في الحد من الانحرافات المالية عند مستوى معنوية (a=0.05)، حيث أن القيمة المطلقة ل T المحسوبة بلغت (1.551-)، كما جاءت قيمةSig (0.127) وهي أكبر من (0.05)، وعليه فانه يتم قبول الفرضية الصفرية(H0) التي تسلم بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية آليات الحوكمة البنكية وفقا للمتطلبات الدولية والمتعلقة بمبدئي الإفصاح والشفافية في البنوك التجارية الجزائرية في الحد من الانحرافات المالية عند مستوى معنوية (a=0.05)، وترفض الفرضية الفرعية الثانية البديلة (H_1) التي تسلم بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية آليات الحوكمة البنكية وفقا للمتطلبات الدولية والمتعلقة بمبدئي الشفافية والإفصاح في البنوك التجارية الجزائرية في الحد من الانحرافات المالية عند مستوى معنوية(a=0.05

المطلب الثالث: اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة

تنص الفرضية الفرعية الثانية على أنه: يوجد أثر دو دلالة إحصائية لفعالية أنظمة الرقابة والتدقيق وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة(0.05).

(H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية أنظمة الرقابة والتدقيق وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة(0.05).

(H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعلية أنظمة الرقابة والتدقيق وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة(0.05).

الجدول الموالي يبين نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة:

الجدول رقم (3-25): نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة

معامل الارتباط R: 0.014
معامل التحديد R^2: 0.000
قيمة F: 0.010
مستوى المعنوية : 0.922

	A	SEB	بيتاB	قيمة T	المعنوية
متغير ثابت	3.058	0.802	-	3.812	0.000
الرقابة والتدقيق	0.021	0.214	0.014	0.098	0.922

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال تحليل الشكل رقم(3-25) نلاحظ أن معامل الارتباط بين المتغير المستقل الأول الذي يقيس مستوى فعالية أنظمة الرقابة والتدقيق في البنوك التجارية الجزائرية والمتغير التابع المتمثل في مستوى الانحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية يبلغ القيمة(0.014)، مما يدل على وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرين، كما يظهر كذلك من الجدول السابق أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد(R^2) قد بلغت قيمته(0.000) وهو يشير إلى مساهمة المتغير المستقل(فعالية أنظمة الرقابة والتدقيق) في مستوى المتغير التابع(الانحرافات المالية) بنسبة(0%) وان باقي النسبة والمتمثلة في (100%) ترجع إلى عوامل أخرى.

وبناءا على تحليل لنتائج الاختبار التي يعرضها الجدول رقم(3-25) نلاحظ انه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لفعالية آليات الحوكمة البنكية وفقا للمتطلبات الدولية والمتعلقة بأنظمة الرقابة والتدقيق في البنوك التجارية الجزائرية في الحد من الانحرافات المالية عند مستوى معنوية (a=0.05)، حيث أن القيمة المطلقة ل T المحسوبة بلغت (0.098)، كما جاءت قيمةSig (0.922) وهي أكبر من (0.05)، وعليه فانه تقبل الفرضية الصفرية(H_0) التي تسلم بعدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية لفعالية آليات الحوكمة البنكية وفقا للمتطلبات الدولية والمتعلقة بأنظمة الرقابة والتدقيق في البنوك التجارية الجزائرية في الحد من الانحرافات المالية عند مستوى معنوية (a=0.05)، وترفض الفرضية الفرعية الثالثة البديلة (H_1) التي تسلم بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية آليات الحوكمة البنكية وفقا للمتطلبات الدولية والمتعلقة بأنظمة الرقابة والتدقيق في البنوك التجارية الجزائرية في الحد من الانحرافات المالية عند مستوى معنوية(a=0.05).

المطلب الرابع: اختبار صحة الفرضية الفرعية الرابعة

تنص الفرضية الفرعية الرابعة على أنه: يوجد أثر ذو ذلالة إحصائية لفعالية لتبني القيم السلوكية المثلى وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى معنوية(a=0.05).

(H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية لتبني القيم السلوكية المثلى وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة(a=0.05).

(H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعلية لتبني القيم السلوكية المثلى وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة(a=0.05).

الجدول الموالي يوضح نتائج تحليل اختبار T للفرضية الفرعية الرابعة:

الجدول رقم(3-26): نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الرابعة

معامل الارتباط R: 0.273
معامل التحديدR^2: 0.074
قيمة F: 4.266
مستوى المعنوية : 0.044

المعنويةT	قيمة T	بيتاB	SEB	A	
0.000	7.172	-	0.610	4.376	متغير ثابت
0.044	-2.066	-0.273	0.160	-0.330	تبني قيم سلوكية مثلى

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال تحليل جدول رقم(3-26) نلاحظ أن معامل الارتباط بين المتغير المستقل الذي يقيس مستوى تبني القيم السلوكية المثلى في البنوك التجارية الجزائرية والمتغير التابع الذي يقيس مستوى الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية يبلغ قيمته(0.273)، مما يدل على وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرين، كما يظهر كذلك من الجدول السابق أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد التحديد(R^2) قد بلغت قيمته (0.074) وهو يشير إلى مساهمة المتغير المستقل(مستوى تبني القيم السلوكية المثلى) في مستوى المتغير التابع(الانحرافات المالية) نسبة تأثير (7.4%) باقي النسبة المتمثلة(92.6%) التي ترجع لعوامل أخرى.

وبناءا على تحليل لنتائج الاختبار التي يعرضها الجدول(3-26) نلاحظ أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ليبني القيم السلوكية المثلى وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الانحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائري عند مستوى المعنوية(a=0.05) حيث بلغت قيمة T المحسوبة (2.066-)، وقيمة Sig(0.044) وهي أقل من (0.05)، وعليه نقبل الفرضية البديلة(H_1) التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية لتبني القيم السلوكية المثلى وفقا للمتطلبات الدولية في حد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى الدلالة (a=0.05)، ونرفض الفرضية (H_0) التي تنص على أنه لا يوجد أثر دلالة إحصائية لفعلية لتبني القيم السلوكية المثلى وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة(0.05).

المطلب الخامس: اختبار صحة الفرضية الفرعية الخامسة

تنص الفرضية الفرعية الخامس على أنه: "يوجد أثر دو دلالة إحصائية لفعالية أنظمة إدارة المخاطر وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة(a=0.05).

(H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية أنظمة إدارة المخاطر وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة(a=0.05).

(H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعلية أنظمة إدارة المخاطر وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة(a=0.05).

الجدول الموالي يوضح نتائج تحليل اختبار Tالفرضية الفرعية الخامسة:

الجدول رقم(03-27): نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الخامسة

معامل الارتباط R: 0.258

معامل التحديد R^2: 0.067

قيمة F: 3.793

مستوى المعنوية : 0.057

	A	SEB	بيتاB	قيمة T	المعنوية
متغير ثابت	4.282	0.598	-	7.155	0.000
إدارة المخاطر	-0.325	0.167	-0.258	-1.947	0.057

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال تحليل الجدول رقم(3-27) نلاحظ أن معامل الارتباط بين المتغير المستقل الأول الذي يقيس فعالية أنظمة إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية والمتغير التابع المتمثل في مستوى الإنحرافات المالية يقدر في البنوك التجارية الجزائرية يبلغ قيمته(0.258)، مما يدل على وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرين، كما يظهر كذلك من الجدول السابق أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد(R^2)قد بلغت قيمته (0.067) وهو يشير إلى مساهمة المتغير المستقل(فعالية أنظمة إدارة المخاطر) في مستوى المتغير التابع(الانحرافات المالية) نسبة تأثير(6.7%) وأن باقي النسبة المتمثلة في (93.3%) والتي ترجع لعوامل أخرى.

وبناءا على تحليل لنتائج الاختبار التي يعرضها الجدول رقم(3-27) تلاحظ أنه لا أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية أنظمة إدارة المخاطر وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى معنوية (a=0.05)، حيث بلغت قيمة T المحسوبة (1.947 -)، وقيمة Sig (0.057) وهي أكبر من (a=0.05)، عليه نقبل الفرضية الصفرية(H_0) التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية أنظمة إدارة المخاطر وفقا للمتطلبات الدولية في حد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى الدلالة (a=0.05)، ورفض الفرضية الفرعية الخامسة البديلة (H_1) التي تنص بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية أنظمة إدارة المخاطر وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة(a=0.05).

المطلب السادس: اختبار صحة الفرضية الرئيسية

تنص الفرضية الرئيسية على أنه: "يوجد أثر دو ذلالة إحصائية لفعالية أليات الحوكمة البنكية وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة(a=0.05)".

(H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية أليات الحوكمة البنكية وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة(a=0.05).

(H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعلية أليات الحوكمة البنكية وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة(a=0.05).

الجدول الموالي يوضح نتائج تحليل اختبار Tالفرضية الرئيسية.

الجدول رقم:(03-28) نتائج اختبار صحة الفرضية الرئيسية

معامل الارتباط R: 0.268

معامل التحديد R^2: 0.072

قيمة F: 4.094

مستوى المعنوية : 0.048

المعنوية	قيمة T	بيتاB	SEB	A	
0.000	5.463	-	0.908	4.960	متغير ثابت
0.048	-2.023	-0.268	0.246	-0.497	مبادئ الحوكمة

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال تحليل الجدول رقم (3-28) نلاحظ ان معامل الارتباط بين المتغير المستقل الذي يقيس فعالية آليات الحوكمة البنكية وفقا للمتطلبات الدولية في البنوك التجارية الجزائرية والمتغير التابع الذي يقيس مستوى الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية يبلغ قيمته(0.268)، مما يدل على وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرين، كما يظهر كذلك من الجدول السابق ان القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد(R^2) قد بلغت قيمته(0.072) وهو يشير الى مساهمة المتغير المستقل(فعالية آليات الحوكمة البنكية) في مستوى المتغير التابع(الانحرافات المالية) نسبة تأثير (7.2%) وأن باقي النسبة المتمثلة في (92.8%) والتي ترجع لعوامل أخرى.

وبناءا على تحليل لنتائج الاختبار التي يعرضها الجدول رقم (3-28) نلاحظ أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية آليات الحوكمة البنكية حسب المتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى معنوية (a=0.05)، حيث بلغت قيمة T المحسوبة (-2.023)، وقيمة Sig (0.048) وهي أصغر من (0.05)، وعليه قبول الفرضية الثانية البديلة(H_1) التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية أليات الحوكمة البنكية وفقا للمتطلبات الدولية في حد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى الدلالة (a=0.05)، ورفض الفرضية (H_0) التي تنص على أنه لا يوجد أثر دلالة إحصائية لفاعلية أليات الحوكمة البنكية وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة(a=0.05).

تحليل النتائج:

وذلك من خلال تحليل النتائج المتوصل إليها ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة :

-**الفرضية الأولى:** لا يوجود أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية مجالس الإدارة وفقا للمتطلبات الدولية في حد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى الدلالة أقل أو يساوي (a=0.05)؛

وهذه النتيجة لا تتوافق مع كل الدراسات السابقة، حيث تبين الدراسة السابقة لحنوف عبد الرحمن لسنة2017-2018 والموسومة بدور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري توصلت إلى عدم وجود نجاعة لتطبيق آليات الحوكمة والمتعلقة بمجالس الإدارة البنوك في الحد من الفساد المالي والإداري، وتتعارض هذه النتيجة مع نتائج الدراسة السابقة لبوراس بودالية والموسومة بعنوان آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري التي توصلت إلى وجود اثر ذو دلالة إحصائية لآلية مجالس الإدارة في الحد من الفساد المالي والإداري، كما تتعارض هذه النتائج مع نتائج التأصيل النظري الذي قمنا به والمنشورات والتقارير الدولية والأبحاث التي تنص على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين حيث انه كلما زادت كفاءة وفعالية مجالس الإدارة تحسنت عملية اتخاذ القرار وهذا سوف يؤثر إيجابا على العمل داخل البنك، وهو ما يؤدي في الأخير إلى نقص الانحرافات المالية داخل هذه البنوك، وعلى العموم يمكن إعطاء لمحة عن عملية تعيين أعضاء مجالس إدارات البنوك التجارية الجزائرية من خلال القانون رقم92-05 المتعلق بالشروط التي يتعين أن تتوفر في مؤسسي البنوك والمؤسسات المالية بالإضافة إلى المادة 125 من قانون النقد والقرض، حيث تم الحرص على تعيين أعضاء مجلس الإدارة وفقا للكفاءة والنزاهة والفعالية من اجل تحسين صورة البنك.

- **الفرضية الثانية:** لا وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية الإفصاح والشفافية وفقا للمتطلبات الدولية في حد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى الدلالة أقل أو يساوي (a=0.05)؛

وهذه النتيجة لا تتوافق مع كل الدراسات السابقة، حيث تبين دراسة لبوراس بودالية التي تنص على وجود اثر ذو دلالة إحصائية لآلية الإفصاح والشفافية في الحد من الفساد المالي والإداري، وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة حيث انه من خلال دراسة حنوف عبدالرحمان على مستوى البنوك العمومية توصلت إلى عدم وجود نجاعة لتطبيق آليات الحوكمة والمتعلقة بالإفصاح والشفافية في الحد من الانحرافات المالية، كما تتعارض هذه النتيجة مع نتائج الدراسة النظرية التي قمنا بها والمنشورات والتقارير الدولية والأبحاث التي تنص على وجود علاقة عكسية بين الإفصاح والشفافية والانحرافات المالية ، حيث انه كلما زاد الإفصاح عن المعلومات بطريقة شفافة يؤدي في الأخير إلى نقص الانحرافات المالية.

- **الفرضية الثالثة:** لا وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية أنظمة الرقابة والتدقيق وفقا للمتطلبات الدولية في حد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى الدلالة أقل أو يساوي (a=0.05)؛

وهذه النتيجة لا تتوافق مع كل الدراسات السابقة، حيث تبين دراسة لبوراس بودالية التي تنص على وجود اثر ذو دلالة إحصائية لآلية لجنة المرجعة في الكشف و الحد من الفساد المالي والإداري، كما تتوافق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة حيث انه من خلال دراسة حنوف عبد الرحمان على مستوى البنوك العمومية توصلت إلى عدم وجود نجاعة لتطبيق آليات الحوكمة والمتعلقة بأنظمة الرقابة والتدقيق في الحد من الانحرافات المالية،

كما تتعارض هذه النتيجة أيضا مع نتائج الدراسة النظرية التي قمنا بها والمنشورات والتقارير الدولية والأبحاث التي تنص على وجود علاقة عكسية بين آلية أنظمة الرقابة والتدقيق والانحرافات المالية ، حيث أن زيادة الرقابة وتحسين الأداء يؤدي إلى نقص الانحرافات المالية.

- **الفرضية الرابعة:** وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية لتبني القيم السلوكية المثلى وفقا للمتطلبات الدولية في حد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى الدلالة أقل أو يساوي (a=0.05)؛

هذه النتيجة تتوافق مع الدراسات السابقة حيث تبين الدراسة السابقة لبرواس بودالية الموسومة بآليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد الإداري والمالي على وجود اثر لفعالة تبني القيم السلوكية المثلى في حد من الفساد، كما تتوافق هذه النتيجة مع التأصيل النظري والمنشورات والتقارير التي تنص على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، فكلما زادت فعالية مبادئ الحوكمة المتعلقة بالقيم السلوكية المثلى انخفضت مستوى الإنحرافات المالية.

- **الفرضية الخامسة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية أنظمة إدارة المخاطر وفقا للمتطلبات الدولية في حد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى الدلالة أقل أو يساوي (0.05)،

وهذه النتيجة لا تتوافق مع كل الدراسات السابقة، حيث تبين الدراسة السابقة "لبرواس بودالية" على وجود أثر بين المتغيرين عكس الدراسة السابقة "لحنوف عبد الرحمان" التي توصلت لعدم وجود نجاعة لتطبيق آليات الحوكمة والمتعلقة بأنظمة إدارة المخاطر في حد من الفساد عند مستوى دلالة(a=0.05)، كما أن هذه النتيجة لا تتوافق مع مضمون التأصيل النظري والبحوث والتقارير، حيث جاءت في تقارير بنك الجزائر التي تعتبر وضعية البنوك التجارية تحسنت كثيرا بالمقارنة مع المتطلبات الدولية في هذا المجال فحسب هذه التقارير تشيد بمؤشرات صلابة إدارة المخاطر في البنوك العمومية، لا سيما نسبة الملاءة التي تشمل مند 1 أكتوبر 2014 تغطية المخاطر العملياتية ومخاطر السوق، حيث أن هذا المؤشرات تحسنت بشكل مريح أعلى بكثير من الحد الأدنى للمعدلات التي أوصت بها لجنة بازل، ففي نهاية 2015 بلغ معدل ملائمة المصارف بالنسبة للأموال الخاصة القاعدية % 15.9، وكانت نسبة الملائمة بالنسبة للأموال الخاصة النظامية% 18.7 ، أي معدلات أعلى بكثير من المعايير الموصى بها في اطار لجنة بازل3.

- **الفرضية السادسة:** وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية أليات الحوكمة وفقا للمتطلبات الدولية في حد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى الدلالة أقل أو يساوي (a=0.05).

وهذه النتيجة تتوافق مع الدراسات السابقة حيث تبين الدراسة السابقة" لبرواس بودالية" وجود علاقة تثير الآليات حوكمة للكشف عن الفساد والحد، وكذا وجود علاقة طردية بين الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة والتقليل من فرص ارتكاب الفساد، كما تتوافق هذه النتيجة مع مضمون التأصيل النظري، والبحوث والتقارير تنص على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، فكلما زادت فعالية آليات الحوكمة البنكية انخفضت مستوى الإنحرافات المالية وهذا ما يتوافق مع المتطلبات لدولية، وعليه الاعتماد على تطبيق الحوكمة الجيدة كمنهج أمثل في الحد من الفساد.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل والمتعلق بالدراسة الميدانية، حاولنا أثر فعالية آليات الحوكمة البنكية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية، وذلك بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة، والمتمثلين في الموظفين في البنوك و محافظي حسابات وحاسبين معتمدين، وقد تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات ومن ثم تحليلها واختبار صحة الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي spss.

وقد توصلنا من خلال هذا الفصل إلى وجود أثر لفعالية آليات الحوكمة البنكية في حد من الانحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية، حيث يساهم أليات الحوكمة البنكية ب(26.8) في حد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية، وذلك من خلال تفعيل مبادئها الخمسة والمتمثلة في مجالس الادارة، الإفصاح والشفافية، أنظمة الرقابة والتدقيق، تبني القيم السلوكية المثلى، أنظمة إدارة المخاطر.

الخاتمة

تعتبر الحوكمة البنكية آلية فعالة للرقابة على إدارة البنوك، وتبرز أهميتها باعتبارها وسيلة يمكن الاعتماد عليها في مكافحة الانحرافات المالية من خلال تفعيل ألياتها والمتمثلة في مجالس الإدارة، الإفصاح والشفافية، أنظمة الرقابة والتدقيق، تبني القيم السلوكية المثلى، وأنظمة إدارة المخاطر، وبالتالي القضاء على جميع الانحرافات السلوكية السالبة داخل المنظومة المصرفية.

ومن أجل تفعيل أليات الحوكمة في البنوك دعت الهيئات المالية الدولية والإقليمية وفي مقدمتها لجنة بازل 2006 والمتضمنة ثمانية مبادئ أساسية، إلى تطوير الهيئات الداخلية للبنك ودعم الشفافية والإفصاح للمعلومات والبيانات المالية والمصرفية، وهذا في ظل فعالية الإفصاح والشفافية ونظم إدارة المخاطر وفعالية تبني القيم السلوكية المثلى في البنوك التجارية الجزائرية، وهي النتيجة التي توصلنا إليها حسب إجابات أفراد عينة الدراسة الميدانية والتي تتناقض مع تقرير البنك الدولي المقدم من وزارة المالية في إطار تقديم المساعدة التقنية التي طلبتها الجزائر من اجل تحديد مكامن الضعف والخلل في مجال حوكمة البنوك.

أولا: نتائج الدراسة

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية التي قمنا بها في بحثنا هذا تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- نتائج الدراسة النظرية:

من أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا للجانب النظري كانت على النحو التالي:

1- تعرف الحوكمة على أنها مجموعة من القواعد والقوانين والمعايير التي تحكم في عمل الإدارة وتضبط العلاقة بين البنوك وأصحاب المصالح، كما أن تطبيق الحوكمة البنكية يعتبر المخرج والحل الفعال لمعالجة ظاهرة الفساد المالي في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وضمان حقوق أصحاب المصالح داخل الجهاز المصرفي؛

2- تعتبر لجنة بازل للرقابة المصرفية من أهم وأبرز الهيئات المالية الدولية التي تنشط في مجال ضمان سلامة النظم المالية، وفي هذا الإطار قامت هذه اللجنة بمجهودات كبيرة على مستوى إصدار إرشادات تخص الرقابة والإشراف، الشفافية والإفصاح، إضافة إلى التوصيات التي أصدرتها في 2006 والتي تخص مبادئ الحوكمة؛

3-يساهم التطبيق الفعال للمبادئ الحوكمة والمتعلقة بمجالس الإدارة، الإفصاح والشفافية، أنظمة الرقابة والتدقيق، تبني المعايير السلوكية المثلى ، أنظمة إدارة المخاطر في الحد من الانحرافات المالية في البنوك والمؤسسات المالية؛

4- يعرف الفساد المالي على أنه مجموعة الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمد حاليا في تنظيمات الدول (إداريا) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية؛ وهو من اخطر أنواع الفساد حيث يصنف إلى عدة معايير: حسب الحجم، حسب الانتشار، حسب القطاع، وحسب درجة التنظيم، وتتجلى مظاهره التي تتعدد وتتنوع وتتداخل في أربعة مجموعات أساسية وهي الانحرافات المالية، الانحرافات السلوكية، الانحرافات الجنائية، الانحرافات التنظيمية، وأخيرا الانحرافات المالي

2-نتائج الدراسة التطبيقية:

من خلال الدراسة الميدانية قمنا بالإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية، مع اختبار صحة الفرضيات، وهذا من خلال تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة والتي تكونت من الموظفين العاملين على مستوى البنوك التجارية الجزائرية ومحافظي حسابات ومحاسبي معتمدين، ومن اهم النتائج التي تم التوصل إليها كانت على النحو التالي:

1-يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لفعالية آليات الحوكمة البنكية وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الانحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة(a=0.05)؛

أما فيما يخص تحليل نتائج اختبار صحة الفرضيات فكانت حسب إجابات أفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

-عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية لفعالية مجالس الإدارة وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الانحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية، كما أن الارتباط بين مجالس إدارة البنوك التجارية الجزائرية والانحرافات المالية يبلغ القيمة(0.264) مما يدل على وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرين، بالإضافة إلى إن مساهمة متغير(مستوى مجالس الإدارة) في مستوى(الانحرافات المالية) يقدر ب(7%) وان باقي النسبة والمتمثلة في(93%) والتي ترجع الى عوامل أخرى.

-عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية لفعالية الإفصاح والشفافية وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الانحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية، كما أن الارتباط بين الإفصاح والشفافية في البنوك التجارية الجزائرية والانحرافات المالية يبلغ القيمة(0.208) مما يدل على وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرين، بالإضافة إلى إن مساهمة متغير(مستوى الإفصاح والشفافية) في مستوى(الانحرافات المالية) يقدر ب (4.3%) وان باقي النسبة والمتمثلة في(95.7%) والتي ترجع إلى عوامل أخرى.

- عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية لفعالية أنظمة الرقابة التدقيق وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الانحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية، كما أن الارتباط بين مجالس إدارة البنوك التجارية الجزائرية و الانحرافات المالية يبلغ القيمة(0.014) مما يدل على وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرين، بالإضافة إلى إن مساهمة متغير(مستوى مجالس الإدارة) في مستوى(الانحرافات المالية) يقدر ب(0%) وان باقي النسبة والمتمثلة في(100%) والتي ترجع إلى عوامل أخرى.

- وجود اثر ذو دلالة إحصائية لفعالية تبني القيم السلوكية المثلى وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الانحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية، كما أن الارتباط بين أنظمة الرقابة والتدقيق البنوك التجارية الجزائرية الانحرافات المالية يبلغ القيمة(0.273) مما يدل على وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرين، بالإضافة إلى إن مساهمة متغير(مستوى مجالس الإدارة) في مستوى(الانحرافات المالية) يقدر ب(7.4%) وان باقي النسبة والمتمثلة في(92.6%) والتي ترجع إلى عوامل أخرى.

– عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية لفعالية أنظمة إدارة لمخاطر وفقا للمتطلبات الدولية في الحد من الانحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية، كما أن الارتباط بين مجالس إدارة البنوك التجارية الجزائرية والانحرافات المالية يبلغ القيمة(0.258) مما يدل على وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرين، بالإضافة إلى إن مساهمة متغير(مستوى مجالس الإدارة) في مستوى(الانحرافات المالية) يقدر ب(6.7%)وان باقي النسبة والمتمثلة في(93.3%) والتي ترجع إلى عوامل أخرى.

ثانيا: التوصيات

بناءا على نتائج الدراسة يمكننا وضع التوصيات التالية:

– ضرورة دعم تفعيل وتطبيق مبادئ الحوكمة وفقا للمتطلبات الدولية؛

– ضرورة إنشاء لجان منبثقة عن مجالس الإدارة تتولى أعمال متخصصة، مثل لجنة إدارة المخاطر، لجنة الالتزام، لجنة المكافآت، مع تفعيل عمل لجان المراجعة؛

– ضرورة تبني المعايير الأخلاقية والسلوكية المثلى من خلال مواثيق ومدونات يتم الحرص على نشرها؛

– ضرورة تحسين مستويات الشفافية والإفصاح في البنوك التجارية الجزائرية، من خلال حصول جميع الأطراف ذات المصلحة على المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب،

– ضرورة زيادة فعالية أنظمة الرقابة والمراجعة، مع دعم عنصر الالتزام من خلال إنشاء وحدات وهياكل تتابع هذه العملية بصفة مستمرة؛

– على البنوك التجارية الجزائرية توعية الموظفين بمفهوم الحوكمة، وذلك بعقد مؤتمرات وندوات حول الموضوع.

ثالثا: أفاق الدراسة

لقد تبين لنا من خلال الخوض في مسائل هذا البحث بان له جوانب مكملة لازلت في حاجة إلى المزيد من الدراسة والتحليل، وختاما لهذا الموضوع يمكن أن نتقدم بها كمقترحات أبحاث نأمل أن تنال حقها مستقبلا وهي:

– دراسة دور أليات الحوكمة في الحد من الانحرافات المالية في البنوك الإسلامية؛

– دراسة اثر أليات الحوكمة على سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية؛

– دراسة دور أليات الحوكمة في الحد من الانحرافات المالية في البنوك الخاصة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1- أمين السد أحمد لطفي، **المراجعة وحوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.

2- إبراهيم أبو عقيل، **مبادئ في الإحصاء**، طبعة أولى، دار أسامة لنشر والتوزيع، عمان، 2012.

3- نبيل جمعة وصالح البحار، **الإحصاء في التربية والعلوم الإنسانية مع تطبيقات برمجية spss**، الطبعة الاولى، دار الحامد، الأردن، 2010.

4- حسين ياسين طعمة و إيمان حسين حنوش، **أساليب الإحصاء التطبيقي**، الطبعة الأولى، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان، 2009.

5- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (شركات قطاع عام وخاص ومصارف، المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

6- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات(المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة المصارف)**، الطبعة الأولى، دار الجامعة، الإسكندرية، 2005.

7- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذين**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

8-عبد الوهاب نصر علي، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية ، مصر، 2007.

9 -عبير مصلح، **النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد**، الطبعة الثالثة، القدس، 2013.

10- هاني أبو الفتوح، **الوصايا العشر للحوكمة الرشيدة في البنوك**، مركز لمشروعات الدولية الخاصة، مصر، 2012.

11- أمير فرج يوسف، **الحوكمة ومكافحة الفساد الإداري والوظيفي**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2011.

12- هاشم الشمري، **الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان،2011.

13- أحمد مصطفى محمد معبد، **الآثار الاقتصادية للفساد الإداري**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012.

14- إيهاب عبد سلام محمود، **تحليل البرنامج الاحصائي spss، الطبعة الأولى**، مؤسسة دار الصادق الثقافية، العراق، 2013.

15- صلاح حسين، **البنوك ومخاطر الأسواق المالية العالمية**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2014.

16- محفوظ جودة، **التحليل الاحصائي الأساسي باستخدام spss**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
17- محمد خير وسليم ابو زيد، **التحليل الاحصائي للبيانات باستخدام برمجة spss**، الطبعة الاولى، دار الصفاء لمنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
18- حاكم محسن الربيعي و حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، عمان، 2011.

الأطروحات

1- نوي فطيمة الزهرة ، **اثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2016-2017.
2- بوراس بودالية، **آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وإدارة أعمال، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، 2021-2022.
3-حنوف عبد الرحمن، **دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي و الإداري في البنوك المملوكة للدولة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة الجزائر09، 2017-2018.
4- إيناس ناصر عكلة الموسوي، **اثر تكنولوجيا المعلومات المصرفية وحوكمة المصارف في تحقيق الرقابة السلوكية**، رسالة مقدمة من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، 2010.
5- وسام عبادي، **الرقابة البنكية وفق مقررات لجنة بازل ودورها في إرساء مبادئ الحوكمة لدى البنوك**، أطروحة دكتوراه طور الثالث، تخصص علوم مالية ومصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2021.
6-عثماني ميرة، **أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال**، مذكرة ماجيستير، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، الجزائر جامعة المسيلة، 13 ماي 2012-2011.
7- العيد بوجمعة، **أثر تطور الايرادات النفطية على ظاهرة الفساد المالي(دراسة مقارنة)**، مذكرة ماجيستير، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، تخصص تحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2012-2013.
8-أيثار عبود كاظم الفتلي، **الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة**، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2009-2008.

المجلات

1- قاسم علوان سعيد وسهاد عادل احمد، **الفساد الإداري والمالي، المفهوم، الأسباب، الآثار، وسائل المكافحة**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد06، العدد18، 2014.
2- تيسير زاهر وآخرون، **الحوكمة المؤسساتية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف**، مجلة جامعية تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، المجلد36، العدد04، 2014.

3- أسعد مبارك حسين موسى، **دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر بالمصارف دراسة ميدانية على عينة من فروع المصارف السودانية بمدينة الأبيض**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2020.

4- محمد ناصر باصم، **دور الحوكمة في تعزيز النزاهة مكافحة الفساد، دراسة تحليلية لمؤشر الشفافية و مؤشر المساءلة و المحاسبة في المملكة العربية السعودية**، مجلة جامعة ام القرى لعلوم الشريعة و الدراسات الإسلامية، جدة ، 2019.

5- لخضر رينوبة و أعمر عزاوي، **الإفصاح و الشفافية كأداة لتعزيز الاتصال المالي في سياق حوكمة الشركات "دراسة ميدانية"**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، الجزائر، المجلد04، العدد01، 2018.

6- طلال زغبة ومحاد عريوة، **أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية**، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، المجلد08، العدد01، 2021.

7- إنصاف جمعة بركات القطامية، **اثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات الحكومية**، المجلة العربية للنشر العلمي ، المجلد05، العدد49، 2022، ص: 68.

8- طويطي مصطفى و مجذوب خيرة، **آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي و الإداري في ظل مبدأ الإفصاح و الشفافية**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية و المالية ، الجزائر، المجلد03، العدد01، 2019.

9- محمد زيدان، **أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بإشارة إلى البنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الشلف، 2009.

10- عبد رحمن محمد خيضر، **قيم الأسرة نحو التعاملات المادية في ضوء انتشار الفساد المالي بالمجتمع**، مجلة إدارة مؤسسات الأسرة والطفولة، مصر، عدد 01، 2013.

11- علاء عبد الحسن جبر السيلاوي، **الجريمة المنظمة وأثرها في انتشار الفساد الإداري**، مجلة الكوفة، جامعة الكوفة، مجلد 01، عدد 02، 2016.

12- عبد العادل خليل، **الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 46، 2006.

13- أمال بن صويلح، **آليات مكافحة الفساد الإداري والمالي بالجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة**، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، المجلد32، العدد01، جوان2021.

14- عبد الرزاق حبار، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد 07، 2009.

15- سليمان عادل ويعقوب العبيدان، **أثر تفعيل آليات جهاز المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية**، مجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، مجلد 14، عدد 02، 2022.

16- عيجولي خالد ومريني محمد، **اليات تعزيز الحوكمة المصرفية في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، الجلفة، المجلد05، العدد02 ، 2021.

17- ياسر خالد بركات الوائلي، **الفساد الإداري(مفهومه ومظاهره وأسبابه) مع إشارة إلى تجربة العراق في الفساد**، مجلة شهرية ثقافية عامة، العدد08، 2006.

18- معاريف محمد وشيخي مختاريه، **الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك**، مجلة التكامل الاقتصادي، مصر، المجلد07، العدد01، 2019..

19- تغريد داود سلمان داود، **الفساد الإداري والمالي في العراق وأثره الاقتصادي والاجتماعي، أسبابه، أنواعه، مظاهره، وسبل معالجته**، مجلة الغرب للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد10، العدد33، 2015.

20- علاء كامل حسن خليفة، **اثر تطبيق آليات الحوكمة على جودة التقارير المالية والإفصاح عن المخاطر المصرفية والحد منها**، مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد10، 2018.

21- أنيسة سدرة، **حوكمة البنوك في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة 2008**، المجلة الجزائرية للعولة والسياسات الاقتصادية، الجزائر، العدد 04، 2013.

22- بن عزيز محمد ، **الفساد الإداري و المالي و الاقتصادي، آثاره و آليات مكافحته**، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات و الاقتصاديات، المدرسة العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي ، الجزائر، العدد 07 2006.

23- عون الله سعاد و بلعزوز بن علي، **الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، المجلد14، العدد19، 2018.

24- محمد زيدان، **أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بإشارة إلى البنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الشلف، 2009.

25-إنصاف جمعة بركات القطامية، **اثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات الحكومية**، المجلة العربية للنشر العلمي، المجلد05، العدد49،2022.

26- فهد مطر المطيري، **مدى الالتزام المصارف الإسلامية السعودية لمبادئ الحوكمة المصرفية**، مجلة العلوم الانسانية والإدارية، سوريا، 2022.

الملتقيات

1- بلعادي عمار وجاو حدو رضا، **دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول مبادئ وممارسات الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي7-8 ديسمبر 2010.

2- بن لحسن الهواري، **أثر آليات العولمة على الفساد الإداري والمالي في الدول العربية(التحليل النظري والكمي)**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات للحد من الفساد الإداري والمالي، جامعة محمد خيضر ،الجزائر، يومي6-7 ماي، 2012 .

3- حساني رقية، **آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**، مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول: حوكمة الشركات للحد من الفساد الإداري والمالي، جامعة محمد خيضر، الجزائر، يومي 6-7 ماي، 2012.

4- مفتاح صالح وفريدة معارفي، **الفساد الإداري والمالي، أسبابه، مظاهره، ومؤشرات قياسه**، مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد مالي والإداري، جامعة محمد خيضر، الجزائر، يومي 6-7 ماي، 2012.

5- عزيزة بن سمينة، **تفشي ظاهرة الفساد الإداري بين التنظير والواقع العملي**، مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، الجزائر، يومي 6-7 ماي، 2012.

6- بن رجم محمد خميسي وحكيمة حليمي، **الفساد المالي والإداري: مدخل لظاهرة غسيل الأموال وانتشارها**، مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، الجزائر، يومي 6-7 ماي، 2012.

7- إسماعيل المهدي اسميو وخالد زيدان الفضلي، **دور دليل الحوكمة في الحد من الفساد في القطاع المصرفي الليبي المالي**" دراسة محتوى دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الليبي"، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة، قسم المحاسبة، جامعة بنغازي، ليبيا، 11-12 نوفمبر 2019،

8- ماجدة احمد شلبي، **الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل**، مداخلة في مؤتمر بعنوان عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، كلية القانون، جامعة اليرموك، الأردن، 2002.

9- بقموم محمد ومعيزي جزيرة، **الفساد في الدول العربية: دراسة في آثار والمؤشرات**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، يومي 24-25 أفريل، 2018.

10- عبد عالي حمدي، **دور محافظ حسابات في تفعيل آليات حوكمة البنوك للحد من الفساد المالي والإداري**، مداخلة في إطار الملتقى الوطني بعنوان حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة جزائر 3، جزائر، يومي 7-6 ماي 2012.

11- ماجدة احمد شلبي، **الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل**، مداخلة في مؤتمر بعنوان عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، كلية القانون، جامعة اليرموك، الأردن، ديسمبر 2002.

المراجع بالغة الأجنبية

Liver:

1- Amen cahe, **Examen empirique des principaux systèmes de gouvernance dans le monde d'entreprise,** intervention presentee au forum national sur ha gouvernance dentreption pour reduire ha corruption administrative et financiere,universite muhammad kheidar, ahgerie,2012.

2- Héla Charbi, **actionnaria salaire et enracinement des dirigeants vers une compréhension fondée sur la théorie de pouvoir et de la dépendance,** IRGO, Université Montesquieu, Bordeaux, 2008.

3- Dhafer saidane , LA bonne governance bancaire : une condition necessaire pour aedevloppement , seminire sur :financement du developpement en afrique du nord, 2010.

Artiches:

1- Bénoit Pige, **Enraciement des dirigeants et richesse des actionnaires**, finance contrôle stratégie, Volume 01, N°03, France, 1998.

2- Hervi Alexandre et Mathieu Paquerot**, efficacité des structures de contrôle et fincance enracinement des dirigeants _ finance contrôle stratégie** _, Volume 03, N°02, France, 2000.

1- Oliver WILLIAMSON, **Corporate Governance**, **the Yale law journal**, vol.93, N.7, Jan.; 1984.

Artiches :

1- Mohamed Ikbal Ghannaya, Hakima Halimi, **Understanding The principles Of Bankig Gouvernance Between Reality and Expectations**, Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE, The Algerian, Vol 04 .

المواقع الإلكترونية

1-**حوكمة المصاريف: مفهومها، خصائصها، أهدفها، أهميتها**، موقع com,https://ww.starshams، 22 أفريل، 14.30.

القوانين والتشريعات

1- نظام رقم 05-92 المؤرخ في 22 مارس 1992، والمتعلق بالشروط التي يجب أن تتوفر في مؤسسي البنوك والمؤسسات المالية و مسيريها و ممثليها.

الملاحق

الملحق رقم(3-01): الاستبانة

بسم الله الرحمان الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي_جيجل_

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

السنة: الثانية ماستر

الأخ الكريم، الأخت الكريمة ...

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركات.

في إطار تحضير مذكرة التخرج المدرجة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، وباعتبار الموضوع المختار يتعّلق بدراسة " **دور تفعيل آليات الحوكمة حسب المتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية**"، نرجو منكم التفضل بالإجابة على أسئلة هذه الاستبانة ، مع العلم أنها سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي.

كما نشكركم مسبقا على حسن تعاونكم معنا.

الطالبتين: - زنيفش سمية

- لعيروج سمية

الإجابة تكون بوضع علامة في(X) الخانة المناسبة.

البيانات الشخصية

1-الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2-العمر: أقل من 30 سنة ☐ 31 إلى 40 سنة ☐ 41إلى 50 سنة ☐

أكبر من 50 سنة ☐

3-سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

4-المؤهل العلمي: ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجيستر ☐ دكتور ☐

مؤهلات أخرى يرجى تحديدها .....

5-التخصص العلمي: مالية ☐ محاسبة ☐ اقتصاد ☐ مؤهلات أخرى يرجى تحديدها .....

6-المسمى الوظيفي: رئيس المصلحة ☐ موظف ☐ محافظ حسابات ☐

محاسب معتمد ☐ محافظ حسابات و محاسب معتمد ☐

المحور الأول: فعالية مبادئ الحوكمة البنكية في البنوك التجارية الجزائرية

	أولا: في رأيك. ما هو مستوى توفر المتطلبات الدولية للحوكمة في أعضاء مجالس إدارات البنوك التجارية الجزائرية؟	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
البعد الأول: المبادئ المتعلقة بمجالس الإدارة البنوك التجارية الجزائرية وفقا للمتطلبات الدولية	1. يتم تعين أعضاء مجالس إدارات في البنوك التجارية الجزائرية وفقا خبراتهم وكفاءتهم المهنية					
	2. يوجد في مجلس إدارة البنك من هو عضو في مجلس إدارة بنك آخر.					
	3. أعضاء مجلس إدارة البنك ذوي خبرات مالية وقانونية					
	4. يتمتع أعضاء مجالس الإدارة بنزاهة والإستقلالية					
	5.تضم مجالس الإدارة العدد الكافي من الأعضاء لممارسة المهام					
	6. تنعقد مجالس إدارات البنوك التجارية الجزائرية بصفة دورية					
	7. يوجد عضو في مجالس الإدارة سبق له وتسبب في إلحاق خسائر جسيمة في بنك عمل به مسبقا.					
	8. يوجد ضمن أعضاء مجالس الإدارات البنوك التجارية الجزائرية من لديه سوابق					
	9. تقوم مجالس الإدارة بتشكيل لجان متخصصة تعمل على أداء المهام بفعالية					
البعد الثاني: فعالية الإفصاح والشفافية في البنوك التجارية الجزائرية وفقا	**ثانيا: في رأيك. ما هو مستوى مبدئي الإفصاح والشفافية في البنوك التجارية الجزائرية؟**	**موافق جدا**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافقا إطلاقا**
	1. يتم الإفصاح عن جميع المعلومات الملائمة في الوقت المناسب					
	2. يتم إعداد التقارير المالية في البنك وفق المعايير المحاسبية الدولية					
	3.يتم مراجعة التقارير المالية في البنك من قبل مراجع خارجي يتميز بالإستقلالية والنزاهة					
	4. التقرير السنوي للبنك يتضمن أهم تطبيقات الحوكمة التي يتم تبنيها					

	5.يتم نشر التقارير المالية لأصحاب المصلحة بشكل دوري					
	6.يوجد للبنك موقع إلكتروني يتم من خلاله نشر معلومات المكافآت لأصحاب المصلحة					
	7. يتم من خلال الموقع الإلكتروني نشر تقرير سنوي بصفة دورية					
البعد الثالث: فعالية أنظمة الرقابة والتدقيق في البنوك التجارية الجزائرية وفقا للمتطلبات الدولية	**ثالثا: في رأيك. ما هو مستوى أنظمة الرقابة والتدقيق في البنوك التجارية الجزائرية؟**	**موافق جدا**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافقا إطلاقا**
	1.توجد لجنة مراجعة في البنوك التجارية الجزائرية					
	2. لجنة المراجعة هي لجنة منبثقة من مجلس الإدارة					
	3. يتمتع المدققين الداخليين بالكفاء والخبرة والمؤهلات اللازمة لتأدية مهامهم.					
	4.توجد مراجعة خارجية في البنوك التجارية الجزائرية					
	5.المراجعة الخارجية في البنوك التجارية الجزائرية تتميز بالاستقلالية					
	6. أنظمة الرقابة والتدقيق تتميز بالحداثة					
البعد الرابع: تبني القيم السلوكية المثلى في البنوك التجارية الجزائرية وفقا للمتطلبات	**رابعا: في رأيك. ما هو مستوى تبني القيم السلوكية المثلى في البنوك التجارية الجزائرية؟**	**موافق جدا**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافقا إطلاقا**
	1.يوجد دليل مكتوب يمثل مدونة سلوك بالبنوك التجارية الجزائرية					
	2. يتم الالتزام بشرف المهنة وأخلاقياتها في البنوك التجارية الجزائرية					
	3. يلتزم الموظفين بتطبيق القوانين والأنظمة في البنوك التجارية الجزائرية					
	4.هناك مدونة أخلاقيات العمل في البنوك التجارية الجزائرية					
	5. توجد خلية تحرص على تطبيق والالتزام					
البعد الخامس: فعالية أنظمة إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا للمتطلبات الدولية	**خامسا: في رأيك. ما هو مستوى فعالية نظام إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية؟**	**موافق جدا**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافقا إطلاقا**
	1.تلتزم البنوك التجارية الجزائرية بمتطلبات بازل 3 فيما يخص إدارة المخاطر					
	2.توجد في البنوك العمومية لجان لإدارة المخاطر منبثقة عن مجالس الإدارة					
	3. تقوم لجان إدارة المخاطر بتزويد مجلس الإدارة بتقارير دورية حول المخاطر التي يواجهها البنك.					
	4. تتعامل مجالس الإدارة مع المخاطر الاستراتيجية كأحد مهامها الرئيسية و تقوم بمراجعتها دوريا.					

	5. يتم الحرص على فعالية إدارة المخاطر دوريا مع مجالس الإدارة					

المحور الثاني: مستوى الانحرافات المالية في البنوك التجارية

في رأيك. ما هو مستوى وجود انحرافات مالية في البنوك التجارية الجزائرية؟	**موافق جدا**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق إطلاقا**
1.توجد الرشوة بين موظفي في البنوك التجارية الجزائرية					
2.وجود إساءة استعمال السلطة الوظيفية واستغلال الصلاحيات لتحقيق أغراض شخصية.					
3.انتشار ظاهرة اختلاس المال العام في البنوك التجارية الجزائرية.					
4.بعض الموظفين قاموا بعمليات التزوير والخداع من أجل تحقيق كسب مالي.					
5. بعض الموظفين بإفشاء الأسرار المهنية لكسب ما من خلال اطلاع الغير على اسرار وظيفية.					
6.هناك تأخير في أداء العمل لبعض الموظفين					
7.هناك صور لأعمال سلبية للموظفين كالتنقل بين المكاتب وقراءة الجرائد واستقبال زوار في المكاتب					
8. هناك عدم احترام لوقت العمل لبعض الموظفين من خلال الخروج المبكر أو التأخر في الحضور في الوقت الرسمي للعمل.					

الملحق رقم(3-02): قائمة الأساتذة المحكمين للاستبانة

الرقم	الاسم واللقب	
01	بوميمز فيصل	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
02	قيرة عمر	
03	سلامنة محمد	
04	مراد يوسف	

الملحق رقم (3-03): الصدق البياني لأبعاد ومحاور الاستبانة

- نتائج الاتساق الداخلي للبعد الأول

Correlation

		يتم تعين أعضاء مجالس إدارات في البنوك التجارية الجزائرية وفقا خبراتهم وكفاءتهم المهنية	لا يوجد في مجلس إدارة البنك من هو عضو في مجلس إدارة بنك آخر	أعضاء .3 مجلس إدارة البنك ذوي خبرات مالية وقانونية	يتمتع أعضاء .4 مجالس الإدارة بنزاهة والإستقلالية	تضم مجالس .5 الإدارة العدد الكافي من الأعضاء لممارسة المهام	تنعقد .6 مجالس إدارات البنوك التجارية الجزائرية بصفة دورية	لا يوجد عضو في مجالس الإدارة سبق له وتسبب في إلحاق الخسائر الجسيمة في بنك عمل فيه مسبقا	لايوجد ضمن .8 أعضاء مجالس الإدارات البنوك التجارية الجزائرية من لديه سوابق	تقوم مجالس .9 الإدارة بتشكيل لجان متخصصة تعمل على أداء المهام بفعالية	المبادئ المتعلقة بمجالس الإدارة
يتم تعين أعضاء مجالس إدارات في البنوك التجارية الجزائرية وفقا خبراتهم وكفاءتهم المهنية	Pearson Correlation	1	-,031	,683**	,613**	,080	-,150	-,035	,327*	,626**	,674**
	Sig. (2-tailed)		,822	,000	,000	,562	,274	,799	,015	,000	,000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55
لا يوجد في مجلس إدارة البنك من هو عضو في مجلس إدارة بنك آخر	Pearson Correlation	-,031	1	,037	-,004	,372**	,230	-,056	,224	,067	,326*
	Sig. (2-tailed)	,822		,789	,979	,005	,092	,683	,100	,628	,015
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55
أعضاء مجلس .3 إدارة البنك ذوي خبرات مالية وقانونية	Pearson Correlation	,683**	,037	1	,553**	,069	-,093	-,067	,462**	,578**	,673**
	Sig. (2-tailed)	,000	,789		,000	,617	,500	,628	,000	,000	,000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55
يتمتع أعضاء .4 مجالس الإدارة بنزاهة والإستقلالية	Pearson Correlation	,613**	-,004	,553**	1	,213	,071	,128	,277*	,568**	,713**
	Sig. (2-tailed)	,000	,979	,000		,119	,607	,351	,041	,000	,000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55
تضم مجالس .5 الإدارة العدد الكافي من الأعضاء لممارسة المهام	Pearson Correlation	,080	,372**	,069	,213	1	,439**	,326*	,045	,393**	,546**
	Sig. (2-tailed)	,562	,005	,617	,119		,001	,015	,743	,003	,000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55
تنعقد مجالس .6 إدارات البنوك التجارية الجزائرية بصفة دورية	Pearson Correlation	-,150	,230	-,093	,071	,439**	1	,313*	-,125	,168	,310*
	Sig. (2-tailed)	,274	,092	,500	,607	,001		,020	,363	,219	,021
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55
لا يوجد عضو في مجالس الإدارة سبق له وتسبب في إلحاق الخسائر الجسيمة في بنك عمل فيه مسبقا	Pearson Correlation	-,035	-,056	-,067	,128	,326*	,313*	1	,028	,232	,377**
	Sig. (2-tailed)	,799	,683	,628	,351	,015	,020		,838	,089	,005
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55
لايوجد ضمن .8 أعضاء مجالس الإدارات البنوك التجارية الجزائرية من لديه سوابق	Pearson Correlation	,327*	,224	,462**	,277*	,045	-,125	,028	1	,480**	,541**
	Sig. (2-tailed)	,015	,100	,000	,041	,743	,363	,838		,000	,000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55
تقوم مجالس .9 الإدارة بتشكيل لجان متخصصة تعمل على أداء المهام بفعالية	Pearson Correlation	,626**	,067	,578**	,568**	,393**	,168	,232	,480**	1	,828**
	Sig. (2-tailed)	,000	,628	,000	,000	,003	,219	,089	,000		,000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55
المبادئ المتعلقة بمجالس الإدارة	Pearson Correlation	,674**	,326*	,673**	,713**	,546**	,310*	,377**	,541**	,828**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,015	,000	,000	,000	,021	,005	,000	,000	
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

-نتائج الاتساق الداخلي للبعد الثاني

		يتم الإفصاح عن 1. جميع المعلومات الملائمة في الوقت المناسب	يتم إعداد التقارير 2. المالية في البنك وفق المعايير المحاسبية الدولية	يتم مراجعة التقارير 3. المالية في البنك من خارجي قبل مراجع يتميز بالإستقلالية والنزاهة	هل التقرير السنوي 4. للبنك يتضمن أهم تطبيقات الحوكمة التي يتم تبنيها	يتم نشر التقارير 5. المالية لأصحاب المصلحة بشكل دوري	يوجد للبنك موقع 6. إلكتروني يتم من خلاله نشر جميع المكافآت لأصحاب المصلحة	يتم من خلال المقع الإلكتروني 7. نشر تقرير سنوي بصفة دورية
يتم الإفصاح عن 1. جميع المعلومات الملائمة في الوقت المناسب	Pearson Correlation	1	,407**	,009	,261	,377**	,208	,123
	Sig. (2-tailed)		,002	,946	,054	,005	,128	,369
	N	55	55	55	55	55	55	55
يتم إعداد التقارير 2. المالية في البنك وفق المعايير المحاسبية الدولية	Pearson Correlation	,407**	1	,347**	,268*	,242	,206	,277*
	Sig. (2-tailed)	,002		,010	,048	,076	,132	,041
	N	55	55	55	55	55	55	55
يتم مراجعة التقارير 3. المالية في البنك من خارجي قبل مراجع يتميز بالإستقلالية والنزاهة	Pearson Correlation	,009	,347**	1	,548**	,452**	,183	,373**
	Sig. (2-tailed)	,946	,010		,000	,001	,182	,005
	N	55	55	55	55	55	55	55
هل التقرير السنوي 4. للبنك يتضمن أهم تطبيقات الحوكمة التي يتم تبنيها	Pearson Correlation	,261	,268*	,548**	1	,481**	,204	,319*
	Sig. (2-tailed)	,054	,048	,000		,000	,136	,018
	N	55	55	55	55	55	55	55
يتم نشر التقارير 5. المالية لأصحاب المصلحة بشكل دوري	Pearson Correlation	,377**	,242	,452**	,481**	1	,136	,169
	Sig. (2-tailed)	,005	,076	,001	,000		,323	,218
	N	55	55	55	55	55	55	55
يوجد للبنك موقع الالكتروني يتم من خلال مشر معلومات لأصحاب المصالح	Pearson Correlation	,208	,206	,183	,204	,136	1	,662**
	Sig. (2-tailed)	,128	,132	,182	,136	,323		,000
	N	55	55	55	55	55	55	55
يتم من خلال المقع 7. الإلكتروني نشر تقرير سنوي بصفة دورية	Pearson Correlation	,123	,277*	,373**	,319*	,169	,662**	1
	Sig. (2-tailed)	,369	,041	,005	,018	,218	,000	
	N	55	55	55	55	55	55	55
فعالية الإفصاح والشفافية	Pearson Correlation	,568**	,628**	,626**	,657**	,624**	,618**	,685**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	55	55	55	55	55	55	55

Correlations

		توجد لجنة مراجعة في 1. البنوك التجارية الجزائرية	يتمتع المدققين الداخليين بالكفاء والخبرة والمؤهلات اللازمة لتأدية مهامهم.	توجد مراجعة 4. خارجية في البنوك التجارية الجزائرية	المراجعة الخارجية في 5. البنوك التجارية الجزائرية تتميز بالاستقلالية	أنظمة الرقابة والتدقيق 6. تتميز بالحداثة	فعالية أنظمة الرقابة والتدقيق
توجد لجنة مراجعة في البنوك 1. التجارية الجزائرية	Pearson Correlation	1	,175	,250	,136	-,077	,420**
	Sig. (2-tailed)		,197	,064	,317	,575	,001
	N	56	56	56	56	56	56
يتمتع المدققين الداخليين بالكفاء والخبرة والمؤهلات اللازمة لتأدية مهامهم.	Pearson Correlation	,175	1	,565**	,389**	,355**	,771**
	Sig. (2-tailed)	,197		,000	,003	,007	,000
	N	56	56	56	56	56	56
توجد مراجعة خارجية في 4. البنوك التجارية الجزائرية	Pearson Correlation	,250	,565**	1	,584**	,243	,797**
	Sig. (2-tailed)	,064	,000		,000	,072	,000
	N	56	56	56	56	56	56

5. المراجعة الخارجية في البنوك التجارية الجزائرية تتميز بالاستقلالية	Pearson Correlation	,136	,389**	,584**	1	,382**	,726**
	Sig. (2-tailed)	,317	,003	,000		,004	,000
	N	56	56	56	56	56	56
6. أنظمة الرقابة والتدقيق تتميز بالحداثة	Pearson Correlation	-,077	,355**	,243	,382**	1	,598**
	Sig. (2-tailed)	,575	,007	,072	,004		,000
	N	56	56	56	56	56	56
فعالية أنظمة الرقابة والتدقيق	Pearson Correlation	,420**	,771**	,797**	,726**	,598**	1
	Sig. (2-tailed)	,001	,000	,000	,000	,000	
	N	56	56	56	56	56	56

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

– نتائج الاتساق الداخلي للبعد الرابع

Correlations

		يوجد دليل مكتوب يمثل مدونة سلوك بالبنوك التجارية الجزائرية	2. يتم الالتزام بشرف المهنة وأخلاقياتها في البنوك التجارية الجزائرية	3. يلتزم الموظفين بتطبيق القوانين والأنظمة في البنوك التجارية الجزائرية	4. هناك مدونة أخلاقيات العمل في البنوك التجارية الجزائرية	هل توجد خلية تحرص على تطبيق والالتزام	فعالية تبني القيم السلوكية المثلى
يوجد دليل مكتوب يمثل مدونة سلوك بالبنوك التجارية الجزائرية	Pearson Correlation	1	,501**	,341*	,397**	,456**	,669**
	Sig. (2-tailed)		,000	,011	,003	,000	,000
	N	55	55	55	55	55	55
2. يتم الالتزام بشرف المهنة وأخلاقياتها في البنوك التجارية الجزائرية	Pearson Correlation	,501**	1	,832**	,387**	,678**	,884**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,003	,000	,000
	N	55	55	55	55	55	55
3. يلتزم الموظفين بتطبيق القوانين والأنظمة في البنوك التجارية الجزائرية	Pearson Correlation	,341*	,832**	1	,360**	,585**	,810**
	Sig. (2-tailed)	,011	,000		,007	,000	,000
	N	55	55	55	55	55	55
4. هناك مدونة أخلاقيات العمل في البنوك التجارية الجزائرية	Pearson Correlation	,397**	,387**	,360**	1	,539**	,674**
	Sig. (2-tailed)	,003	,003	,007		,000	,000
	N	55	55	55	55	55	55
هل توجد خلية تحرص على تطبيق والالتزام	Pearson Correlation	,456**	,678**	,585**	,539**	1	,852**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000		,000
	N	55	55	55	55	55	55
فعالية تبني القيم السلوكية المثلى	Pearson Correlation	,669**	,884**	,810**	,674**	,852**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	55	55	55	55	55	55

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

- نتائج الاتساق الداخلي للبعد الخامس

Correlations

		تلتزم البنوك التجارية الجزائرية بمتطلبات بازل 3 فيما يخص إدارة المخاطر	توجد في البنوك العمومية لجان لإدارة المخاطر منبثقة عن مجالس الإدارة	4. تقوم لجان إدارة المخاطر بتزويد مجلس الإدارة بتقارير دورية حول المخاطر التي يواجهها البنك.	تتعامل مجالس الإدارة مع المخاطر الإستراتيجية كأحد مهامها الرئيسية و تقوم بمراجعتها دوريا.	يتم الحرص على فعالية إدارة المخاطر دوريا مع مجالس الإدارة	فعالية أنظمة إدارة المخاطر
تلتزم البنوك التجارية الجزائرية بمتطلبات بازل 3 فيما يخص إدارة المخاطر	Pearson Correlation	1	,348**	,268*	,460**	,607**	,734**
	Sig. (2-tailed)		,009	,046	,000	,000	,000
	N	56	56	56	56	56	55
توجد في البنوك العمومية لجان لإدارة المخاطر منبثقة عن مجالس الإدارة	Pearson Correlation	,348**	1	,473**	,373**	,599**	,673**
	Sig. (2-tailed)	,009		,000	,005	,000	,000
	N	56	56	56	56	56	55
4. تقوم لجان إدارة المخاطر بتزويد مجلس الإدارة بتقارير دورية حول المخاطر التي يواجهها البنك.	Pearson Correlation	,268*	,473**	1	,583**	,563**	,721**
	Sig. (2-tailed)	,046	,000		,000	,000	,000
	N	56	56	56	56	56	55
تتعامل مجالس الإدارة مع المخاطر الإستراتيجية كأحد مهامها الرئيسية و تقوم بمراجعتها دوريا.	Pearson Correlation	,460**	,373**	,583**	1	,831**	,823**
	Sig. (2-tailed)	,000	,005	,000		,000	,000
	N	56	56	56	56	56	55
يتم الحرص على فعالية إدارة المخاطر دوريا مع مجالس الإدارة	Pearson Correlation	,607**	,599**	,563**	,831**	1	,916**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000		,000
	N	56	56	56	56	56	55
فعالية أنظمة إدارة المخاطر	Pearson Correlation	,734**	,673**	,721**	,823**	,916**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	55	55	55	55	55	55

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

– نتائج الاتساق الداخلي للمحور الثاني

Correlations

		توجد الرشوة بين موظفي في البنوك التجارية الجزائرية	وجود إساءة استعمال السلطة الوظيفية واستغلال الصلاحيات لتحقيق أغراض شخصية	انتشار ظاهرة اختلاس المال العام في البنوك التجارية الجزائرية	بعض الموظفين قاموا بعمليات التزوير والخداع من أجل تحقيق كسب مالي	بعض الموظفين قاموا بافشاء الأسرار المهنية لكسب ما من خلال اطلاع الغير على أسرار الوظيفة	هناك تأخير في أداء العمل لبعض الموظفين	هناك صور لأعمال سلبية للموظفين كالتنقل بين المكاتب وقراءة الجرائد واستقبال زوار في المكاتب	هناك عدم احترام لوقت العمل لبعض الموظفين من خلال الخروج المبكر أو التأخر في الحضور في الوقت الرسمي للعمل	المحورال ثاني
توجد الرشوة بين موظفي في البنوك التجارية الجزائرية	Pearson Correlation	1	,546**	,729**	,581**	,508**	,325*	,297*	-,061	,679**
	Sig. (2-		,000	,000	,000	,000	,016	,028	,659	,000

	tailed)									
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55
وجود إساءة استعمال السلطة الوظيفية واستغلال الصلاحيات لتحقيق أغراض شخصية	Pearson Correlation	,546**	1	,551**	,608**	,664**	,532**	,544**	,266*	,787**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,050	,000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55
انتشار . ظاهرة اختلاس المال العام في البنوك التجارية الجزائرية	Pearson Correlation	,729**	,551**	1	,723**	,594**	,526**	,476**	,162	,818**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,238	,000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55
بعض الموظفين قاموا بعمليات التزوير والخداع من أجل تحقيق كسب مالي	Pearson Correlation	,581**	,608**	,723**	1	,841**	,625**	,441**	,261	,863**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		,000	,000	,001	,054	,000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55
بعض الموظفين قاموا بافشاء الأسرار المهنية لكسب ما من خلال اطلاع الغير على أسرار الوظيفة	Pearson Correlation	,508**	,664**	,594**	,841**	1	,697**	,419**	,297*	,845**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000		,000	,001	,028	,000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55
هناك تأخير في أداء العمل لبعض الموظفين	Pearson Correlation	,325*	,532**	,526**	,625**	,697**	1	,515**	,442**	,774**
	Sig. (2-tailed)	,016	,000	,000	,000	,000		,000	,001	,000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55
هناك صور لأعمال سلبية للموظفين كالتنقل بين المكاتب وقراءة الجرائد واستقبال زوار في المكاتب	Pearson Correlation	,297*	,544**	,476**	,441**	,419**	,515**	1	,605**	,707**
	Sig. (2-tailed)	,028	,000	,000	,001	,001	,000		,000	,000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55
هناك عدم احترام لوقت العمل لبعض الموظفين من خلال الخروج المبكر أو التأخر في الحضور في الوقت	Pearson Correlation	-,061	,266*	,162	,261	,297*	,442**	,605**	1	,474**
	Sig. (2-tailed)	,659	,050	,238	,054	,028	,001	,000		,000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55

الرسمي للعمل المحورالثاني	Pearson Correlation	,679**	,787**	,818**	,863**	,845**	,774**	,707**	,474**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

- نتائج الاتساق الداخلي بين المحور الأول والأبعاد

Correlations

		المبادئ المتعلقة بمجالس الإدارة	فعالية الإفصاح والشفافية	فعالية أنظمة الرقابة والتدقيق	فعالية تبني القيم السلوكية المثلى	فعالية أنظمة إدارة المخاطر	المحور الأول
المبادئ المتعلقة بمجالس الإدارة	Pearson Correlation	1	,542**	,192	,415**	,463**	,716**
	Sig. (2-tailed)		,000	,161	,002	,000	,000
	N	55	55	55	55	55	55
فعالية الإفصاح والشفافية	Pearson Correlation	,542**	1	,529**	,618**	,688**	,866**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000	,000	,000
	N	55	55	55	55	55	55
فعالية أنظمة الرقابة والتدقيق	Pearson Correlation	,192	,529**	1	,533**	,532**	,663**
	Sig. (2-tailed)	,161	,000		,000	,000	,000
	N	55	55	56	55	55	56
فعالية تبني القيم السلوكية المثلى	Pearson Correlation	,415**	,618**	,533**	1	,654**	,808**
	Sig. (2-tailed)	,002	,000	,000		,000	,000
	N	55	55	55	55	55	55
فعالية أنظمة إدارة المخاطر	Pearson Correlation	,463**	,688**	,532**	,654**	1	,854**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000		,000
	N	55	55	55	55	55	55
المحور الأول	Pearson Correlation	,716**	,866**	,663**	,808**	,854**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	55	55	56	55	55	56

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

- نتائج الاتساق الداخلي بين المحورين

Correlations

		المحور الأول	المحورالثاني
المحور الأول	Pearson Correlation	1	-,271*
	Sig. (2-tailed)		,046
	N	56	55
المحورالثاني	Pearson Correlation	-,271*	1
	Sig. (2-tailed)	,046	
	N	55	55

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الملحق رقم(3-04): نتائج معامل الفا كرونباخ

- الفا كرونباخ للأبعاد

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,913	33

- الفا كرونباخ الكلي

Cronbach's Alpha

Cronbach's Alpha	N of Items
,851	41

الملحق رقم(1-05): نتائج توزيع افراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	30	54,5	54,5	54,5
	أنثى	25	45,5	45,5	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 30 سنة	11	20,0	20,0	20,0
	من 31 إلى 40 سنة	16	29,1	29,1	49,1
	من 41 إلى 50 سنة	12	21,8	21,8	70,9
	أكبر من 50 سنة	16	29,1	29,1	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

سنوات_الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	13	23,6	23,6	23,6
	من 5 إلى 10 سنوات	8	14,5	14,5	38,2
	أكثر من 10 سنوات	34	61,8	61,8	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

المؤهل_العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	38	69,1	69,1	69,1
	ماستر	6	10,9	10,9	80,0
	ماجيستر	4	7,3	7,3	87,3
	دكتوراه	2	3,6	3,6	90,9
	مؤهلات أخرى	5	9,1	9,1	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

التخصص_العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مالية	25	45,5	45,5	45,5
	محاسبة	15	27,3	27,3	72,7
	إقتصاد	12	21,8	21,8	94,5
	5	3	5,5	5,5	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

المسمى_الوظيفي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	رئيس المصلحة	7	12,7	12,7	12,7
	موظف	38	69,1	69,1	81,8
	محاسب معتمد	3	5,5	5,5	87,3
	محافظ حسابات ومحاسب معتمد	7	12,7	12,7	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

الملحق رقم(3-06): نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة

Statistics

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
يتم تعين أعضاء مجالس إدارات في البنوك التجارية الجزائرية وفقا خبراتهم وكفاءتهم المهنية	56	0	3,73	1,136
لا يوجد في مجلس إدارة البنك من هو عضو في مجلس إدارة بنك آخر	56	0	3,89	,846
.3أعضاء مجلس إدارة البنك ذوي خبرات مالية وقانونية	56	0	3,93	,912
.4يتمتع أعضاء مجالس الإدارة بنزاهة والإستقلالية	56	0	3,46	,972
.5تضم مجالس الإدارة العدد الكافي من الأعضاء لممارسة المهام	56	0	3,93	,783
.6تنعقد مجالس إدارات البنوك التجارية الجزائرية بصفة دورية	56	0	3,70	,685
لا يوجد عضو في مجالس الإدارة سبق له وتسبب في إلحاق الخسائر الجسيمة في بنك عمل فيه مسبقا	56	0	3,39	1,039
.8لايوجد ضمن أعضاء مجالس الإدارات البنوك التجارية الجزائرية من لديه سوابق	56	0	3,89	,802
.9تقوم مجالس الإدارة بتشكيل لجان متخصصة تعمل على أداء المهام بفعالية	56	0	3,79	,847
.1يتم الإفصاح عن جميع المعلومات الملائمة في الوقت المناسب	56	0	3,50	1,009
.2يتم إعداد التقارير المالية في البنك وفق المعايير المحاسبية الدولية	56	0	3,82	,876
.3يتم مراجعة التقارير المالية في البنك من قبل مراجع خارجي يتميز بالإستقلالية والنزاهة	56	0	3,84	,804
.4هل التقرير السنوي للبنك يتضمن أهم تطبيقات الحوكمة التي يتم تبنيها	56	0	3,61	,679
.5يتم نشر التقارير المالية لأصحاب المصلحة بشكل دوري	56	0	3,57	,806
.6يوجد للبنك موقع إلكتروني يتم من خلاله نشر جميع المكافآت لأصحاب المصلحة	56	0	3,30	,952
.7يتم من خلال المقع الإلكتروني نشر تقرير سنوي بصفة دورية	56	0	3,38	1,001
.1توجد لجنة مراجعة في البنوك التجارية الجزائرية	56	0	4,04	,738
يتمتع المدققين الداخليين بالكفاء والخبرة والمؤهلات اللازمة لتأدية مهامهم.	56	0	3,84	,890
.4توجد مراجعة خارجية في البنوك التجارية الجزائرية	56	0	3,71	,847
.5المراجعة الخارجية في البنوك التجارية الجزائرية تتميز بالاستقلالية	56	0	3,64	,672
.6أنظمة الرقابة والتدقيق تتميز بالحداثة	56	0	3,38	,885
يوجد دليل مكتوب يمثل مدونة سلوك بالبنوك التجارية الجزائرية	56	0	3,73	,774
.2يتم الالتزام بشرف المهنة وأخلاقياتها في البنوك التجارية الجزائرية	56	0	3,75	,958
.3يلتزم الموظفين بتطبيق القوانين والأنظمة في البنوك التجارية الجزائرية	56	0	3,82	,855
.4هناك مدونة أخلاقيات العمل في البنوك التجارية الجزائرية	56	0	3,95	,796
هل توجد خلية تحرص على تطبيق والالتزام	56	0	3,55	1,008
تلتزم البنوك التجارية الجزائرية بمتطلبات بازل 3 فيما يخص إدارة المخاطر	56	0	3,52	,786
توجد في البنوك العمومية لجان لإدارة المخاطر منبثقة عن مجالس الإدارة	56	0	3,41	,804
.4تقوم لجان إدارة المخاطر بتزويد مجلس الإدارة بتقارير دورية حول المخاطر التى يواجهها البنك.	56	0	3,71	,889
تتعامل مجالس الإدارة مع المخاطر الإستراتجية كأحد مهامها الرئيسية و تقوم بمراجعتها دوريا.	56	0	3,64	,923
يتم الحرص على فعالية إدارة المخاطر دوريا مع مجالس الإدارة	56	0	3,54	,894
توجد الرشوة بين موظفي في البنوك التجارية الجزائرية	55	1	2,53	1,184
وجود إساءة استعمال السلطة الوظيفية واستغلال الصلاحيات لتحقيق أغراض شخصية	55	1	3,02	1,045
.انتشار ظاهرة اختلاس المال العام في البنوك التجارية الجزائرية	55	1	2,82	1,292
بعض الموظفين قاموا بعمليات التزوير والخداع من أجل تحقيق كسب مالي	55	1	2,98	1,225
بعض الموظفين قاموا بافشاء الأسرار المهنية لكسب ما من خلال اطلاع الغير على أسرار الوظيفة	55	1	2,95	1,096
هناك تأخير في أداء العمل لبعض الموظفين	55	1	3,45	1,051
هناك صور لأعمال سلبية للموظفين كالتنقل بين المكاتب وقراءة الجرائد واستقبال زوار في المكاتب	55	1	3,69	1,052
هناك عدم احترام لوقت العمل لبعض الموظفين من خلال الخروج المبكر أو التأخر في الحضور في الوقت الرسمي للعمل	55	1	3,65	1,022
المبادئ المتعلقة بمجالس الإدارة	55	1	3,7434	,50415
فعالية الإفصاح والشفافية	55	1	3,5584	,54798
فعالية أنظمة الرقابة والتدقيق	56	0	3,7214	,53758
فعالية تبني القيم السلوكية المثلى	55	1	3,7564	,69356
فعالية أنظمة إدارة المخاطر	55	1	3,5273	,66726
المحور الأول	56	0	3,6763	,45182
المحور الثاني	55	1	3,1364	,83862

الملحق رقم(3-07): نتائج اختبار صحة الفرضيات

- إختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	,264[a]	,070	,052	,81639	,070	3,980	1	53	,051

a. Predictors: (Constant), المبادئ المتعلقة بمجالس الإدارة

b. Dependent Variable: المحورالثاني

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2,653	1	2,653	3,980	,051[b]
	Residual	35,324	53	,666		
	Total	37,977	54			

a. Dependent Variable: المحورالثاني

b. Predictors: (Constant), المبادئ المتعلقة بمجالس الإدارة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95,0% Confidence Interval for B		Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Tolerance	VIF
1	(Constant)	4,782	,832		5,746	,000	3,113	6,451		
	المبادئ المتعلقة بمجالس الإدارة	-,440	,220	-,264	-1,995	,051	-,882	,002	1,000	1,000

a. Dependent Variable: المحورالثاني

- إختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	,208[a]	,043	,025	,82792	,043	2,405	1	53	,127

a. Predictors: (Constant), فعالية الإفصاح والشفافية

b. Dependent Variable: المحورالثاني

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1,649	1	1,649	2,405	,127[b]
	Residual	36,329	53	,685		
	Total	37,977	54			

a. Dependent Variable: المحورالثاني

b. Predictors: (Constant), فعالية الإفصاح والشفافية

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95,0% Confidence Interval for B		Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Tolerance	VIF

Model										
1	(Constant)	4,271	,740		5,771	,000	2,787	5,755		
	فعالية الإفصاح والشفافية	-,319	,206	-,208	-1,551	,127	-,731	,094	1,000	1,000

a. Dependent Variable: المحورالثاني

- إختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	,014[a]	,000	-,019	,84642	,000	,010	1	53	,922

a. Predictors: (Constant), فعالية أنظمة الرقابة والتدقيق

b. Dependent Variable: المحورالثاني

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	,007	1	,007	,010	,922[b]
	Residual	37,970	53	,716		
	Total	37,977	54			

a. Dependent Variable: المحورالثاني

b. Predictors: (Constant), فعالية أنظمة الرقابة والتدقيق

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95,0% Confidence Interval for B		Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Tolerance	VIF
1	(Constant)	3,058	,802		3,812	,000	1,449	4,667		
	فعالية أنظمة الرقابة والتدقيق	,021	,214	,014	,098	,922	-,408	,450	1,000	1,000

a. Dependent Variable: المحورالثاني

- إختبار صحة الفرضية الفرعية الرابعة

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	,273[a]	,074	,057	,81435	,074	4,266	1	53	,044

a. Predictors: (Constant), فعالية تبني القيم السلوكية المثلى

b. Dependent Variable: المحورالثاني

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2,829	1	2,829	4,266	,044[b]
	Residual	35,148	53	,663		
	Total	37,977	54			

a. Dependent Variable: المحورالثاني

b. Predictors: (Constant), فعالية تبني القيم السلوكية المثلى

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95,0% Confidence Interval for B		Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Tolerance	VIF
1	(Constant)	4,376	,610		7,172	,000	3,152	5,600		
	فعالية تبني القيم السلوكية المثلى	-,330	,160	-,273	-2,066	,044	-,651	-,010	1,000	1,000

a. Dependent Variable: المحورالثاني

- إختبار صحة الفرضية الفرعية الخامس

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	,258[a]	,067	,049	,81774	,067	3,793	1	53	,057

a. Predictors: (Constant), فعالية أنظمة إدارة المخاطر

b. Dependent Variable: المحورالثاني

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2,536	1	2,536	3,793	,057[b]
	Residual	35,441	53	,669		
	Total	37,977	54			

a. Dependent Variable: المحورالثاني

b. Predictors: (Constant), فعالية أنظمة إدارة المخاطر

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95,0% Confidence Interval for B		Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Tolerance	VIF
1	(Constant)	4,282	,598		7,155	,000	3,082	5,482		
	فعالية أنظمة إدارة المخاطر	-,325	,167	-,258	-1,947	,057	-,659	,010	1,000	1,000

a. Dependent Variable: المحورالثاني

- إختبار صحة الفرضية الرئيسية

coefficientsa

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	,268[a]	,072	,054	,81558	,072	4,094	1	53	,048

a. Predictors: (Constant), المحور الأول

b. Dependent Variable: المحورالثاني

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2,723	1	2,723	4,094	,048[b]
	Residual	35,254	53	,665		
	Total	37,977	54			

a. Dependent Variable: المحورالثاني

b. Predictors: (Constant), المحور الأول

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95,0% Confidence Interval for B		Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Tolerance	VIF
1	(Constant)	4,960	,908		5,463	,000	3,139	6,781		
	المحور الأول	-,497	,246	-,268	-2,023	,048	-,990	-,004	1,000	1,000

a. Dependent Variable: المحورالثاني

الملخص

الملخص:

هدفنا من خلال بحثنا هذا الى دراسة وتحليل دور فعالية أليات الحوكمة حسب المتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات في البنوك التجارية الجزائرية، وهذا من خلال دراسة وتحليل دور فعالية مجالس الإدارة واليات الرقابة والتدقيق، الإفصاح والشفافية، تبني القيم السلوكية المثلى و إدارة المخاطر في الحد من الإنحرافات المالية في البنوك التجارية الجزائرية، وهذا من خلال المنهج الوصفي، حيث استعملنا الاستبانة التي تم توزيعها على عينة من موظفين في البنوك التجارية الجزائرية، محاسبين معتمدين، محافظي الحسابات ومحاسبين معتمدين وتم تحليل الإستبانة من خلال برنامج spss من خلال مجموعة من الأدوات الإحصائية، وقد تم توصل إلى نتيجة مفادها وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية أليات الحوكمة البنكية حسب المتطلبات الدولية في الحد من الإنحرافات في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى الدلالة أقل أو يساوي($a=0.05$)، ومن اهم التوصيات التي اوردناها في هذه الدراسة لدينا:

– ضرورة دعم تفعيل وتطبيق مبادئ الحوكمة وفقا للمتطلبات الدولية؛

– ضرورة إنشاء لجان منبثقة عن مجالس الإدارة تتولى أعمال متخصصة، مثل لجنة إدارة المخاطر، لجنة الالتزام، لجنة المكافآت، مع تفعيل عمل لجان المراجعة.

– ضرورة تحسين مستويات الشفافية والإفصاح في البنوك التجارية الجزائرية، من خلال حصول جميع الأطراف ذات المصلحة على المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة البنكية، الإنحرافات المالية، مجالس الإدارة، الإفصاح والشفافية، الرقابة والتدقيق، القيم السلوكية المثلى، إدارة المخاطر.

Our goal through this research is to study and analyze the role of the effectiveness of governance mechanisms according to international requirements in reducing deviations in Algerian commercial banks, and this is through studying and analyzing the role of the effectiveness of boards of directors and mechanisms of control and auditing, disclosure and transparency, adopting behavioral values and risk management in reducing financial deviations in Algerian commercial banks, and this is through the descriptive approach, where we used the questionnaire that was distributed to a sample of employees in Algerian commercial banks, certified accountants, account keepers The questionnaire was analyzed through the spss program through a set of statistical tools, and a conclusion was reached that there is a statistically significant impact of the effectiveness of banking governance mechanisms according to international requirements in reducing deviations in Algerian commercial banks at the level of significance less or equal to $(a = 0.05)$, and the most important recommendations that we mentioned in this study were:

- The need to support the implementation and application of governance principles in accordance with international requirements;
- The need to establish committees emanating from the boards of directors to undertake specialized work, such as the Risk Management Committee, the Compliance Committee, the Remuneration Committee, while activating the work of the audit committees
- The need to improve the levels of transparency and disclosure in Algerian commercial banks, through access to adequate and timely information by all stakeholders.

Key words: Banking Governance, Financial Deviations, Boards, Disclosure and Transparency, Control and Auditing, Optimal Behavioral Values, Risk Management